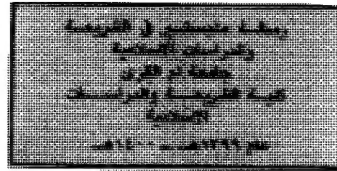


رشاد عباس معنوق

نظام الحسبة في العراق حتى عصر المأمون نشأته وتطوره

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
جدة - المملكة العربية السعودية



طبع بمطبع دار البلاد - جدة

جدة - ص ٠ ب ١ : ٧٦١٤

ت : ٦٧١٩٧١٥ - ٦٧١٩٢٨٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التأشير
تهامة

جسدة - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٥٥٥ - هاتف ٦٤٤٤٤٤٤٤

جَمِيعُ الْحَقُوقِ لِهَذِهِ الطَّبْعَةِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاسِ

نظام الحسبة في العراق
حتى عصر المأمون

المقدمة

الحمد لله على توفيقه وعونه وهداه والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا
ونبينا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه وبعد :

فعندما عازمت على المضي في دراسة موضوع من موضوعات النظم الاسلامية
التي تعكس صورة واضحة من صور الحضارة الاسلامية الخالدة ، استوقفتني عدة
مواضيع كلها جديرة بالدراسة والبحث ، منها موضوع (تعريب الدواوين) وذلك
لأهميته الكبيرة التي انعكست على حياة المجتمع الاسلامي . وموضوع (ديوان
البريد) في الدولة الاسلامية ومراحل تطوره ومدى مايعكسه من دقة المسلمين في
التنظيم ، وموضوعات أخرى كان من بينها موضوع (الحسبة) .

ولعل اهم دافع لاختيار هذا الموضوع بالذات هو محاولة توضيح للحقيقة التي
تغطيها بعض الأوهام والحجب في الأبحاث المعاصرة ، فلقد عمد البعض من الباحثين
الى محاولة التقليل من قدرات الأمة الإسلامية على الابداع والطعن في كيانها
الحضارى المجيد ، وفات هؤلاء أن حضارة الاسلام نابعة من منبع الهى دائم لا يزول
ولا يتغير ولا يتعكر مهما حاولوا .

وقد كان (نقولا زيادة) أستاذ التاريخ العربى الحديث بالجامعة الأمريكية
ببيروت على رأس أولئك المغرضين ، وكان أكثرهم صراحة وجراً في الهجوم على
المسلمين الذين أساهم العرب ، فقد ادعى اقتباسهم للحسبة من اليونان والرومان
مضطرين أو تحت وطأة الحاجة اليها لأنهم - على حد زعمه - لم يكن لهم مايمكن أن

يقدموه بديلا عنها ، ^(١) ويقصد هنا وظيفة (أجورانوموس) التى نشأت منذ عهد اليونان واستمرت فى التطور عبر العصور والتى يزعم أن المسلمين قد أخذوها عن البيزنطيين وسموها (نظام الحسبة) .. هكذا وبكل جراءة ، وذلك والله ادعاء قائم على التخمين والفرضيات التى لا يمكن أن تثبت أمام النقد والنصوص العديدة والمتواترة . ومن هذا المنطلق وجدت أن من أقل الواجبات على - لكونى مسلما - أن أوضح الحقيقة وهذا ما تقتضيه طبيعة البحث العلمى المنصف ، ولذلك ينبغى أن تعتبر هذا الكتاب محاولة منصفة للوصول الى الحقيقة ، وليست مجرد دفاع عن الاسلام ونظمه ، فالاسلام والله الحمد دين قوى لا يحتاج الى من يدافع عنه لأنه دين واضح الأركان ظاهر المعالم لمن أراد أن يفهمه ويعيه وينظر فى مكوناته .

وكان لا بد من اتخاذ اطار معين للبحث فى هذا الموضوع حتى يأخذ شكله الطبيعى كموضوع لاظهار الحقيقة وليس مجرد مقالة دفاع عن نظام الحسبة ونشأته . وهكذا فقد جعلت عنوان البحث (نظام الحسبة فى العراق حتى عصر المأمون) نشأته وتطوره (وأرجو ألا يفهم من هذا العنوان أن البحث مقتصر على العراق فقط ، فقد كان الهدف الرئيسى هو تقديم فكرة واضحة عن نظام الاحتساب كما وردت فى المصادر الأصلية ، ثم مناقشة الآراء المطروحة حول هذا النظام فى العصر الحديث وهذا ما ناقشته الكتاب بعد تحليل ونقد المصادر .

أما الفصل الأول فقد جرى الحديث فيه عن دواعى ظهور نظام الحسبة وتطوره من واقع الادارة الاسلامية فى العراق وهى فى الواقع تمثل صورة للادارة الاسلامية فى مختلف أمصار الدولة . أما اختيار العصر العباسى كمنطق زمنى للموضوع فما هو الا أمر طبيعى لتطور معظم دراسات النظم الحضارية الاسلامية ، ذلك أنه بعد العصر العباسى الأول بدأت عدة دويلات وممالك فى الظهور ، وبالتالي فقد أثرت هذه النقلة السياسية فى مختلف مجالات الحياة فى المجتمع الاسلامى ، اذ أصبح من الممكن دراسة كل من هذه الممالك على حدة ، والتعرف على مسار النظم الحضارية فيها . وفضلا عما سبق لا بد من الاشارة الى أن نظام الحسبة كان قد تطور خلال

(١) نقولا زيادة : الحسبة والمحاسب فى الاسلام ، رقم ٢١ من سلسلة نصوص ودروس ، ص ٣١ .

العصر العباسي تطوراً كبيراً بصورة متوافقة مع اتساع الدولة وتعدد احتياجات المجتمع الاسلامي ، ولهذا فعندما تناول الكتاب في الفصل الثاني موضوع رسوخ نظام الاحتساب وتطوره خلال العصر العباسي استعرضت شروط المحتسب وواجباته وعلاقته بالسلطات الادارية والقضائية وحدود سلطاته ، وما الى ذلك نظراً لأن هذه الأسس كانت قد رسخت وأخذت دوماً بعين الاعتبار عند تعيين المحتسبين وحتى عصور متأخرة .

وتحدثنا بعد ذلك عن التوسع الكبير في تعيين المحتسبين تبعاً للتطور الحاصل في المجتمع الاسلامي منذ عصر صدر الاسلام وحتى عصر الخليفة أبى جعفر المنصور ، ثم عن أسباب قلة الإشارة الى المحتسبين بعد ذلك العصر .

أما الفصل الثالث ، فيتعلق بنقطة هامة وهي أثر نظام الاحتساب في توجيه الحرف والأصناف وتنظيم الصناعات ، وأهمية الموضوع تنعكس في أنه يقدم لنا صورة واضحة عن مدى دقة نظام الاحتساب وحسن التنظيم الذي وصل إليه خلال رحلة التطور الطويلة عبر العصور الاسلامية المختلفة ، ومع ذلك فإنه لم يخرج عن مبدأه الأساسي وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا ظهر ترك للأول وفعل للثاني .

ومن مظاهر هذا التطور والتنظيم ظهور العرافة بين الصناع والحرفيين ومدى تدخل المحتسب في الاشراف على الحرف والصناعات ، ثم ظهور الكتب التعليمية التي اقتضتها الضرورة والتي توضح للمحتسب دوره وتساعد في الكشف عن الغش والتدليس .

وقد اختتمت الكتاب بخاتمة استهدفت منها لقاء الضوء على ما توصل اليه البحث من نتائج ثم دور وأثر نظام الحسبة في تنظيم المجتمع الاسلامي في الماضي والحاضر ...

وأسأل المولى عز وجل أن أكون قد وفقت في توضيح الحقيقة واعطاء الصورة المشرقة عن نظام هام وحساس من النظم الاسلامية ..

والله من وراء القصد ...

المؤلف

أولاً:

نقد وتحليل المصادر والمراجع

بعد عقد العزم على المضي في بحث هذا الموضوع بدأت مرحلة جمع المصادر الرئيسية التي كتبت في الحسبة حيث ان دراسة ظهور وتطور المؤلفات في الحسبة أمر في غاية الأهمية لمن أراد القيام بدراسة مفصلة عن نشأة الحسبة وتطورها . (١)

والملاحظ أن التأليف في الحسبة مر بمرحلتين يصعب كثيراً الفصل بينهما ، مرحلة كان التأليف في موضوع الحسبة خلالها مختلطاً بالمباحث الفقهية العامة وهذه هي المرحلة الأولى .

أما الثانية فهي ظهور الكتب الخاصة بالحسبة والشروط الواجب توفرها في المحتسب وواجباته وأعوانه وما إلى ذلك ، وهذا النوع من الكتب تأخر ظهوره حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري . (٢)

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات في العثور على بعض المصادر والمراجع لعدم توفرها في مكتبتى الجامعة بشطريها فضلاً عن عدم وجودها في المكتبات العامة .

وقد أدى هذا الأمر إلى تعطيل البحث بعض الوقت وكانت العفوية تلعب دورها أحياناً لتوصل الباحث إلى مصدر أو مرجع جرى البحث عنه ساعات طويلة دون جدوى ، ومثال

(١) السامرائى : المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ص ٣٠٨ .

(٢) ن . م . س ، ٣٠٩ .

ذلك ماحدث بالنسبة لكتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر الأندلسي ^(١) ، لذا فان الباحث يأمل في أن يؤخذ اقتراحه المدون في الهامش . ^(٢)

أما أهم المشكلات التي تواجه كل دارس لموضوعات النظم الحضارية فتتلخص في قلة المصادر الأصلية المعاصرة لأزمة تطبيق هذه النظم فنجد مثلا أن أول مؤلف في موضوع الحسبة وصل إلينا هو كتاب (أحكام السوق ، ليحيى بن عمر الأندلسي المتوفى سنة ٢٨٩هـ / ٩٠١م) ثم كتاب (الاحتساب - للإمام الأطروش المتوفى سنة ٣٠٤هـ / ٩١٦م) ومن خلال النظر الى التواريخ المذكورة ندرك مدى تأخر الكتابة عن الحسبة كمؤسسة لها دورها في الحضارة الاسلامية .

كما أن ندرة التأليف المركز في موضوعات النظم الحضارية الاسلامية تشكل عامل اعاقا آخر فهناك قلة من الكتاب الذين كتبوا في هذه الموضوعات كتابة مركزة مستفيضة تروى ظمأ الباحثين .

وكما أسلفنا في مقدمة الحديث هناك صعوبة في الفصل بين ما ألف عن الحسبة مختلطاً بالمباحث الفقهية وبين ماكتب عنها منفردة ، وهذه الصعوبة ناتجة عن التداخل الحاصل بين موضوعات النظم الاسلامية ، ولن نكون مبالغين اذا عممنا هذا التداخل على معظم

(١) كتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر الأندلسي أقدم كتب الحسبة التي وصلت إلينا وقد قام الاستاذ محمود محمد مكي بنشره مع دراسة وافية في صحيفة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية في مدريد ، ٤م ، العدد ١ ، ٢ ، لعام ١٩٥٦م ، وعلى الرغم من البحث المتواصل عن تلك الصحيفة حتى في القاهرة وفي مكتبة كلية اداب عين شمس حيث توفرت مجموعة من أعداد الصحيفة عدا ذلك العدد لم أوفق في الوقوف عليها ، وعن طريق الصدفة التقيت بالدكتور محمد عبد القادر العروسي رئيس مجلس الدراسات العليا الشرعية بمكة المكرمة وكان ذلك خلال مرحلة متأخرة من مراحل البحث ولما عرف بموضوع البحث اشار الى ان لديه صورة من تلك الصحيفة التي نشر فيها عن كتاب أحكام السوق وقام جزاء الله خيرا بمد الباحث بها .

(٢) انطلاقا من التجربة التي مرت بالباحث أعلاه فان الاقتراح الذي أرجو أن يستفيد منه الباحثون هو أن تخصص لوحة اعلانات لكي يعلن فيها وبصورة منظمة عن الرسائل والبحوث التي تعد وأساء معدنها وأهم المصادر والمراجع التي لم يتم التوصل إليها بعد البحث والتقصي ، وتوضع هذه اللوحة في مدخل المكتبة لتلفت انتباه كل قاصد للمكتبة ، وحيث اننا مسلمون ومأمورون بالتعاون فان كل مطلع على هذه اللوحة سيسعى إن شاء الله الى الاتصال بصاحب أى بحث فيما لو كانت تلك المصادر أو بعضها في حوزته أو لمجرد لفت انتباهه الى مكان وجودها ، والله من وراء القصد .

الموضوعات ، فنحن نجد مثلا أن هناك تداخلا بين ديوان الجند على هيئة نظام جرى تطبيقه وبين ذلك الديوان كمبحث فقهي يعبر عن الجهاد في سبيل الله .

ولنبدا الآن باستعراض أهم المصادر والمراجع التي أسهمت في تكوين بنية البحث ، بالعودة الى أقدم ما وصل إلينا من كتب الحسبة وهو كتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر الأندلسي الذي ألفه وهو بمدينة سوسة في المغرب .

ويعتبر هذا الكتاب أول كتاب مفرد يستحق أن يوضع على رأس مرحلة الاستقلال والاستقرار في مجال التأليف في موضوع الحسبة ، ولدى مقارنته بالكتب التي تلتها نلاحظ شيوع المباحث الفقهية في كتاب أحكام السوق بشكل لا نراه في كتب المتأخرين وهذا يدلنا على قرب عهد استقلال الكتابة في الحسبة عن الفقه .

ومن خلال كتاب (أحكام السوق) يمكن أن نتابع تطور مؤسسة الحسبة باعتبارها نظاما اداريا اسلاميا حيث يمثل لنا الكتاب الفترة التي بدأت تكتمل فيها هذه الوظيفة في المغرب على وجه التقريب وحيث استقرت وظيفة العامل على السوق واختصاصاته .

ويعكس الكتاب اضافة الى ذلك الحياة الاقتصادية في افريقية خلال منتصف القرن الثالث الهجري ، والمؤلف لايفصل في بيان طرق التزييف أو غش المكايل والموازين كما فصل من جاء بعده مثلا ، وهذا طبيعي تفسره ظروف الحياة التي لم تكن قد تعقدت بعد في المجتمع الاسلامي في المغرب ، ومما تجدر ملاحظته أن المؤلف لم يترك سلعة ولا أهل حرفة دون أن يتكلم عنها ، كما أنه تناول مسائل اقتصادية هامة مثل التسعير ، والاحتكار ، والتخزين ، وعقوبة التدليس والتطفيف .

ويقترح المؤلف قواعد صحية تستهدف المحافظة على سلامة السكان ونظافة المدينة وخططها وشوارعها والقيم الجمالية فيها .

والى جانب حديث المؤلف عن الحياة الاقتصادية نجد أنه ينقل في الكتاب صورا من الحياة الاجتماعية المثيرة للاهتمام في افريقية مثل حديثه عن الحمامات ودورها ، وعن المرأة في ذلك العصر وما ينبغي أن تكون عليه وما يحرم عليها فعله أو ارتداؤه ، ومثل حديثه أيضا عن اليهود والنصارى والزى الذى ينبغي عليهم ارتداؤه حتى يمكن تمييزهم به عن المسلمين .

ولا يقتصر المؤلف على الحديث عن أسواق المدينة فتراه يتحدث عن المعاملات التي كانت تجرى بين المزارعين في القرى والوادي ، كما يتحدث عن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل .

والواقع أن أهمية الكتاب تكمن في كونه أول كتاب من نوعه عن الحسبة في المغرب العربي ، والعودة اليه بالنسبة لدارسى موضوع الحسبة في المغرب مهمة جدا .

إن استعراض الكتاب يكشف عن أهمية المباحث التي احتواها بالنسبة لهذا الكتاب فهو يتألف من كتاب (أقضية السوق) حيث استعرض المؤلف وبشكل موجز ما ينبغي للوالى أن يفعله في السوق من مراقبة المكايل والموازين والأقفزة والأرطال والأواق وغيرها ، والقضاء بالقيم ، وبيع الفاكهة قبل أن تطيب والخبازين ، والجزارين ، وبيع الدوامات والصور ، والغش والتدليس ، والملاهي والقذور المتخذة للخمر ، وصاحب الحمام ، وبكاء أهل الميت والخروج الى المقابر ، وفيمن تمشى بالخلف الصرار ، وفيمن يرش أمام حانوته ، وفي الطين اذا كثر في السوق ، وفيمن يحفر حفيرا حول أرضه أوداره أو يحدث لداره بابا ، وفي اليهود والنصارى يتشبهون بالمسلمين ، وفي بيع أهل البلاد الشيء المانع ، وفي التطفيف ، ورفع السوق لواحد ، وفي المحتكر . (١)

ثم ترد بعد ذلك في ثنايا الكتاب المسائل التي سئل عنها يحيى بن عمر تبعا لما سبق فيجيب عليها ، ولما كانت مثل هذه الأسئلة تمثل المشكلات الحياتية اليومية لأفراد المجتمع الاسلامى فان ذلك يعكس مدى أهمية كتب الفقه في اطار هذه الدراسة كما يعكس أهمية كتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر الأندلسى ومدى استفادة هذا البحث منه ، وهناك ثلاث رسائل أندلسية تتعلق بالحسبة والمحتسب . الأولى رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة ، والثانية رسالة أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف في آداب الحسبة والمحتسب والثالثة رسالة عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفى في الحسبة .

(١) محمود محمد مكى : مقال «كتاب أحكام السوق» صحيفة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية بمبريد ، م ٤ ، العددان ١ ، ٢ ، عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ، ص ١٠٣ .

وقد نشر (ليفى بروفنسال) الرسائل الثلاث بعد تحقيقها تحت عنوان (ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحاسب)^(١).

وتعكس الرسائل الثلاث صورة واضحة عن نظام الحسبة في الأندلس تشعرنا بمدى ترابط المجتمع الاسلامى الكبير ... ويمكن الاستفادة من هذه الرسائل فى عملية مقارنة بين المشرق والمغرب من حيث المشكلات الحياتية اليومية وتنظيمات الأسواق وأصحاب الحرف والصناعات .

هذا بالنسبة للمغرب العربى والأندلس ، أما فى المشرق فقد ظهر على وجه التقريب فى نفس فترة ظهور كتاب (أحكام السوق) الأنف الذكر (كتاب الاحتساب) للامام الناصر للحق الأطروش (ت ٣٠٤ هـ / ٩١٧ م) وقد نشره سيرجنت مع مقدمة له فى مجلة الدراسات الشرقية فى روما ^(٢) ، ولما لم يتوفر الاطلاع على هذا الكتاب فقد اعتمد الباحث على بعض نصوصه التى أوردها الأستاذ الدكتور المشرف فى كتابه « المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية » عندما تحدث عن موضوع الحسبة .

والجدير بالذكر هنا أن كتاب (الأحكام السلطانية) ^(٣) للامام الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م قد أسهم بقدر كبير فى توسيع مدارك الباحث عن الموضوع من الناحية الفقهية بشكل خاص ، ويعتبر الكتاب مرجعا أساسيا فى دراسة الولايات الاسلامية ، ويقع كتاب الاحكام السلطانية فى ٢٦٤ صفحة ويتكون من عشرين بابا كل باب منها مقسم الى عدة فصول ، ويتحدث المؤلف فى كل باب عن ولاية من الولايات الاسلامية كولاية القضاء والولاية على الحج وتقليد الامارة على الجهاد ووضع الجزية والخراج وأحكام الاقطاع ، وقد أتت أحكام الحسبة فى الباب الأخير وهو الباب العشرون من الكتاب (٢٤٠ - ٢٥٩) بدأه المؤلف بتعريف الحسبة ثم ذكر الفرق بين المحتسب المتطوع والمحتسب المكلف وتطرق بعد ذلك الى شروط المحتسب ثم الى موضوع اجتهاد المحتسب

(١) ليفى بروفنسال : ثلاث رسائل اندلسية فى اداب الحسبة والمحاسب - مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية - القاهرة - ١٩٥٥ م .

(٢) Serjeant, R.B. Rivista Degli studi Orientale, Vol. XXV, 111 pp. 11-32, Rome.

(٣) الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٢٤٠ - ٢٥٩ ، ط ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

وهل يكون شرعيا أو عرفيا . قسم المؤلف بعد ذلك حديثه عن أحكام الحسبة الى تسعة فصول . أولها في بيان أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، فصل في شمول الحسبة على فصلين هما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم عقد فصلا في أن الأمر بالمعروف في حقوق الآدميين ضربان ، وفصلا آخر في الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا بين حقوق الله والآدميين ، وفصلا في بيان أن النهي عن المنكر ينقسم الى ثلاثة أقسام ، وفصلا فيما يتعلق بالمحظورات ، ثم فصلا في الكلام على المعاملات المنكرة كالزنا والبيوع الفاسدة ... الخ ، وفصلا فيما ينكر من حقوق الآدميين المحضة ، ثم فصلا فيما ينكر من الحقوق المشتركة بين الله والآدميين .

لقد عالج المؤلف موضوع الحسبة من ناحية أحكامها الشرعية وقواعدها وشروطها وهو من الكتب التي تعرضت للحسبة كفصل من الفصول ومع ذلك فقد اعتمد هذا البحث على كتاب الامام الماوردي كثيرا وخصوصا عند بحث شروط المحتسب .

أما كتاب (الأحكام السلطانية) للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م) والذي لا يتشابه مع كتاب الماوردي في عنوانه فقط وإنما في اتجاهاته وأغراضه كذلك فيقع في ٣٣٣ صفحة وقد جرى ترتيب الكتاب على هيئة فصول فجاء في ستة عشر فصلا آخرها أحكام الحسبة (ص ٢٨٤ - ٣٠٨) وقد تتبع المؤلف فيه خطوات الماوردي ، وتكمن أهمية هذا الكتاب في تدعيم الاتجاهات الواردة في المصدر السابق .

ويتعرض شهاب الدين النويري المتوفى سنة ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م في كتابه (نهاية الأرب في فنون الأدب) الذي تبلغ أجزاؤه سبعة عشر جزءا للحسبة في الجزء السادس منه ، وقد قام النويري بتتبع خطوات الماوردي وأبي يعلى وانتهج منهجها .

ويعتبر كتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) لعبد الرحمن بن نصر الشيزري (ت ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م) من أهم الكتب المتخصصة في موضوع الحسبة ، وقد كانت الاستفادة منه عظيمة ، فأهميته لا تنحصر في كونه يشرح مختلف أنواع الغشوش التي يقوم بها أصحاب الحرف والصناعات فحسب بل ان الكتاب يتميز بالاسهاب في شرح غشوش العقاقير ووصف فروع الطب المختلفة اضافة الى أنه يحتوي على ذكر لبعض

مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في فترة متأخرة كثيرا عن اطار بحثنا غير أنها تمثل فترة استمرار تطور مؤسسة الحسبة ، فهو يعكس ماكان يجري في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي كاستخدام النساء في تنظيف القطن والكتان على أبواب الحوانيت بالطريق العام ... وتظهر خبرة المؤلف بشؤون الحسبة من خلال مقدمته التي يقول فيها : (وقد سألتني من استند لمنصب الحسبة ، وقلد النظر في مصالح الرعية وكشف أحوال السوق وأمور المتعيشين أن أجمع له مختصرا كافيا في سلوك منهج الحسبة على الوجه المشروع ليكون عمادا لسياسته وقواما لرياسته فأجبتة الى ملتسمه ذاهبا الى الوجازة لا الى الاطالة .. الى أن يقول : واقتصرت على ذكر الحرف المشهورة دون غيرها لمسييس الحاجة اليها وجعلته أربعين بابا) . (١)

وقد اطلع الباحث على صورة ميكروفيلمية ^(٢) لمخطوطة تحت عنوان (نهاية الرغبة في طلب الحسبة) لجمال الدين عبد الرحمن بن نصر الشافعي التبريزي ، وبعد مقارنتها بكتاب نهاية الرتبة تبين أنها نسخة رديئة من الكتاب نفسه غير أن خطها رديء وبها بعض النواقص عن الأصل المنشور . (٣)

ومن خلال نظرة سريعة على المنهج الذي اتبعه الشيزري في كتابه تظهر لنا أهمية الكتاب كمصدر أساسي من المصادر التي سطرت للحسبة منفصلة عن المباحث الفقهية ، حيث يوضح المدى الذي وصلت اليه اختصاصات المحتسب تحت اطار ومفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٣ .

(٢) جمال الدين عبد الرحمن بن نصر : نهاية الرغبة في طلب الحسبة ، صورة ميكروفيلمية للمخطوطة ، مصورة عن النسخة المخطوطة والمحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦ (قسم المخطوطات بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة) .

(٣) يقع الكتاب المنشور في ١١٨ صفحة قام بنشره بعد تحقيقه السيد الباز العريني وقدم له محمد مصطفى زيادة ويضم الكتاب اربعة ملاحق : الاول نسخة اشهاد على أهل الذمة ، والثاني نص سجل بولاية الحسبة في عهد الدولة الأيوبية أما الثالث فهو عبارة عن نصوص تدل على انتقال منصب الحسبة وأعمالها من الدولة الاسلامية الى المملكة الصليبية ببيت المقدس ، الملحق الرابع وهو كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي اوكتاب والى المدينة وهذا ستجرى الاشارة اليه في تايان البحث .

يبدأ الشيزرى كتابه بالحديث عما يجب على المحتسب من شروط الحسبة ولزوم مستحباتها ، ينتقل بعد ذلك الى ذكر مقر المحتسب ، يتحدث بعدها عن النظر في الاسواق والطرق وما يجب أن تكون عليه ، ثم يتعرض الى أهمية المكاييل والموازين والقناطير والأرطال والمثاقيل والدراهم ، ومعرفة الموازين والمكاييل وعتار الأرطال والمثاقيل ، ويتخذ من ذلك مدخلا الى التفصيل في بيان كيفية الحسبة على مختلف أنواع الحرف وأصحابها كاشفا طرق غشهم وتدليسهم ذاكرا لواجبات المحتسب حيال كل منهم .^(١)

هذا وتكمن أهمية الكتاب في أهمية المعلومات الواردة فيه في حقل الدراسات الاقتصادية وخاصة في دراسة الحرف والأصناف من جهة والغش ومدى انتشاره وتغلغله وآثاره من جهة أخرى ، اضافة الى المعلومات القيمة عن الحالة الاجتماعية في ذلك العصر ، ولكن كما سبقت الاشارة ان المشكلة الأساسية التي ينبغي ألا تغيب عن الذهن هي أن الكتاب يمثل فترة متأخرة جدا عن نطاق البحث وأن المعلومات التاريخية الواردة فيه قد لا يصح اعتبارها بالضرورة ممثلة لفترة البحث ، وتبقى بعد ذلك أهمية كتاب الشيزرى كمادة نصية للمقارنة وتعبير عن مرحلة النضج للموضوع الذي اختص به هذا البحث .

أما كتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) لمحمد بن أحمد بن بسام المحتسب الذي عاش في فترة ترجع الى ما قبل عام ٨٤٤هـ / ١٤٤٠م وهو تاريخ أقدم نسخة من مخطوطة كتابه نهاية الرتبة^(٢) ، فتكمن أهميته في أنه أوسع كتب الحسبة في عدد أبوابه اذ أنه احتوى على ١١٨ بابا ، اضافة الى أن المؤلف كان محتسبا مما أدى الى ظهور تجاربه في كتابه ... ومن اسم الكتاب يتضح مدى تأثير ابن بسام بكتاب الشيزرى فقد نقل فقرات من مقدمته كما أنه اقتبس اسم الكتاب ولكن رغم كل التشابه الحاصل فان ابن بسام قد أضاف كثيرا من المعلومات التي حصل عليها من خلال تجاربه في عمله كمحتسب ، ولعل

(١) خصص الشيزرى بابا مستقلا لكل صناعة أو حرفة أو تجارة مما كان شائعا في زمانه وما كان مشهورا كما أشار في مقدمته .

(٢) قام : الدكتور حسام الدين السامرائي بتحقيق المخطوطة والتعليق عليها وقدم له فيها الدكتور صالح العلي بمقدمة قيمة ، وقد ساعدت جامعة بغداد على النشر وطبع الكتاب بمطبعة المعارف سنة ١٩٦٨م .

هذا ما يكسب الكتاب أهمية خاصة على اعتبار أنه يمثل خلاصة تجارب وخبرات عملية وليست مجرد أفكار وتصورات ، وهذا مالا نجده في كتاب الشيزرى ، والملاحظ أيضا اختلاف طريقة ابن بسام في عرضه المادة عن الشيزرى فهو يفرد لكل صنف أو عمل بابا خاصا به في حين أن الشيزرى كان يمزج بين الحرفتين أو الصنفين أحيانا في باب واحد . وقد كان تعامل البحث مع هذا الكتاب بحذر وروية من منطلق الوعي بالفارق الزمانى والمكانى ، فقد ألف ابن بسام كتابه هذا في فترة توليه منصب الحسبة في مدينة (تنيس) الواقعة على الضفة الغربية لبحيرة المنزلة في شمال شرق مصر ، في زمن متأخر كثيرا عن نطاق البحث ، ومع ذلك فإن الكتاب قد خدم البحث في الكشف عن جوانب عملية مهمة في عمل المحتسب وفي عمل العرفاء .

ويعتبر كتاب (معالم القرية في أحكام الحسبة) لمحمد بن محمد بن أحمد القرشى المعروف بابن الاخوة والمتوفى سنة ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م الذى يشتمل على مقدمة وسبعين بابا على نفس الدرجة من الأهمية في بناء هيكل البحث كسابقه ، فقد تحدث ابن الاخوة عن شرائط الحسبة ووظيفة المحتسب ، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبعدها تعرض للحديث عن مختلف الحرف والصناعات في عصره .

وغنى عن القول أن تأخر عصر المؤلف عن نطاق البحث زمانيا كان من العقبات التى واجهت الباحث وحددت من سهولة حركته للاستشهاد بالنصوص الواردة في هذا الكتاب القيم .

على أن هذه الصورة لم تكن ملازمة للباحث على الدوام فقد اعتمد البحث على الكتاب كثيرا في اطار ملاحقة تطور التأليف في الحسبة ومؤلفاتها المتأخرة حيث يمثل الكتاب مرحلة التضج في التأليف في هذا الموضوع . (٢)

(١) أنظر عن تنيس : الحموى - معجم البلدان ، ٢ ، ص ٥١ - ٥٤ - وكذلك كتاب أنيس المجلس في أخبار مدينة تنيس لابن بسام المحتسب التنيسى ، تحقيق المرحوم د . جمال الدين الشيال - طبعة المجمع العلمى العراقى ببغداد سنة ١٩٦٥م .

(٢) قام الاستاذان محمد محمود شعبان وصديق المطيعي بتحقيق كتاب (معالم القرية) وكتبها مقدمة طويلة له (٣ - ٤١) وقد أشرفت الهيئة المصرية العامة للكتاب على طبعة سنة ١٩٧٦م .

ومن خلال منهج الكتاب تتضح أهميته بالنسبة لموضوع الرسالة خاصة فيما يتعلق بمهام المحتسب . ومن توفيق الله تعالى أن عثر الباحث على مخطوط قيم في موضوع الحسبة وهو مخطوط : (نصاب الاحتساب) في منصب الحسبة ونظامها لعمر بن محمد بن عمر المقدسي الحنفى المعروف بابن عوض السنامى ، وتاريخ وفاته غير معروف بالضبط ، ويتضح من المراجع التى اعتمد عليها السنامى أن أحدثها توفى مؤلفه سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م ، كما أن أقدم نسخة كتبت من مخطوطة كانت سنة ٩١٢هـ / ١٥٠٦م أى أن وفاة السنامى منحصرة بين سنة ٦٣٧هـ و ٩١٢هـ (١٢٣٩م و ١٥٠٦م) (١) .

ويقع المخطوط في أربعة وستين بابا شملت العديد من أنواع الاحتساب التى كانت موجودة في المجتمع الاسلامى ، والجدير بالذكر هو أن المؤلف نفسه كان محتسبا يقول المؤلف : (قال عليه السلام «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم وبيعكم وشراءكم واقامة حدودكم » (٢) ، قال العبد فبهذا الحديث عملت في وقت اشتغالى بشئ من الحسبة) (٣) .

ويمتاز هذا المخطوط بوجود أبواب جديدة في الحسبة لم يرد ذكرها في الشيزرى أو ابن بسام مما يوحى بتأخره زمانيا عنهما ، فمثلا نجد الباب الحادى والعشرين في الاحتساب في الخصومة الواقعة بين الجيران ويتحدث السنامى في هذا الباب عما يقع بين الجيران من خصومات حول مواضع الهدم والبناء كأن يهدم رجل بيته فيؤدى ذلك الى تضرر جيرانه فيؤمر حينئذ بالبناء أو كأن يبنى رجل جدارا مرتفعا يسد الهواء عن جيرانه فيؤمر حينئذ بالهدم ، كما أورد المؤلف عدة أمور تسبب النزاع بين الجيران كفتح كوة على منزل الجار أو اعاقبة طريق الجار ، وقد عرج المؤلف على موضوع تعدى الجار على القبور للدفن فيها دون اذن أصحابها من جيرانه ... الخ .

(١) عواد : «نصاب الاحتساب» مقال بمجلة المجمع العلمى العراقى م ١٧ ص ٤٣٧ ، ٤٣٨

(٢) ابن ماجه : السنن ، ج ١ ، ص ٢٤٧ .

(٣) السنامى ، نصاب الاحتساب ، مخطوط ، ورقة ٢٤ب . صورة ميكروفيلمية بقسم المخطوطات - مركز البحث العلمى بمكة .

كذلك الباب السادس والأربعون في الاحتساب في فعل البدع في الطاعات وترك السنن : ويفتح السنامي الحديث في هذا الباب بذكر قراءة القرآن الكريم جهرا عند قوم لا ينصتون اليه من البدع في الطاعات ، فقراءة القرآن طاعة وعدم الاستماع اليه استخفاف به وهذه بدعة ، لذا فيحتسب على قارئ القرآن في الأسواق للتكسب ، ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك عن مجموعة من آداب قراءة سور القرآن الكريم ، وقد اعتمد السنامي على عدة كتب فقهية في سياق آرائه ومن ضمنها (الملتقط في الفتاوى الحنفية) لناصر الدين أبي القاسم محمد الحسيني السمرقندي (ت ٥٥٦ هـ / ١١٦٠ م) .

ومن مساوئ المخطوط احتواؤه على بعض الاشارات إلى خوارق ومعجزات لم يتأكد لها أصل في التاريخ الإسلامي وبالتحديد في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

أما كتاب (احياء علوم الدين)^(١) للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) فهو من الكتب التى جاء فيها ذكر للحسبة كموضوع من مواضيعها ، وقد تحدث الإمام الغزالي عن الحسبة في الجزء الثانى من كتابه وقد قسم المنكرات إلى منكرات المساجد ومنكرات الأسواق ومنكرات الشوارع ومنكرات الحمامات ومنكرات الضيافة ومنكرات العامة . ثم تكلم عن الأمراء والسلاطين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر .

ويقسم الغزالي الحسبة أساساً إلى أركان أربعة : المحتسب ، والمحتسب فيه ، والمحتسب عليه ، ونفس الاحتساب . ويذكر لكل من هذه الأركان الأربعة شروطه . وأفرد المؤلف باباً في آداب المحتسب ذكر فيه أن جميع آداب المحتسب مصدرها ثلاث صفات في المحتسب هى العلم والورع وحسن الخلق ، حيث فصل فيها .

وعند مقارنة ما كتبه الإمام الغزالي عن هذا الموضوع بما تضمنه كتاب الأحكام السلطانية للإمام الماوردى نجد أن الأخير قد زاد عن الغزالي بذكر علاقة المحتسب بكل

(١) الغزالي : احياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٢٨ - تحقيق بدوى طبانه . نشر دار إحياء الكتب العربية .

من القاضى وصاحب المظالم أو بالأصح إلى العلاقة بين الحسبة وكل من القضاء والمظالم ، وهذا نقص فى كتاب الغزالى ينبغى الإشارة إليه ، وقد اعتمد البحث على هذا المصدر كثيراً حيث استفاد من ناحية تقسيم الموضوع وتنسيقه ، إضافة إلى أنه ساهم بقدر كبير فى إعطاء صورة واضحة عن أركان الحسبة الأربعة الآتفة الذكر .

ومن بين الكتب الهامة فى موضوع الحسبة كتاب (الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية)^(١) لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م) والذى خصصه للحديث عن الولايات الإسلامية ومسؤولية المحتسب والغش والتدليس فى الديانات ، وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن العقوبات الشرعية والتعزير المالى والثواب والعقاب ، ثم يورد فصلاً فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وأخيراً يتحدثنا عن الأقوال والأفعال .

والكتاب مهم من ناحية اثبات أصل الحسبة الاسلامى كما أنه تضمن آراء غاية فى الأهمية والجدة . ولعل أهم مميزاته أنه ربط موضوع الحسبة بمفهوم الدولة العام فبين أن غاية الولايات الإسلامية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ثم عدد أنواع الولايات واختصاصات كل منها إلى أن وصل إلى ولاية الحسبة فحدد موقعها من الولايات الأخرى .

وميزة أخرى لابن تيمية فى كتابه هذا أنه عالج الموضوع معالجة خاصة فلم ينقل من غيره ولم يقلد أحداً ، ولعل ذلك أفاد منه الباحث فى توضيح جوانب هذا البحث وخاصة فى المقترحات الخاصة بضرورة تضافر جهود المؤسسات المعاصرة لأداء مهمة المحتسب التزاماً بأحكام الشريعة ومبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .^(٢)

(١) قام الأستاذ صلاح عزام بتحقيق هذا الكتاب القيم الذى صدر عن مطبوعات دار الشعب بالقاهرة لعام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، كما أن هناك كتاباً للأستاذ محمد المبارك تحت عنوان (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) يفصل فيه المؤلف رأى ابن تيمية فى نظام الحسبة وأصله ويلقى الضوء على مميزات كتاب الحسبة لابن تيمية ، وقد صدر كتاب الأستاذ المبارك عن دار الفكر للطبعة الأولى عام ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

(٢) أنظر خاتمة هذه الرسالة ص ١٦٣ .

نتنقل الآن إلى كتاب آخر وهو كتاب (العقد الفريد للملك السعيد)^(١) لمؤلفه ابن طلحة القرشي (ت ٦٥٢ هـ / ١٢٥٥ م) ويعتبر من المصادر التي اهتمت بذكر الحسبة ضمن مباحثها ، وقد ضمن المؤلف كتابه أربعة مباحث ، بحث في أولها مهمات الأخلاق والصفات ، ويتألف هذا البحث من عشرة أبواب أما البحث الثاني ففي السلطنة والولايات ويشتمل على بابين ، والبحث الثالث في الشريعة والديانات وفيه أربعة أركان هي الفتيا ، والقضاء ، والحسبة ، والأوقاف .

أما البحث الرابع فهو في تكميل المطلوب بأنواع من الزيادات وفيها جملة مسائل . وفي حديث ابن طلحة القرشي عن الحسبة نراه يتطرق إلى أصل الحسبة ويركز على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم يقسم النظر في الحسبة إلى قسمين : القسم الأول الشروط المعتمدة في القائم بها ويقصد المحتسب ، والقسم الثاني الأعمال التي يقوم بها المحتسب ، ويتطرق المؤلف بعد ذلك إلى احتساب المحتسب على ذوى الاحترام وأرباب المناصب العظام ، ولا يفوته ذكر التعزير كسلطة بيد المحتسب للتأديب .

بهذه المصادر تفتح الطريق أمام الباحث والبحث وبدأت تظهر معالم المنهج الذي يمكن اتباعه في دحض التهم الموجهة إلى نظام الحسبة من حيث النشأة والأصل .

أما بقية المراجع فيمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاثة : القسم الأول يشمل المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والموسوعات وكتب السير وكتب التاريخ العام .

أما القسم الثاني فيشمل المراجع المؤلفة حديثاً والتي تناولت موضوعات النظم الإسلامية بصورة عامة أو موضوع الحسبة بصورة خاصة ، وبالنسبة للقسم الثالث فإنه يشمل المقالات المتعلقة بموضوع البحث والمنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المختلفة ، هذا وبمنظرة على ثبت المصادر والمراجع المرفق بالكتاب يمكن التعرف على ماجرى الاعتدال عليه من مصادر ومراجع .

.. ..

(١) ابن طلحة القرشي - العقد الفريد للملك السعيد ، ص ١٧٥ - ١٧٨ ، طبعة ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م .

مقدمة عن فكرة الاحتساب في الإسلام ومناقشة الآراء المطروحة حولها في العصر الحديث

التعريف بالحسبة :

لقد أصبح من المألوف في الأبحاث المعاصرة في مجال دراسة النظم الإسلامية إيراد المصطلحات والتعريفات ذات المساس المباشر بموضوع البحث ، وعليه فانه لا بد من التعريف بالحسبة التي هي موضوع بحثنا هذا ، وللفظ الحسبة مصطلحان عام وخاص ولادراك المعنى الحقيقي لموضوع البحث لا بد من الإشارة إلى المعنيين ولنبدأ بالمصطلح العام للحسبة : يعرف ابن منظور^(١) الحسبة بقوله : « والحسبة : مصدر احتسابك الأجر على الله تقول فعلته حسبة واحتسب فيه احتساباً . والاحتساب : طلب الأجر والاسم : الحسبة بالكسر وهو الأجر وانه لحسن الحسبة في الأمر أى حسن التدبير والنظر فيه ، وليس هو من احتساب الأجر ، وفلان محتسب البلد ولا تقل محسبه » . ويتفق الزبيدي^(٢) مع ابن منظور في أن الحسبة هي طلب الأجر فيقول : « الحسبة هي « الأجر » وهي « اسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداد أى احتساب الأجر على الله تقول فعلته حسبة واحتسب فيه احتساباً .. ويقال هو حسن الحسبة أى حسن التدبير والكفاية والنظر فيه ، وليس هو من احتساب الأجر .. واحتسب فلان عليه أنكر عليه قبيح عمله ومنه « المحتسب » يقال هو محتسب البلد ولا تقل محسبه » .

أما الزمخشري^(٣) فقد توسع قليلاً في المصطلح العام للحسبة فقال تحت مادة « ح س

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ١م ، ص ٣١٤ ، ٣١٧ .

(٢) الزبيدي : تاج العروس ، ج ١ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) الزمخشري : أساس البلاغة ، ج ١ ص ١٧٢ .

ب - حسب المال . ورفع العامل حسابه وحسابه . ومن يقدر على عد الرمل وحسب الحصى وهو من دون الكتبة الحسبة . والأجر على حسب المصيبة أى على قدرها . وفلان لا حسب له ولا نسب وهو ما يحسبه ويعدده من مفاخر آبائه . والى هذا فى الحسب أى فىا حسبت . وهو حسب نسب وهم حسباء وفلان لا يحسب به أى لا يعتد به . واحتسبت عليه بالمال . واحتسب عند الله خيراً إذا قدمه ومعناه اعتده فيما يدخر . واحتسب ولده إذا مات كبيراً وافتطره إذا مات صغيراً قبل البلوغ واحتسبت بكذا : اكتفيت به . واحسبنى كفانى ، وحسبى كذا وبحسبى . وفلان حسن الحسبة فى الأمور أى الكفاية والتدبير . وفعل كذا حسبة أى احتساباً وله فيه حسبة وحسب » .

والملاحظ أن عبارة « حسن الحسبة فى الأمر » تتكرر فى معظم التعاريف الواردة فى معاجم اللغة يقول ابن سيده^(١) « وانه لحسن الحسبة فى الأمر ، أى حسن التدبير والنظر واحتسب فلان على فلان ، أنكر عليه قبيح عمله » .

وفى المعجم الوسيط^(٢) « احتسب بكذا : اكتفى به . وعلى فلان الأمر : أنكره .. (الحسبة) الحساب ويقال فلان حسن الحسبة فى الأمر : يحسن تدبيره . وفعله حسبة : مدخراً أجره عند الله . ومنصب كان يتولاه فى الدول الإسلامية رئيس يشرف على الشؤون العامة من مراقبة الأسواق ورعاية الآداب » .

وقد ذهب التهانوى^(٣) إلى أن الاحتساب والحسبة فى اللغة بمعنى العد والحساب ويحيى الاحتساب بمعنى الإنكار على شىء ، والحسبة بمعنى التدبير . وترك بقية تعريف التهانوى إلى الحديث عن المصطلح الخاص للحسبة .

هذا بالنسبة لمعنى الحسبة فى المصطلح العام ، أما فى المصطلح الخاص فيبدو أن الفقهاء اتفقوا على القول بأن الحسبة هى « أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن منكر إذا ظهر فعله » ، وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل دقيق فى وجهة نظر الإمام الماوردى رحمه الله (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) والذى يمكن أن نقول بأنه قد لخص وجهات نظر من سبقه

(١) ابن سيده : المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ج ٣ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) التهانوى : كشف مصطلح العلوم والفنون ج ٢ ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

من الفقهاء المسلمين الذين تعرضوا لهذه المسألة وقد ربط الإمام الماوردي ذلك التعريف بشكل واضح ودقيق بقوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)^(١)

ويعرف ابن طلحة القرشي (ت ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م) الحسبة بأنها « أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وهى من أرسخ قواعد الدين ، وإقامة شعائرها من أقوم المسالك إلى التمسك بحبل الله المتين وهى ولاية جلييلة لا يقوم بها غير القوى الأمين ولا يؤدى فرضها إلا من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين .. والنظر فيها يتعلق بقسمين الأول فى الشروط المعتمدة فى القائم بها والمنتصب لها ، والثانى فيما يلزمه من أفعالها وببإشره من أحوالها »^(٢) .

أما محمد بن عوض السنامى فقد فصل فى الباب الأول من مخطوطته لفظى الاحتساب والحسبة فبين أن الاحتساب « لغة لمعنيين أحدهما منه العدد والحساب ، ذكر فى المغرب احتساب بالشئ اعتد به وجعله فى الحساب ومنه احتساب عند الله خيرا إذا قدمه ومعناه اعتده فى ما يدخره عند الله تعالى .. والثانى الانكار على الشئ » ، فى الصحاح احتسبت عليه كذا أى أنكرته عليه . قال ابن دريد : والحسبة أيضاً لمعنيين أحدهما بمعنى الحساب .. والثانى التدبير يقال فلان حسن الحسبة فى الأمر أى حسن التدبير له . وفى الشرع هما : الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله »^(٣) .

وقد أشار التهانوى إلى مخطوط نصاب الاحتساب عندما عرف بالحسبة فى معناها الخاص فقال : « وفى الشرع هما الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله ، ثم الحسبة فى الشريعة عام يتناول كل مشروع يفعل الله تعالى كالأذان والإمامة وأداء الشهادة إلى كثرة تعداده ، ولهذا قيل القضاء باب من أبواب الحسبة . وفى العرف اختص

(١) قرآن كريم - سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

(٢) ابن طلحة القرشي : العقد الفريد للملك السعيد ، ص ١٧٩ .

(٣) السنامى : نصاب الاحتساب ، مخطوط ، ورقة ٢ أ - ب .

بأمور أحدها إراقة الخمر وثانيها كسر المعازف وثالثها اصلاح الشوارع كذا في نصاب الاحتساب» (١).

ومن ضمن الذين عرفوا الحسبة ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) في المقدمة حيث يقول « أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين ، يعين لذلك من يراه أهلاً له فيتعين فرضه عليه ويتخذ الأعوان على ذلك » (٢).

ومن التعريف السابق لابن خلدون يتبين لنا أنه يجعلها من الأمور المندرجة تحت الخلافة ، ويؤيد ذلك ما أورده في تاريخه حيث يقول : « فأعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة ، فكانها الإمام الكبير والأصل الجامع وهذه كلها متفرعة عنها » (٣).

أما شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م) فيقول عند حديثه عن الولايات الإسلامية (وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف ، والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر ، وهذا نعت النبي والمؤمنين كما قال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (٤) ومن ثم يقرر ابن تيمية (٥) أن (جميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (٦) وبالطبع هذا يشمل ولاية الحسبة التي يعتبرها ابن تيمية ولاية شرعية مطلوب من متوليها العدل . (٧)

(١) التهانوي : كشف مصطلح العلوم والفنون جـ ٢ ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ . والمجدير بالذكر أن البستاني أورد النص السابق دون ذكر للمخطوط .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، م ١ ، ص ٣٨٧ .

(٤) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ٧١ .

(٥) ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية ص ١٣ .

(٦) ن . م . س ، ص ١٤ .

(٧) ن . م . س ، ص ١٤ - ١٧ .

ولنستعرض الآن آراء بعض المتأخرين في المصطلح الخاص بالحسبة يقول البستاني^(١) : « الاحتساب والحسبة في الشرع هما الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله . ثم الاحتساب في الشريعة عام يتناول كل مشروع يفعل لله تعالى كالأذان والإمامة وأداء الشهادة إلى كثرة تعداده : ولهذا قيل القضاء باب من أبواب الاحتساب ، وفي العرف اختص بأمور أحدها اراقة الخمر وثانيها كسر المعازف وثالثها اصلاح الشوارع » .

أما حاجي خليفة^(٢) فقد عرف الاحتساب « بأنه علم باحث عن الأمور الجارية بين أهل البلد من معاملاتهم التي لا يتم التمدن دونها من حيث اجرائها على قانون العدل بحيث يتم التراضى بين العاملين وعن سياسة العباد بنهى المنكر وأمر المعروف بحيث لا يؤدي إلى مشاجرات وتفاخر بين العباد بحسب مآراه الخليفة من الزجر والمنع ، ومبادئ بعضها فقهي وبعضها أمور استحسانية ناشئة من رأى الخليفة » .

هذه جملة من التعاريف التي شرحت الحسبة من ناحية المصطلح العام ثم المصطلح الخاص ، ولقد أورد معظم الباحثين المحدثين هذه التعاريف أو بعضها منها غير أن مقدمة تحقيق كتاب ابن الأخوة^(٣) اعتمدت التعريف الذى قدمه حاجي خليفة والذي سبقت الإشارة إليه ، كما تضمنت اقتباساً منقولاً بشكل دقيق عن الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية^(٤) ، ولكن عند تدقيق النص العربى ، ومقارنته بالأصل الإنجليزى تبين حصول تفاوت واختلاف بعيد بينها مما يستدعى الإشارة إليه هنا من أجل اصلاح الخطأ ودعماً للأمانة العلمية التى ينبغى أن تكون الصفة الدائمة فى الأبحاث والباحثين ، ورد فى الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية مانصه أن : « الحسبة : مصطلح من مصطلحات

(١) البستاني : دائرة معارف البستاني م ٢ ، ص ٥٥٦ طبعة طهران .

(٢) حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ج ١ ص ١٥ .

(٣) مقدمة تحقيق كتاب معالم القرية فى أحكام الحسبة لابن الأخوة للأستاذين : محمد شعبان ، وصديق المطيع

طبعة ١٩٧٦ م نشر وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية (النسخة العربية) ترجمة : أحمد الشنتاوى ، وإبراهيم خورشيد وآخرين ، مراجعة

وزارة المعارف العمومية المصرية ، مجلد ٧ ، ص ٣٧٩ .

القانون الادارى معناه الحساب أو وظيفة المحتسب ثم اكتسبت الكلمة معنى خاصاً هو الشرطة وأصبحت أخيراً تدل على الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة ، وقد استعمل المؤلفون الذين كتبوا في الفقه الإسلامى (مثل الماوردى وابن خلدون والمقرئى) لفظ الحسبة بهذا المعنى ، وهو أضيق معانيها ولكن للحسبة من غير شك معنى أوسع من وظيفة المحتسب بدلولها المحدود ، فقد وردت في تواليف المؤرخين إشارات عابرة عن (دار المحاسبة والموارث أو الموتى) تدل على أن الحسبة كانت اسماً لدار التسجيل التى تسجل فيها الوفيات والمواليد وتدار فيها تركات اليتامى وأموالهم . ونحن نجد لفظ الحسبة أيضاً مستعملاً للدلالة على دار الموازين والمكايل وتعرف (بدار العيار) وكذلك ديوان المحاسبة الأعلى وأخيراً على ديوان ميرة الجيش وذخيرته^(١) . وبعد العودة إلى دائرة المعارف الإسلامية باللغة الإنجليزية تبين أن التعاريف الواردة في النسخة المترجمة لا أساس لها ولا وجود، فالتعريف بالحسبة في دائرة المعارف الإسلامية باللغة الإنجليزية جاء على أساس أنها « مصطلح غير قرآنى استعمل في التعبير عن واجب كل مسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة ، ومن جهة ثانية هي الوظيفة الخاصة بشخص مكلف يعهد إليه بمدينة يطبق فيها قواعد الحسبة في الإشراف على السلوك الأخلاقى وخاصة في الأسواق، هذا الشخص المكلف بالحسبة كان يسمى المحتسب » .^(٢)

هذا ما ورد فعلاً في النسخة الانجليزية^(٣) . أما النسخة العربية فقد ظهرت الأخطاء فيها واضحة جلية منذ بداية النص ، فعند تعريف الحسبة بأنها مصطلح من مصطلحات القانون الادارى يبرز تساؤل عن ماهية القانون الادارى ، هذا الذى اعتبرت الحسبة « مصطلحاً » من مصطلحاته . كما أن الخلط بين معنى الحسبة ووظيفة الشرطة أمر مستغرب لم يرد في النصوص التى تعرضت للنظم الاسلامية ، فالمعروف بداهة أن الحسبة هي غير الشرطة . اضافة الى أن مدلول الحسبة ومسؤولياتها لم يقتصر على مراقبة الأسواق فقط لأن المتبع لأصل نشأتها على أساس من « الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن

(١) ن . م . س .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية - النسخة الانجليزية م ٣ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

(٣) انظر هامش ص ٣٧ من هذا البحث .

المنكر اذا ظهر فعله ,, يدرك مدى اتساع اختصاصات المحتسب ، اضافة الى أن الفقهاء الذين كتبوا في الحسبة لم يحددوا معناها في « رقابة الأسواق » فقط ولعل ما كتبه الماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) ^(١) وحده حول موضوع الحسبة كفيلا بأن يرد على هذه الادعاءات المضللة والتي لا تستند الى دليل .

أما الادعاء بأن « الحسبة كانت اسما لدار تسجيل الوفيات والمواليد وتدارمها تركات اليتامى » فهذا وهم اذ أن خلو المصادر من النصوص يقف عقبة دون قبول مثل هذا التصور اضافة الى أن القضاة هم الذين كانوا يشرفون على ادارة أموال القاصرين وهم الذين يصدقون على صحة القسامات الشرعية التى تتضمن عادة قضايا الارث والتركات . ^(٢)

والجدير بالذكر أن هذا النص وهامشه خاليان من أية اشارة الى المصادر التى أخذت منها هذه المعلومات كما أن استنتاجات مترجمي النص من أن لفظ الحسبة يدل على دار العيار وديوان المحاسبة الأعلى ثم ديوان ميرة الجيش وذخيرته هى استنتاجات جانبية الصواب ولا دليل عليها يمكن الاستناد اليه . أما بالنسبة لما ورد من تعريف للحسبة فى النسخة الانجليزية من دائرة المعارف الاسلامية فان التعريف يبدو منطقيا وأما التركيز على اهتمام الحسبة بالأسواق فذلك عائد الى سلطة المحتسب المستمدة من مبدأ الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهى عن المنكر اذا ظهر فعله ، هذه السلطة ذات الاتصال المباشر بحياة العامة ، والأسواق جزء من حياة العامة فلا تجزئة فى كيان المجتمع الاسلامى فالحياة الاجتماعية الاسلامية تشتمل على كافة الجوانب التى تكوّن الحياة الاجتماعية بصورة عامة ... وعلى الرغم من منطقية التعريف الوارد ذكره سابقا الا أن هناك خطأ لا بد من الاشارة اليه وهو قول النص الانجليزى ما معناه : « ويبدو أنه لا يوجد نص يدل

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، الباب العشرون ، ص ٢٤٠ - ٢٥٩ .

(٢) أنظر : الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٧٠ (فصل فى نوع ولاية القاضى ، الحكمان الثالث والخامس من الأحكام العشرة المشتملة على ما ينظر فيه القاضى من أمور فى حالة كون ولايته ولاية عامة) .
وانظر أيضا : الحضرى : تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية) ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

بوضوح عن سبب اختيار هذا المصطلح أو ظهور المعاني المذكورة أعلاه ^(١) من فكرة الحساب أو الكفاية التي عبرت عنها الأصول ^(٢) . وهذا النص مناف للواقع ففي بداية التعريف نفسه عبارة تفيد بأن مصطلح الحسبة استعمل للتعبير عن واجب كل مسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٣) ، وهذا معناه أن الحسبة هي مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهناك نص قرآني صريح يدعو الى وجوب العمل بمعنى مصطلح الحسبة وهو قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ ^(٤) هذا عدا الآيات الأخرى التي تشير الى أهمية هذا المبدأ والتي سنستعرضها في الحديث عن نشأة الحسبة ، وأخيرا يرى الباحث أن الحسبة في المصطلح العام هي : من احتساب الأجر عند الله تعالى ومن هذا المنطلق ظهر الاحتساب تطوعا ولأن احتساب فلان على فلان معناه أنكر عليه فعله سمي القائم بالانكار « المحتسب » أما الحسبة في المصطلح الخاص فهي « أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » .

وهذا ما أجمع عليه الفقهاء الذين تعرضوا لمسألة الحسبة .

* * *

(١) المقصود بكلمة (أعلاه) هنا ما ورد في النص الأصلي باللغة الانجليزية .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية / النسخة الانجليزية ، م ٣ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

(There seems to exist no text which states explicitly either the reason for the choice of this term or how the meanings Mentioned above have arisen from the idea of " Calculation" or "Sufficiency" which is expressed by the root.)

(٣) HISBA, non — Kuranic term which is used to mean on the one hand the Duty of every muslim to "Promote good and forbid evil" and , on the other The function of the person who is effectively entrusted in a town with The application of this rule in the supervision of moral behaviour and more Particular of the markets; this person entrusted with the hisba was called The muhtasib.)

(٤) قرآن كريم - سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

نشأة نظام الحسبة :

من خلال التعاريف التى جرى ذكرها فيما سبق يمكن للباحث أن يستنتج مدى علاقة نظام الحسبة بالقرآن الكريم ، ولابد حينئذ من العودة لكتاب الله الكريم للتدبر فى آياته الكريمة المتعلقة بموضوع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، المبدأ الذى يقوم عليه نظام الحسبة فى الاسلام .

يقول سيد قطب ^(١) رحمه الله : ان الجماعة المسلمة انما انشئت من أجل وظيفة هدفها الأساسى اقامة منهج الله فى الأرض لذا فهى تقوم على ركيزتين لتنهض بهما هما الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو ما تقرره الآية الكريمة ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ ^(٢) لابد من سلطة فى الأرض تدعو الى الخير وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، فمنهج الله فى الأرض ليس مجرد وعظ وإرشاد وبيان فهذا شطر أما الشطر الآخر فهو القيام بسلطة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لتستقيم الحياة البشرية ، هذا ما يقرره مدلول النص القرآنى وهذا هو تصور الاسلام للمسألة ^(٣) .

والدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تكليف ليس بالهين ولا باليسير ، نظرا لاصطدامه بشهوات الناس ونزواتهم بمختلف فئاتهم لذا فلا بد من سلطة للخير والمعروف تأمر وتنهى وتطاع . وقيام هذه السلطة ضرورة من ضرورات المنهج الالهى فسلطة الخير هذه هى الوسط الذى يعبر عن المجتمع المتكافل المتعاون على دعوة الخير ، المعروف فيه هو الخير والفضيلة والحق والعدل ، والمنكر فيه هو الشر والرياسة والباطل والظلم ، وعمل الخير فيه أيسر من عمل الشر ، والفضيلة فيه أقل من تكاليف

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، م ٢ ، ج ٤ ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) قرآن كريم - سورة ال عمران ، آية ١٠٤ .

(٣) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، م ٢ ، ج ٤ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

الرزيلة ، والحق فيه أقوى من الباطل ، والعدل فيه أنفع من الظلم ، فاعل الخير فيه يجد على الخير أعوانا ، وصانع الشر فيه يجد مقاومة وخذلانا .^(١)

ويزيد الله سبحانه وتعالى الأمر السابق وجوبا وتشبيها بقوله تعالى .. ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾^(٢) ، فبقدر ما يكرم الله عز وجل هذه الأمة ويرفع من مقامها ويفردها بمكان خاص بين الأمم بقدر ما يضع على كاهلها واجبا ثقيلا ، لقد أخرجت هذه الأمة من الظلمات الى النور لتكون في طليعة الأمم ولتكون القيادة في هذه الأرض للخير لا للشر ، وبناء عليه فهذه الأمة مطالبة بالشئ الكثير ، وأول هذه الطلبات صيانة الحياة البشرية من الشر والفساد وهذه الصيانة لا تكون الا بالايان بالله عز وجل ، والايان يعطى هذه الأمة تصورا صحيحا للوجود وعلاقته بخالقه وللانسان والغاية من وجوده ، ومتى ما وجد هذا التصور لدى الأمة تمكنت من اقامة المعروف والمحافظة على الحياة من المنكر .^(٣)

وفي سورة الأعراف يخبر الله سبحانه وتعالى بنى اسرائيل عن طريق نبيهم « موسى » ثم نبيهم « عيسى » عليهما السلام عن النبي الأسمى محمد بن عبدالله ﷺ ، صفاته ومنهج رسالته وخصائص دعوته فهو يأمر الناس بالمعروف وينهاهم عن المنكر وهو يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وهو يضع عمن يؤمنون بدعوته من بنى اسرائيل الأثقال والأغلال التى فرضت عليهم بسبب معصيتهم وبين جل وعلا أن أتباع النبي بإيمانهم ونصرهم وتأيدهم لله ورسوله هم المفلحون^(٤) قال عز من قائل : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأسمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن م ٢ ج ٤ ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) قرآن كريم : سورة ال عمران ، آية ١١٠ .

(٣) سيد قطب : فى ظلال القرآن م ٢ ج ٤ ص ٣٠ - ٣٢ .

(٤) ن . م . س . م ٣ ج ٩ ص ٨٢ .

أولئك هم المفلحون ﴿١﴾ . ومن ضمن الآيات الكريمة التي يتحدث فيها عز وجل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تدل على أهميتها الآيات التي يقارن فيها بين المنافقين والمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم ان المنافقين هم الفاسقون ﴾ (٢) .. هؤلاء هم المنافقون والمنافقات من طينة واحدة وطبيعة واحدة في كل زمان وكل مكان تختلف أقوالهم وأفعالهم ولكنها ترجع الى طبع واحد وتنبع من معين واحد ، سوء الطوية ولؤم السريرة والغمز والدس والضعف عند المواجهة والجبن عند المصارحة تلك هي صفاتهم الأصلية، أما سلوكهم فهو الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف والبخل بالمال فلا يدفعونه الا رياء الناس . (٣)

أما المؤمنون فقد تحدث عنهم سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم ﴾ (٤) ، طبيعة مختلفة تماما وسلوك غير السلوك ، فالمؤمنون متكافلون متضامنون في تحقيق الخير ودفع الشر باقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الصلاة وإيتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله ، هذه الصفات في المؤمنين تقابلها صفات مضادة في المنافقين هي : الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ونسيان الله وقبض الأيدي عن الزكاة ، لذلك كانت رحمة الله للمؤمنين مقابل لعنته للمنافقين والكفار . (٥)

وفي تتبع آيات القرآن الكريم التي ورد فيها ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصل الى قول الله عز وجل : (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون

(١) قرآن كريم : سورة الأعراف ، آية ١٥٧ .

(٢) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ٦٧ .

(٣) سيد قطب : في ظلال القرآن م ٤ ج ١٠ ص ٢٤٩ .

(٤) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ٧١ .

(٥) سيد قطب : في ظلال القرآن م ٤ ج ١٠ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين^(١) والواقع ان هذه الآية الكريمة شديدة العلاقة بالآية التى قبلها وهى قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا فى التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم)^(٢) .

يقول سيد قطب رحمه الله تعالى فى الآية السابقة انها تبين حقيقة العلاقة التى تربط المؤمنين بالله وتكشف عن حقيقة البيعة التى اعطاها باسلامهم طوال الحياة فمن بايع هذه البيعة ووفى بها فهو المؤمن الحق^(٣) ، وهذه البيعة هى الجهاد فى سبيل الله بيعة معقودة بعنق كل مؤمن .

وليس الجهاد فى سبيل الله مجرد اندفاع الى القتال « انما هو قمة تقوم على قاعدة من الايمان التمثل فى مشاعر وشعائر وأخلاق وأعمال ، والمؤمنون الذين عقد الله معهم البيعة والذين تتمثل فيهم حقيقة الايمان هم قوم تتمثل فيهم صفات ايمانية أصيلة »^(٤) .

وهذه الصفات هى التى وردت فى الآية التالية المستهتلة بقوله تعالى : (التائبون العابدون الحامدون السائحون الآية)^(٥) فهؤلاء المؤمنون هم التائبون من كل ما اسلفوا المستغفرون الله ، والتوبة شعور بالندم على ما مضى وتوجه الى الله فيما بقى وكف عن الذنب .. العابدون المتوجهون الى خالقهم وحده بالعبادة ، المقرون له بالربوبية .. الحامدون المعترفون بنعم الله عليهم الشاكرون له فى السراء والضراء ، فى السراء على ظاهر النعمة وفى الضراء للشعور بما فى الابتلاء من الرحمة^(٦) . السائحون وهم المتفكرون فى خلق الله وسننه خاصة بعد التوبة والحمد لادراك حكمته سبحانه فى خلقه .. الراكعون

(١) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ١١٢ .

(٢) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ١١١ .

(٣) سيد قطب : فى ظلال القرآن م ٤ ج ١١ ص ٤٤ .

(٤) ن . م . س . م ، ٤ ج ١١ ص ٤٨ .

(٥) قرآن كريم : سورة التوبة ، آية ١١٢ .

(٦) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، م ٤ ج ١١ ص ٤٨ .

الساجدون الذين يقيمون الصلاة وهم عليها محافظون .. الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، وهذه ميزة الجماعة المؤمنة الراعية لمنهج الله وشريعته بصيانة الحياة من الفساد والشر المتمثل في المنكر^(١) وخاصة النهى عن المنكر الأكبر وهو حكم الطاغوت وتعبيد البشر لغير خالقهم عن طريق حكمهم بغير شريعة الله ، وبعد الانتهاء من المنكر الأكبر وهو العبودية لغير الله يأتي النهى عن المعاصي ولكن قبل كل شيء يجب البدء بالمعروف الأكبر وهو بالطبع اقرار الألوهية لله وحده عز وجل ثم الاتجاه الى المعروف الفرعى المتعلق بالطاعات حتى يتحقق قيام منهج الله القويم في الأرض ، والمحافظون لحدود الله أى المطبقون لشريعة الله بتنفيذ حدود الله ، وهذا كالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يكون الا في مجتمع مسلم تحكمه شريعة الله ..

هذه هى الصفات التى يتصف بها المؤمنون الذين باعوا الله أنفسهم وأموالهم تتمثل في توبة ترد العبد الى ربه وعبادة تصله به وحمد الله وشكره فى السراء والضراء وسياحة فى ملكوت الخالق سبحانه وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر يتجاوز صلاح الذات الى اصلاح العباد والحياة .^(٢)

وفى كتاب الله الكريم صورة اخرى تشبه الصورة التى أوردت فيما سبق وتشتمل على آيتين كريمتين أيضا هما قول الله تعالى : (ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز . الذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور)^(٣) الوعد من الله عز وجل بنصر من ينصره ومن اصدق من الله وعدا سبحانه .. ونصر الله باقامة منهجه القويم ، والوعد منه سبحانه بالنصر يتمثل فى التمكين للمؤمنين فى الأرض ثم باستمرارية النصر منه تبارك وتعالى طالما استمر نصر الذين مكن لهم فى الأرض لله ، ونصرهم لله باقامة الصلاة وأداء حقوق الله فى أموالهم ثم أمرهم بالمعروف ونهيبهم عن المنكر ليحققوا بذلك صفة الأمة المسلمة التى لا تبقى على منكره

(١) م . د . م . س . ص ٤٩ .

(٢) ن . م . س . ص ٥٠ .

(٣) قرآن كريم : سورة الحج ، الآيتان ٤٠ ، ٤١ .

قادرة على تغييره ولا تقعد عن معروف هي قادرة على تحقيقه ، هؤلاء هم الذين ينصرون الله اذ ينصرون منهجه الذى أرادته للناس فى هذه الحياة .^(١)

ولعل مما يثبت لنا عظم شأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وروده فى وصية لقمان عليه السلام الخالدة لابنه والتى يجب أن تكون نبراسا لكل مسلم فبعد اقامة الدين خالصا لله وحده يكون الانتقال الى دعوة الناس واصلاح حالهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، ويقترن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هنا بالوصية على الصبر ذلك أن القيام بهذه المهمة أمر ليس باليسير حيث انه يتعارض وشهوات النفس البشرية ونزواتها ، لذا كانت التوصية بالصبر تحسبا لما سوف يصيب من يقوم بأمر كهذا من السفهاء الداعين الى المنكر والناهين عن المعروف .^(٢)

قال الله تعالى على لسان لقمان الحكيم : « يا بنى أقم الصلاة وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر وأصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الأمور » .^(٣)

بعد هذا التتبع لآيات القرآن الكريم التى ورد فيها ذكر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإيراد المعنى العام لهذه الآيات استنادا على تفسير الشهيد سيد قطب « فى ظلال القرآن » فاننا نخرج بنتيجة تظهر من خلالها مدى أهمية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كأساس من أسس الشريعة الاسلامية يعتمد عليه فى تكوين المجتمع المسلم المتكافل المتعاون على دعوة الخير ، ففى كل آية من الآيات السابقة نجد الدعوة صريحة من الله سبحانه وتعالى للأخذ بهذا المبدأ الذى فيه صيانة للحياة البشرية من الشر والفساد والانحلال .

وعلى هذا الأساس فمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من مستلزمات حياة المجتمع المسلم السليم ، وحيث ان هذا المبدأ هو أساس وأصل نظام الحسبة النظام الذى يمثل السلطة التنفيذية لأمر الله سبحانه وتعالى (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، م ٥ ج ١٧ ص ١٠٠ .

(٢) ن . م . س . م ٠٠ ج ٦ ص ٧٥ .

(٣) قرآن كريم : سورة لقمان آية ١٧ .

ويأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون^(١) فلن نكون مجانبين للصواب عندما نجزم بأن نظام الحسبة نظام إسلامي الأصل والمنشأ والتطبيق كلفت به الجماعة المسلمة منذ ظهور فجر الإسلام .

ولما كانت السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام انعكاساً واضحاً لتعاليم الخالق عز وجل في صورة أقوال وأفعال المصطفى صلى الله عليه وسلم فقد أثر عنه عليه الصلاة والسلام عدة احاديث شريفة صحيحة تفسر التوجيه الرباني لهذه الأمة التي وصفت بأنها خير أمة أخرجت للناس متى ما أقامت منهج الله في الأرض بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولنبداً باسم الله في تتبع هذه الأحاديث التي يمكن أن تساق كدليل على ما أوردناه سابقاً حول نشأة الحسبة .

روى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضى الله عنه أن أناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي عليه الصلاة والسلام : يا رسول الله ذهب أهل الدثور^(٢) بالأجور يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم ، قال « أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ، ان بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة .. الحديث »^(٣) ، نلاحظ في هذا الحديث مدى أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كنوع من أنواع عبادات التقرب الى الخالق سبحانه وتعالى ، وهذا حث على العمل بهذا المبدأ ولعل تطبيقه على هذه الصورة مع مرحلة بدء تكوين المجتمع الاسلامي هو ما عرف فيما بعد بالاحتساب تطوعاً لوجه الله عز وجل .

وهناك حديث آخر فيه دعوة صريحة للعمل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه تنبيه الى مدى خطورة اهمال العمل به : عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت

(١) قرآن كريم : سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

(٢) أهل الدثور : هم أهل المال الكثير .

(٣) صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٩٧ ، الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٥ م .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم »^(١) .

ويؤكد حديث آخر مغبة ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر لا يغيرونه أوشك أن يعمهم الله بعقابه »^(٢) ، ولعل هذا الحديث دافع من بين الدوافع التي أظهرت الاحتساب تطوعا ، كما أنه أتى منسجما مع قوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان »^(٣) .

وقد روى ابن ماجه في سننه أن أبا ثعلبة الخشني سأل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم »^(٤) فقال له ﷺ : « بل اثمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأى برأيه ورأيت أمرا لا يدان لك به فعليك خويصة نفسك »^(٥) .

من خلال هذا الاستعراض للأحاديث النبوية الشريفة تظهر أهمية العمل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعليه يمكن القول بأن العمل بهذا المبدأ طبق منذ عهد رسول الله ﷺ ووفقا لاحتياجات ذلك العصر والتي تركزت بصورة أو بأخرى في السوق والمعاملات التجارية فيه . ومن الواضح أن حديث (صبرة الطعام) يهيء لنا فرصة طيبة للاطلاع على صورة من صور تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد ذكر ابوهريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا

(١) سنن ابن ماجه ، ج ٢ ص ١٣٢٧ ، طبعة القاهرة في جزئين .

(٢) ن . م . م . ص .

(٣) ن . م . م . ص . ، ص . ١٣٣٠ - ابن حنبل : المسند ج ٣ ص ٢٠ .

(٤) قرآن كريم : سورة المائدة ، آية ١٠٥ .

(٥) سنن ابن ماجه ، ج ٢ ص ١٣٣٠ ، ١٣٣١ .

فقال ما هذا يا صاحب الطعام ؟ » فقال أصابته السهائم يا رسول الله ، قال : « أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني »^(١) .

وما تجدر الإشارة إليه أن لفظ « العامل على السوق » أو « صاحب السوق » هو اللقب الذي كان يطلق على من يتولى الاشراف على السوق ومراقبة المكايل والموازين طيلة عصر الرسول ﷺ ابتداء من هجرته الى المدينة ، وكذلك طوال فترة حكم الخلفاء الراشدين وفي العصر الأموي المتأخر بدأ ظهور لفظ « المحتسب » وقد شاع استعمال هذا اللفظ مع بداية العصر العباسي^(٢) .

ولقد ولي رسول الله ﷺ « سعيد بن سعيد بن العاص »^(٣) سوق مكة بعد الفتح ، كما أنه ولي عمر بن الخطاب رضى الله عنه الاشراف على سوق المدينة^(٤) و يروى ابن عبد البر « أن سمراء بنت نهيك الأسدية أدركت رسول الله ﷺ وعمرت وكانت تمر في الأسواق تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها »^(٥) .

والواقع انه لعظم شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد كان خلفاء وولاة الصدر الأول يباشرونه بأنفسهم ، ومع ذلك فقد ذكرت المصادر حالات جرى فيها تعيين بعض

(١) صحيح مسلم : ج ١ ص ٩٩ .

ابن العربي : عارضة الاحوى بشرح صحيح الترمذى ج ٦ ص ٥٥ .

الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

المبارك : الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ٧٦ .

(٢) السامرائى : المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ص ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٣) هو سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن مناف القرشي الأموي ، استشهد يوم الطائف وكان اسلامه قبل فتح مكة ببسير .. (ابن عبد البر - الاستيعاب ، اق ٢ ص ٦٢١ . ابن سعد - الطبقات الكبرى ج ٢ ص ١٤٥ .

(٤) الحلبي : السيرة الحلبية ، ج ٣ ص ٤٢٤ .

(٥) ابن عبد البر : الاستيعاب ، القسم الرابع ، كتاب النساء وكناهن ص ١٨٦٣ . - الكتاني - التراتيب الادارية ، ج ١ ص ٢٨٥ .

العمال للإشراف على الأسواق ، كان تعيينهم اتباعا لسنة التنظيم المقصود بها التخفيف من أعباء الخلافة عن الخليفة . وتكثر الإشارة الى قيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالتجوال فى الأسواق حاملا درته المشهورة يؤدب ويوجه ، ومن ذلك ضربه رضى الله عنه لجمال بالدرّة قائلا له « حملت جملك ما لا يطيق »^(١) ، كما انه ولى كلاً من « عبد الله ابن عقبة والسائب بن يزيد » النظر فيما يجرى فى الأسواق والتفتيش على المكايل والموازين ومنع الغش فيما يباع ويشترى ، يقول ابن سلام : « حدثنا اسحاق بن عيسى بن مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن ابن السائب بن يزيد قال : « كنت عاملا على سوق المدينة فى زمن عمر »^(٢) ، ويشير ابن عبد البر الى سيدة قرشية^(٣) كانت لها منزلة كبيرة لدى عمر بن الخطاب رضى الله عنه حتى انه كان يقدمها فى الرأى وربما ولاها شيئا من أمر السوق^(٤)

وقد اولى الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه عناية خاصة بالاشراف على مصالح المسلمين والاشراف على الأسواق وقد ذكر البلاذرى أن من ولاته على السوق « الحارث بن الحكم » .^(٥)

أما الامام على كرم الله وجهه فقد كان يتجول بالاسواق بنفسه فيروى ابن كثير عن

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ١٢٩ ، حسن ابراهيم . تاريخ الاسلام ، ج ١ ص ٤٨٩ ، ج ٢ ص ٢٩٩ ، محمد البنا : مقالة « الحسبة فى الاسلام » مجلة لواء الاسلام ، عدد ٢ ، السنة الثانية ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م . ص ٣٣ .

(٢) ابن سلام : الأموال ، ص ٦٤٠ . الدورى : مقالة : نشوء الأصناف والحرف فى الاسلام » مجلة كلية آداب بغداد ، عدد ١ لعام ٥٩ م ص ١٣٨ ، ١٣٩ - المعاضيدى : واسطى فى العصر الأموى ، ص ٢٨٣ ، ابو زيد شلى : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ١٣١ .

(٣) هى « الشفاء أم سليمان بن ابي خثمة : بنت عبد الله بن عبد شمس بن خلف بن صداد .. القرشية العدوية من البليعات .. اسلمت قبل الهجرة فهى من المهاجرات الأول » انظر ترجمتها كاملة فى ابن عبد البر : الاستيعاب فى معرفة الاصحاب ، القسم الرابع ، كتاب النساء وكناهن ص ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ .

(٤) المجيلدى : التيسير فى احكام التسعير ص ٤٢ ، الكتانى : التراتيب الادارية ج ١ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٥) البلاذرى : انساب الأشراف ج ٥ ص ٤٧ .

أبى هاشم عن زاذان قال : كان على عيشى في الأسواق وحده وهو خليفة يرشد الضال ويعين الضعيف ويمر بالبائع والبقال فيفتح عليه القرآن ويقرأ « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا »^(١) أما ابن سعد « ت ٢٣٠ هـ . - ٨٤٤ م » فيذكر أمر درة على كرم الله وجهه فقد أورد رواية تذكر أن عليا كان « يخرج من القصر وعليه قطريتان ازار الى نصف الساق ورداء مشمر قريب منه ومعه درة له عيشى بها في الأسواق ويأمرهم بتقوى الله وحسن البيع ويقول أوفوا الكيل والميزان ويقول : لا تنفخوا اللحم »^(٢) والجدير بالذكر أن عملية نفخ اللحم هذه جرى التشديد على منعها خوفا من التلوث واصبح من واجبات المحتسب فيما بعد نهى الجزارين عن هذا الأمر يقول ابن بسام المحتسب « وينهاهم ألا ينفخوا شاة بعد السلخ فان نكهة ابن آدم تغير اللحم وتزفره »^(٣)

هكذا كان اهتمام أئمة الصدر الأول بالحسبة كبيرا على اعتبار أنها قاعدة هامة في توجيه المجتمع الاسلامى نحو الطريق القويم ، كما أن هذا الاهتمام بالحسبة يعكس مدى اهميتها من جهة حاجة المجتمع الاسلامى لها من جهة أخرى .

وفي العصر الأموى ظهر نظام الحسبة بصورة مبسطة ووفقا لاحتياجات المجتمع الاسلامى في ذلك الوقت وقام ولاية الأقاليم والأمصار بمباشرة الحسبة بأنفسهم^(٤) مقتدين بأئمة الصدر الأول رضوان الله عليهم أجمعين ، ومع ذلك تشير المصادر الى بعض العمال الذين كان الولاية يعينونهم لرقابة الأسواق والآداب العامة ، فهناك اشارة الى عامل على السوق في البصرة زمن ولاية « زياد بن أبيه عليها ٤٥ - ٥٣ هـ . / ٦٦٥ - ٦٧٢ م »^(٥) وفي

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ج ٨ ص ٥ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨ .

(٣) ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ص ٣٥ .

(٤) الزبيدي : الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجرى ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) الدورى : مقالة نشوء الاصناف والحرف في الاسلام « مجلة كلية آداب بغداد العدد ١ لعام ١٩٥٩ م ص

١٣٨ ، ١٣٩ .

زمن « عمر بن هبيرة وإلى واسط ١٠٣ - ١٠٦ هـ . ٧٢١/ - ٧٢٤ م تولى كل من « مهدي بن عبد الرحمن وإياس بن معاوية » السوق^(١) كما يروى الطبري « ت ٣١٠ هـ . ٩٢٢/ م » أن الوليد بن عبد الملك « ٨٦ - ٩٦ هـ . ٧٠٥/ - ٧١٤ » كان يمر بالأسواق يسام ويناقش في الأسعار مع البقالين وغيرهم .^(٢)

ومع تعقد الحياة وازدياد تأثيرات العادات والتقاليد ظهرت الحاجة إلى التنظيم الدقيق خاصة بعد دخول عناصر جديدة في المجتمع الاسلامي أسهمت في اثناء الصناعات والحرف ، فاصبح لزاما على المحتسب الذي كان يباشر كافة الأعمال بنفسه أن يتخذ اعوانا له يعينونه بعد أن ازدادت أهمية وظيفته واتسعت اختصاصاته ، ويذكر لنا الطبري « ت ٣١٠ هـ . ٩٢٢/ م » في بعض سير هشام بن عبد الملك « ١٠٥ - ١٢٥ هـ . ٧٢٣/ - ٧٤٢ م » أن داود وعيسى ابني علي بن عبد الله بن عباس - وهما لأم - كانا في اعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله^(٣) أي انها كانا في أعوان المحتسب .

أما بالنسبة للحسبة والمحتسين في العصر العباسي فهذا ماسيناقش عند الحديث عن الاحتساب وتطوره خلال العصر العباسي .



(١) وكيع : اخبار القضاة ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) الطبري : تاريخ الأمم ج ٥ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) الطبري : تاريخ الأمم ج ٧ ص ٢٠٢ .

مناقشة الآراء المطروحة حول نظام الاحساب في عصر الحديث

لقد تعرض عدد كبير من الباحثين الى مؤسسة الحسبة في الدولة الاسلامية بالدراسة والمتابعة والنقد استلزمت دراسة البعض منهم التعرض لأصلها والعوامل المؤثرة في ظهورها في المجتمع الاسلامي ومدى العلاقة بينها وبين بعض المؤسسات التي بدت ظاهريا بأنها مشابهة للحسبة من حيث المظهر العام او بعض الملامح العامة ، وغنى عن البيان أن أصل الحسبة كان اسلاميا صرفا وأنها نشأت استجابة لدعوته تعالى الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مرتكزة على مبادئ ومثل أخلاقية اسلامية خاصة لم يسبق للبشرية أن تعرضت لمثلها ، ولكن ينبغي ألا تهمل دراسات الدارسين ولا أن نتجاهل أبحاثهم ، كما أن وجهات نظرهم وملاحظاتهم التي تتعارض مع وجهة هذا البحث وخلاصته لا بد أن تناقش بأسلوب علمي هادف بغية الوصول الى الحقيقة بعون الله وتوفيقه .

يمكن تقسيم هؤلاء الباحثين وفقا لآرائهم الى ثلاثة اقسام ، أنصف القسم الأول منهم دراسة هذا الموضوع وبذلوا جهودا مباركة في سبيل التوصل الى الحقيقة التي تلمسوها عبر بحثهم موضوع الحسبة كنظام من النظم الاسلامية التي طبقت في المجتمعات الاسلامية . أما « القسم الآخران » فمنهم من وقع في اخطاء الرؤية وزاوية الميل والتفسير فكانت ابحاثهم ناقصة بشكل عام ، وينبغي الإشارة الى مواضع الضعف فيها ، ومنهم من انكر على النظم الاسلامية والأمة قدرتها على تقديم بديل عن نظام رقابة السوق اليوناني النشأة البيزنطية السمات ، فزعموا أن المسلمين قد اقتبسوه دون تغيير أو تبديل لأنهم لم يكن لديهم مايقدموه بديلا عنه مع حاجتهم اليه ، وسيكون نقد هذه الآراء والأفكار محور مناقشات الفقرات التالية من الكتاب .

المعروف أن الحسبة قاعدة دينية ، والدين أساس حياة المجتمع الاسلامى وليس من المنطق الفصل بين المرء وأخلاقه أو بين الدين والحياة الاجتماعية بكافة عناصرها كالأخلاق مثلا لأن الفصل هنا يلغى مفهوم الحياة الاجتماعية السليمة ، فالدين الاسلامى هو الاطار العام الذى يحيط بجميع تصرفات الانسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولكن يميل بعض الباحثين الى التأكيد على عملية الفصل هذه وقد اشار صالح العلى الى ذلك فى مقدمته لكتاب « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة لابن بسام » حيث ذكر أن الباحثين المتأخرين « اعتبروا الحسبة من الوظائف التى تجمع بين الدين والدنيا »^(١) ، وهذه الفكرة ناجمة عن تأثره بالآراء الغربية التى تفصل بين الدين والأعمال الدنيوية مما يتنافى مع الحياة الاسلامية السليمة فكل عمل دنيوى مشروع يستمد مشروعيته من الشريعة السمحاء .

وقد انتهج فتحى عثمان^(٢) هذا المنحنى حين قال : « بأن من مهام المحتسب المحافظة على القانون لا سيما فى الجانب الدينى والأخلاقى » وهذا فصل بين عنصرين هامين من عناصر الحياة التى تتكون من مجموعة عناصر مترابطة تشكل فى مجموعها الحياة السليمة وكلها تتبع من الشريعة الاسلامية .

ويقول محمد عبد المنعم خميس « وتوجب الحسبة على المحتسب أن يحتسب على الخلفاء والولاة ورجال الدين إذا بدا من احدهم ما يعتبره الاسلام خروجا عن قصده »^(٣) ، وحيث ان فكرة رجال الدين هى فكرة دخيلة على المجتمع الاسلامى الذى لا يوجد فيه مثل هذا التخصص ابتداء فلعل المقصود هنا هو القضاة والفقهاء والأئمة فان كان الأمر كذلك فقد كان من الأولى الاشارة الى ذلك مع الابتعاد عن مثل هذه المصطلحات التى لا يمكن أن تنطبق على المجتمع الاسلامى ، وبجانب ذلك فانه استعمل مصطلح « الرقابة الشعبية » بدلا من الحسبة اذ قال انها « تعنى رقابة الشعب على تصرفات الجهاز الادارى للدولة من القمة الى القاعدة »^(٤) ، ولعل هذه التسمية تعارض

(١) العلى : كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة لابن بسام « المقدمة » ص ت .

(٢) فتحى عثمان : الحدود الاسلامية البيزنطية ، الكتاب الثالث ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) محمد عبد المنعم خميس : الادارة فى صدر الاسلام ص ١٤٦ .

(٤) ن . م . س . ص ١٤٦ .

ومفهوم الحسبة فالحسبة ليست رقابة شعبية بل هى قاعدة شرعية مهمة ينبغى تطبيقها لضمان تماسك المجتمع المسلم وحسن تطبيقه للشرعية الاسلامية .

وقد وردت بجانب ذلك آراء أخرى تحدثت عن نشأة الحسبة ، تحدث بعضها عن نظام الحسبة على اعتبار أنه نظام اسلامى المنشأ غير أنهم نسبوا نشأة هذه المؤسسة خطأ الى عهود متأخرة دون ايراد الأدلة والبراهين اضافة الى انهم قد اوردوا بعض التعاريف والمعلومات الناقصة .

أما القسم الآخر فهم أولئك الذين تحدثوا عن اصل الحسبة فزعموا أنها ذات أصل بيزنطى جرى تحويله وفق التعاليم الشرعية ، ولا يمكن الا أن نضيف الى هؤلاء أولئك الذين وقفوا موقفا وسطا بين هذه الآراء .

القسم الأول :

أورد عدد كبير من الباحثين ما يفيد بأن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو مؤسس نظام الحسبة غير انهم لم يوردوا اية أدلة تؤيد ما ذهبوا اليه اضافة الى انهم قد تجاهلوا بشكل أو بآخر النصوص التى تؤكد وجود عاملين فى سوق مكة والمدينة زمن رسول الله ﷺ^(١) ، ولعلمهم اعتمدوا على كثرة الاشارات التى تؤكد على وجود عمال السوق زمن عمر رضى الله عنه وعلى كونه رضى الله عنه قد أسس عدة دواوين مثل ديوان الجند وديوان البريد وما الى ذلك مما دعاهم الى افتراض نشأة الحسبة فى هذا السياق ، ان اقدم من نسب أمر الحسبة لعمر بن الخطاب رضى الله عنه هو الفلقشندي « ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م » حيث يقول: « وأول من قام بهذا الأمر وصنع الدرة عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فى خلافته »^(٢) ولعله قصد الاشارة هنا الى التنظيمات فى عهده . ومن قالوا بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو اول من وضع نظام الحسبة مؤلف كتاب (تاريخ الاسلام السياسى والدينى) الذى أشار دون ان يشير الى مصادر معلوماته

(١) راجع ص ٤٧ من هذا البحث .

(٢) الفلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

الى ان لفظ « محتسب » لم يستعمل الا في عهد الخليفة المهدي العباسي « ١٥٨ - ١٦٩ هـ / ٧٧٥ - ٧٨٥ م »^(١) ويمكن للرد على ذلك ان نذكر أن كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد « ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م » قد حوى اشارة صريحة الى ان اللفظ كان مستعملا منذ بداية الدولة العباسية حيث كان عاصم بن سليمان الأحول من موالى بنى تميم على الحسبة في المكايل والموازين فقط.^(٢) وكان هذا ما يسمى بالحسبة المشروطة ، ثم لا بد من الاشارة الى « ابي زكريا يحيى بن عبد الله »^(٣) المحتسب العباسي المشهور الذى قتله الخليفة ابو جعفر المنصور ، وقد اورد الطبرى فى معرض حديثه عن سبب نقل السوق من بغداد الى خارجها ما يفيد بأن قتل هذا المحتسب كان سببا فى اخراج السوق الى الكرخ ذلك أن أبا العباس المحتسب أحدث مع جماعة استغواهم شغباً ، فأرسل المنصور اليهم أبا العباس الطوسي فسكنهم واخذ أبا زكريا فحبسه عنده فأمره ابو جعفر بقتله «^(٤) ومن ثم امر بنقل الاسواق الى الكرخ ..

وان كان الطبرى قد ذكر سببين آخرين أيضا أحدهما ما قاله أحد بطارقة الروم الذى وصل بغداد سفيراً من الدولة البيزنطية عند سؤال المنصور له عن رأيه فى بغداد : حيث قال « رأيت بناء حسنا الا أنى قد رأيت أعداءك معك فى مدينتك ، قال ومن هم ؟ قال : السوق »^(٥) فما كان من المنصور الا أن أمر بنقل الأسواق الى خارج بغداد . وثانيهما : هو تخوف المنصور من أن يكون بين الغرباء الذين يرتادون السوق جواسيس يتحسسون الأخبار فأمر باخراج التجار من المدينة الى الكرخ ، وما قرب منها مما هو خارج المدينة^(٦)

(١) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام ج ١ ص ٤٨٩ ، ج ٢ ص ٢٩٩ ، ج ٣ ص ٣١٦ ، ج ٤ ص ٣٨٥ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢٥٦ .

(٣) الطبرى : تاريخ الرسل ج ٧ ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

(٤) ن . م . س . ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

(٥) ن . م . س . ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

(٦) الطبرى : تاريخ الرسل ج ٧ ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

والراجع أن هذه الأسباب مجتمعة أدت الى مقتل أبى زكريا المحتسب ونقل الأسواق ، ولعل في ذلك مايكفى للرد على رأى حسن ابراهيم حسن المشار اليه آنفا .

وقد انتهج حسن الباشا نفس المنهج السابق حيث ذكر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو أول من وضع نظام الحسبة ثم أعقب ذلك بقوله « وعرف مصطلح المحتسب في عصر المهدي ... »^(١) ، كما يقول في كتابه « دراسات في الحضارة الاسلامية » وبالرغم من أن مصطلح الحسبة لم يعرف الا في العصر العباسي فان عمر بن الخطاب يعتبر أول من وضع نظام الحسبة وكان يستخدم الدرة أو السوط في معاقبة المخالفين . وقد نشأت وظيفة الحسبة في عهد المهدي كنتيجة لاهتمام العباسيين بجعل الشريعة الاسلامية أساسا للحكم »^(٢) .

وقبل مناقشة هذه الآراء لابد من الإشارة الى أن المؤلف قد اعتمد رواية القلقشندي السالفة الذكر^(٣) حول موضوع نظام الحسبة وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من وضع أسسه .

أما بالنسبة لقوله « وقد نشأت وظيفة الحسبة في عهد المهدي »^(٤) فيوحى بأن أساس النشأة في عهد المهدي فلفظ « نشأت » يعنى بداية الظهور والتكوين ، ولكن وظيفة الحسبة التي ماهى الا تعبير واضح عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد نشأت بعد نزول قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »^(٥) وما تبع ذلك من توجيهات وتطبيقات الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه بعد ذلك .

ومما يرجح أن المؤلف لم يقصد بذلك ايها القارئ بأن الوظيفة نشأت فعلا في عهد المهدي وانما تنظمت وازدهرت هو نهاية الجملة أو العبارة الواردة حيث يقول فيها : (وقد

(١) حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية جـ ٣ ، ص ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ .

(٢) حسن الباشا : دراسات في الحضارة الاسلامية ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٣) راجع ص ٥٣ من هذا البحث .

(٤) حسن الباشا : دراسات في الحضارة الاسلامية ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) قرآن كريم : سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

نشأت وظيفة الحسبة في عهد المهدي كنتيجة لاهتمام العباسيين بجعل الشريعة الاسلامية أساسا للحكم (١) ، ففي هذا دلالة ضمنية على أن الحسبة ذات أصول شرعية والمعروف أن معظم الأصول الشرعية نشأت مع فجر الاسلام وظهور الدعوة .

وفي حديث على حسنى الخربوطلى عن الحسبة في العصر الأموى ذكر أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه هو الذى وضع نظام الحسبة وقال : (كان القضاء والحسبة يسندان في بعض الأحيان الى رجل واحد) (٢) ، ولم يصلنا ما يشير الى ضم الحسبة والقضاء لرجل واحد خلال العصر الأموى ، وهو ما ذهب اليه المؤلف دون أن يشير الى المصادر التى استقى منها معلوماته تلك .

أما الأستاذ عمر رضا كحالة (٣) ، فقد تحدث عن بداية نظام الحسبة معتمدا على كتب الفقهاء غير أنه تابع الذين قالوا بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو الذى وضع نظام الحسبة ، وقد ذهب الى ذلك كل من : محمد منصور أحمد وكذلك الأستاذ أحمد المراغى أيضا (٤) .

ولابد من الإشارة الى أن السنمى (٥) قد ذكر دواعى نسبة الاحتساب الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقد اشار الى قوله رضى الله عنه : (حُب الى من الدنيا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) . ويقول السنمى بأنه ورد في الأخبار أن علم العدل بيده رضى الله عنه يوم القيامة وكل عادل تحت لوائه ، وأن المعاصى والمنكرات لاتزول الا بعد زوال وسوسة الشيطان وإن الشيطان كان يغرم ظل عمر رضى الله عنه) ، كما يضيف بأن احتساب عمر كان يجرى على الأرض والماء ودل بضره الأرض بالدرة يوم الزلزلة في زمنه فوقفت ، وبقصّة فيضان النيل (٦) .

(١) حسن الباشا : دراسات في الحضارة الاسلامية ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) الخربوطلى : الحضارة العربية الاسلامية ص ٤٤ .

(٣) كحالة : مباحث اجتماعية في عالمى العرب والاسلام ص ٢٥٣ .

(٤) محمد منصور أحمد : الشرق الاوسط في موكب الحضارة ج ٣ ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

- المراغى : مقالة (الحسبة في الاسلام) بمجلة الارهم ٨ السنة الثامنة ١٣٥٦ هـ ص ٦٩٥ .

(٥) السنمى : نصاب الاحتساب ، مخطوط ، الباب الخمسون ، ورقة ٧٧ أ .

(٦) ن . م . س .

ومن الواضح أن هذه محاولة من السنامى لتحويل النتائج الى أسباب ، وإن ذلك لا يمكن أن يثبت أمام النقد العلمى الدقيق .

والغريب أن بعض الباحثين قد أرجع نشأة الحسبة الى بداية العصر الأموى وبالتحديد الى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢ م)^(١) على أن الكتابة قد أحالت القارئ الى البلاذرى ، وعند الرجوع الى أنساب الأشراف للبلاذرى تبين أنه لا وجود للنص الذى اعتمد عليه فى البحث مما يترك ذلك البحث دون سند تاريخى فى مقابل العدد الكبير من النصوص المتداولة فى المصادر الفقهية والتاريخية حول نشأة الحسبة الأولى فى الدولة الاسلامية .

وعند العودة الى ما ذكر عن الحسبة فى عهد هشام بن عبد الملك لانجد الان نصا للطبرى^(٢) جاء فيه أن كلا من داود وعيسى ابني على بن عبد الله بن عباس كانا فى أعوان السوق بالعراق زمن خالد بن عبد الله القسرى .. والمقصود هنا أعوان عامل السوق لأن لفظة (محتسب) لم تستعمل الا فى أواخر العصر الأموى وأوائل العصر العباسى .^(٣)

وقد ميزت سهام أبو زيد بين الحسبة فى عصر الرسول وصدر الاسلام وبين مؤسسة الحسبة الادارية فقالت (والحقيقة أن هؤلاء المؤرخين الذين عرضوا للحديث عن الحسبة فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم قد اختلط عليهم الأمر فلم يميزوا بين الحسبة (كاصطلاح) يطلق على وظيفة ادارية وبين (الحسبة) من حيث أعمالها ومظاهرها بحيث انهم نسبوا هذه الوظيفة الى عهد الرسول وخلفائه الراشدين على حين أنه لم يكن هناك وقتذاك الا أفعالها ومظاهرها ، فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أصول الاسلام، وليس كل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يصبح محتسبا) .^(٤)

(١) سهام أبو زيد : الحسبة فى مصر الاسلامية ص ٣٥ .

(٢) الطبرى : تاريخ الرسل ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٣) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ، ص ٣٠٧ .

(٤) سهام أبو زيد : الحسبة فى مصر الاسلامية ، ص ٤٥ .

والحق أن مثل هذا الفصل من الأمور الغريبة والمنكرة اذ أن الفصل بين الحسبة وأعمالها ومظاهرها لا دلالة له ولا معنى . فالباحثة تحتج على من أسمى أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين احتسابا أو حسبة ، والواقع أنه متى ما كان الأصل واحدا فالأسماء وتعددتها لا تغير من الأصل شيئا ، كما أن من تحدث عن الحسبة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه لم يسمها بذلك الا جوازا .

إن الهدف الرئيسى من التسمية هنا إثبات أن الأعمال والمظاهر التى أطلق عليها في وقت متأخر اسم الحسبة وعرفت كوظيفة ادارية بهذا المسمى انما تستند في أساسها على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن الهدف هو إثبات أن الحسبة اسلامية النشأة والأصل . أما القول بأنه (ليس كل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يصبح محتسبا) ^(١) ففيه انحراف عن الحقيقة ، ويبدو أنه قد فات على هذه الباحثة أن الفقهاء قد تحدثوا عن حالتين يطبق منهما مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أولها ، تلك التى يتطوع فيها أى انسان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بوجه عام وهو ما يطلق على المحتسب فيها لقب المتطوع . ^(٢) وثانيها ، هو حالة التكليف التى يطلق فيها على المحتسب اسم المكلف ، وقد عقد الفقهاء مباحث خصصوها لمقارنة كل من الحالتين وأوجه الخلاف والتشابه فيها . ^(٣)

وفي كتب (الادارة العربية) لمولوى حسيني بعض السقطات والتناقض فهو يرى أن (من بين واجبات الشرطة مراقبة الأسواق والموازين والمكايل والكشف عن الجرائم والمعاقبة عليها) . ^(٤) ولكنه بعد ذلك يشير الى الإمام على كرم الله وجهه وحرصه على

(١) سهام أبو زيد : الحسبة في مصر الاسلامية ص ٤٥ .

(٢) المبارك : الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ٧١ .

(٣) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ . أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ٢٨٤ ، النويرى :

نهاية الأرب ج ٦ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، السنمى : نصاب الاحتساب ، مخطوط ، ورقة ٦ أ/ب ، ١٧٦ أ/ب .

(٤) مولوى حسيني : الادارة العربية رقم ١٨٦ من سلسلة الألف كتاب ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

مراقبة الأسواق والتجوال بها ينهى عن تطفيف الكيل^(١) وبعد هذا كله يعود المؤلف ليقرر أن انشاء منصب الحسبة قد تم في عهد الخليفة العباسي المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ / ٧٧٥ - ٧٨٥ م)^(٢) مما يشعر القارئ بالحيرة من هذه التناقضات رغم وضوح النصوص وسلامتها .^(٣)

أما المستشرق الفرنسي (سيديو)^(٤) فقد خلط في الأمر حيث قال : (والمهدي هو الذى أبدع منصب المحتسب الذى هو ضرب من مراقبى الأسواق المفوضة اليهم سياسة المدينة ، فيجوب المحتسب بين حين وحين المدينة على رأس نفر من الجند ليراقب تنفيذ مراسيم الشرطة ويبحث عن صحة الأوزان والمكاييل التى يستعملها التجار وتكون أحكام المحتسب مختصرة ، ويجازى المحتسب المذنبين بواسطة جنوده في الحال) .^(٥)

ان هذا النص ماهو الا صورة مشوشة عن الحسبة والمحتسب ، فالمؤلف يتحدث عن عدد من مراقبى الأسواق في المدينة الواحدة ثم انه يخلط بين أعوان المحتسب وجنود صاحب الشرطة كما انه أدخل في مهام المحتسب أمورا ليست من اختصاصاته مثل مراقبة تنفيذ قرارات صاحب الشرطة وأخيرا فمن غير الواضح والمفهوم مايعنيه (سيديو) من أحكام المحتسب المختصرة ثم انه يعود مرة أخرى لتسمية أعوان المحتسب بالجنود .

وخلاصة القول أن هذا المستشرق أقدم عمدا أو بغير عمد على تشويه فكرة الاحتساب والمحتسب بالخلط بين الحسبة والشرطة وعدم مراعاة الدقة والأمانة العملية المطلوبة في مثل هذه الأحوال .

(١) ن.م. س. ص ١٧٦ .

(٢) ن.م. س. ص ٣٤١ ، ٣٤٣ .

(٣) الغريب ان يقع التناقض رغم اعتماد المؤلف على مؤلف الامام الماوردي (الأحكام السلطانية) .

(٤) سيديو : مستشرق فرنسي الأصل ولد ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م بباريس ، تخرج من كلية هنرى الرابع وعمل مدرسا للتاريخ في كلية بوربون سنة ١٨٢٣ م / ١٢٣٩ هـ أخذ عن والده الذى توفي سنة ١٨٣٢ م / ١٢٤٨ هـ بعض اللغات الشرقية ، توفي سيديو سنة ١٢٩٢ هـ الموافقة ١٨٧٥ م . الزركلي : الاعلام ج ٦ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٥) سيديو : تاريخ العرب العام ، ص ١٩٢ . ترجمة عادل زعير .

وعلى عكس سيدوينجد (جرونيباوم)^(١) يسطر فكرة واضحة عن الحسبة فيقول :
(وقضاء الحسبة يعدّ محاولة لوضع نظام تنفيذي لتلك النصيحة التي أمر بها القرآن المؤمنين كافة : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وكان الموظف المنوط به هذا الاختصاص وهو المحتسب من الفقهاء عادة وكان حرا في أن يستنبط قواعد حكمه من العرف ، دون القانون الموحى به من الشرع ، وكانت واجباته وسطا بين اختصاصات القاضى وواجبات صاحب المظالم فهو يسمع ويفصل فى الشكاوى المتعلقة بنقص المقياس وتطفيف الميزان والغش فى البيع وتأخير دفع الديون التى استحققت السداد ... الخ) (٢) .

والجدير بالذكر أن جرونيباوم عاد الى الماوردى عند حديثه عن اجتهاد المحتسب وهل يكون عرفيا أو شرعيا ؟ ومن النص السابق تتضح الدقة فى التعبير ولكنها لاتصل بحال من الأحوال الى دقة المؤلف المسلم فى الفهم والتعبير عن مثل هذه المواضيع لوجود الخلفية العقائدية لدى المسلم والمطلوبة عند البحث فى موضوع كالحسبة ، وكل مايتعلق بالتاريخ الاسلامى والنظم والحضارة الاسلامية .

القسم الثانى :

وهم من نسبوا الحسبة ونشأتها الى أصول غير اسلامية .. وجاء على رأسهم نقولا زيادة الذى نفى عن الدولة الاسلامية صفة الابتكار وجعلها دولة محتاجة الى أشياء كثيرة ، ومن ضمن هذه الأشياء النظم الادارية فلم يكن منها الا أن تطلعت حولها على حد قوله (ونظرت الى مافعله من جاء قبلها فأخذت من ذلك ما أخذت وطورت هذه النظم

(١) مستشرق نمساوى ولد ١٩٠٩م تخرج من جامعة فيينا وعين أستاذا مساعدا للدراسات العربية والاسلامية بجامعة نيويورك ١٩٣٨ - ١٩٤٢م تقلد عدة مناصب تعليمية الى ان اصبح رئيسا لقسم دراسات الشرق الادنى بجامعة كاليفورنيا . انظر : العقيقى : المستشرقون ج ٣ ص ١٠١٩ ، ١٠٢٠ .
(٢) جرونيباوم : حضارة الاسلام ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ترجمة عبد العزيز جاويد .

حسب حاجتها وضمن اطار نظرتها وفلسفتها ومن هذه النظم (الحسبة والمحاسب) ^(١) ...
اذن فنظام الحسبة نظام مأخوذ ومطور وفقا لرأى نقولا الذى أعاد نشأة هذا النظام الى
العصور اليونانية حيث يقول : (كان بين الوظائف التى عرفتها المدن اليونانية والتى
نشرها اليونان فى أنحاء الشرق الأدنى اثر استيلائهم عليه وظيفة باسم أغورانوموس
(AGORANOMOS) ويمكن ترجمتها بصاحب السوق وكان عمل هذا الموظف الاشراف على
شؤون السوق من حيث التأكد من صحة الأوزان والمكاييل وجودة المتاجر المعروضة للبيع
وسلامة المعاملات . وقد نشر اليونان هذه الوظيفة فى المدن التى أنشأوها أو جددوها واحتفظ
بها الرومان والبيزنطيون وطورها ، وإذا فقد كان هناك موظف هو صاحب السوق لمدة نحو
ألف سنة من فتح الاسكندر الى الفتح العربى - هذه الوظيفة كانت بين عشرات من
الوظائف الصغرى التى استمرت فى المدن دون تبديل أو تغيير . ذلك بأن العرب لم يكن
لهم ما يمكن أن يقدموه بديلا عنها . يضاف الى ذلك أنهم شغلوا بالحروب والفتوح مدة
طويلة . واستمرت هذه الوظيفة التى أصبح المشرف عليها يسمى المحاسب أيام الأمويين
والعباسيين فى المشرق ، كما عرفت فى الأندلس حيث كان المحاسب يسمى صاحب السوق
وثمة أمور كثيرة تثبت أن وظيفة المحاسب ظل العمل بها قائما فى أكثر المدن الاسلامية ،
ولولا ذلك لما اهتم الماوردى عند بحثه وظائف المحاسب فى ارجاع هذه الوظيفة الى أيام
الرسول والخلفاء . (٢) .

والواقع أنه ليس هناك ما يحتم ارجاع نظام الحسبة الى جذور حضارية أجنبية ، ذلك
لأن مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر نشأ ثم نما وتطور وفقا لاحتياجات المجتمع
الاسلامى الى أن أصبح وظيفة ذات قواعد وأصول وسميت الحسبة ^(٣) .

أما أن يقول المؤلف بأن العرب كانوا خلو الوفاض من أية تنظيمات للأسواق
والصناعات مما جعلهم يأخذون النظم البيزنطية فهذا قول مردود ، ويكفى أن نشير هنا الى

(١) نقولا زيادة : الحسبة والمحاسب فى الاسلام ص ٧ .

(٢) ن.م. س. ص ٣٦ .

(٣) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٠٧ .

الألفاظ والمعاملات التى أشار إليها القرآن الكريم فى خطابه للمجتمع المكى مما يؤكد نضجا ووعيا متقدمين فى التجارة ونظام السوق والأعراف المسيرة له والتى تكون جزءا من حياة الانسان فى هذا الاطار .

أما بالنسبة لكلمة (AGORANOMOS) فانها تعنى فى الواقع وظيفة (جابى الضرائب) على كل مايدخل السوق من بضائع ولم تكن له أية علاقة بالأوزان والمكاييل ، وفى هذا اختلاف كبير بين عمل المحتسب وعمل جابى الضرائب هذا فلم يكن المحتسب فى يوم من الأيام جاييا ، وهناك نص أورده بحشل قد يفهم منه أن المحتسب كان جاييا لضريبة مافى السوق يقول بحشل : (وكان لسعيد^(١) حانوت فى أصحاب الجوارب وكان على كل حانوت بواسط غلة ، فكلم اياس بن معاوية وكان على السوق بواسط أن ينقصه مما عليه . فقال : حتى أنظر اليه . فمر يوما فوقف عليه . فقال : هذا ديباجة واسط وأبى أن ينقصه^(٢)) . ولكن وكيعا أورد نصا فسر هذا النص وبين أن الأمر كان متعلقا بايجار الدكان يقول وكيع : (أخبرنى عبد الله بن الحسن ، عن النمرى ، عن يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب قال) ... وبلغنى أن اياسا كان على سوق واسط ، وكلمه ابان ابن الوليد فى درهم يحطه عن رجل من كراء حانوته فقال : أنظر اليه ، فان كان يمكننى أن أحط عنه حططت ، فنظر الى الحانوت فرآه فى باب البصرة فقال : هذا فى ديباجة الحرم ليس الى الحط منه سبيل)^(٣)

غير ذلك لم ترد أية اشارة الى أن المحتسب كان يجمع أى نوع من أنواع الضرائب من أهل السوق .

والجدير بالذكر أن موسى لقبال نقل فى حديثه عن نشأة الحسبة وتطورها نص نقولا زيادة بخصوص مصطلح أجورانوموس (AGORANOMOS) وأدخل عدة احتمالات حيث قال : (ويظهر أن هذه الوظيفة نقلت الى بلاد الشرق فى العصر الهلينستى ، وربما نقلت

(١) هو سعيد أبو سعيد الثقفى .

(٢) بحشل : تاريخ واسط ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ص ٣٥٧ .

أيضا الى شبه جزيرة ايطاليا وتم نقلها بواسطة الرومان الذين أصبحوا سادة بلاد اليونان لأننا عرفنا بين أنظمة الرومان نظام الكنسورة (CENSORAT) وكان الكنسور موظفا ساميا مهمته الرقابة العامة على الأسواق وعلى الأخلاق وعلى الاحصاء .. (١) والواقع أن لقبال لم يقدم المصادر التي اعتمد عليها كما أن مسألة الأخلاق ومراقبتها من الأمور النسبية فان الأخلاق والمثل الاسلامية تختلف تماما عما كان سائدا في العصور الاغريقية والرومانية . والواقع أن موسى لقبال قد ناقض نفسه كثيرا في حديثه عن الحسبة والمحتسب وخلط بين المعلومات بصورة توحى للقارىء عدم تمكن المؤلف من الفكرة التي يكتب عنها فقد قال في بداية حديثه ان في (القرآن الكريم آيات كثيرة تدعو الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي سيرة الرسول الكريم مايفيدنا أنه مارس مهام المحتسب) . (٢)

والنص هنا يمكن أن يستخدم كدليل واضح على تناقض آراء المؤلف فبعد هذا النص بقليل نراه ينسب نشأة الحسبة الى الاغريق ثم الى البيزنطيين كما أشرنا آنفا . أضف الى ذلك أن اختصاصات المحتسب لم تكن سوى اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة من بعده ، لذا فهو لم يمارس مهام المحتسب الفعلية لأن تلك المهام لم تكن قد وضحت أو تبلورت أو عرفت وإنما مارس عليه الصلاة والسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت هذه الممارسة القدوة لمن جاء بعده والأساس لوظيفة المحتسب ، وبما وقع فيه هذا الكاتب من الخلط واللبس قوله ان قضية التسعير تعتبر من أهم مسائل الحسبة وفروعها (٣) وهذا ليس من الحقيقة في شيء فمسألة التسعير حدث حولها جدل بين الفقهاء وذهب بعضهم الى جواز التسعير تحت ظروف معينة تم ذكرها في ثنايا البحث (٤) وقد ذهب أكثر من كتب في الحسبة الى أنه لايجب للمحتسب أن يسعر وتلك قاعدة لامراء حولها وهذا يظهر أن هذه المسألة ليست أهم مسائل الحسبة وفروعها .

(١) موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) ن. م. س. ص ٨ .

(٣) لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ص ٨ .

(٤) راجع ص ١٤١ ، ١٤٢ من هذا البحث .

وينتقل لقبال بعد ذلك الى محاولة تثبيت زعمه بأن أصل الحسبة اغريقى فيقول عن الحسبة :

« وأشرت الى أن نشأتها في الدولة العربية الاسلامية كنوع من التأثير بما عرف عند الاغريق في نظام (الأجورانوموس) الذى يشبه والى السوق عند الرومان في نظام الكنسورة » .^(١) ويعود الى الحديث عن نفس الموضوع في مكان آخر فيقول : (وقد تطورت هذه الوظيفة مع الاحتفاظ بها في العصور التالية حتى وجدها العرب المسلمون في الأماكن التى وصل اليها نفوذهم في المشرق والمغرب فأبقوا عليها لأهميتها ونالها التطوير حتى أصبحت نظاما اسلاميا لا يحتفظ الا بآثار ضعيفة من الماضى ومن ثم اهتم كل من تحدث عن الحسبة بارجاعها الى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم واستند الى ماورد في القرآن الكريم من آيات والى ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أحاديث وأفعال تخص الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر اذن فنظام الرقابة على الأسواق قديم وقد احتفظ به العرب المسلمون لحاجتهم اليه غير أنهم طوروه وصبغوه بصبغة اسلامية واضحة)^(٢) وقبل ان تناقش هذه الافكار المتناقضة التى قدمها المؤلف لابد ان نستوضح مصادر معلوماته فى ذلك ، حيث ان ما أورده يوحى بأنها حقائق مستقرة يحتاج معها الى دليل واضح يثبت صحتها وهو ما لم يقدمه المؤلف للباحثين .

ولعل من المناسب أن ننظم الرد على ما أورده الأستاذ لقبال ، فهو يقرر أن هناك تأثيرا بما عرف عند الاغريق بنظام الأجور . ويمكن القول بأن الحسبة لم تتدخل مطلقاً في نظام الأجور مما يلغى أى تأثير محتمل . ثم ان المحتسب لم يعرف بكونه جانيا للضرائب كما هو الحال بالنسبة لعامل السوق الاغريقى .

أما قوله بتطور الوظيفة الاغريقية إلى نظام الحسبة الإسلامى فهو زعم أو ادعاء مجرد يحتاج معه إلى أكثر من دليل لاثباته وهو أمر يعجز عنه كل حصيف ، فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر جزء من عقيدة المسلمين نص عليها القرآن الكريم وهو المبدأ الذى استندت إليه وظيفة الحسبة فى نشأتها واستمرارها ، وقد جرى تطبيق هذا المبدأ منذ أول

(١) لقبال : الحسبة المذهبية فى بلاد المغرب العربى ص ١٥ .

(٢) لقبال : الحسبة المذهبية فى بلاد المغرب العربى ص ٢٢ .

صدر الإسلام وقبل احتكاك المجتمع الاسلامى بغيره من المجتمعات التى يدعى المؤلف بأن المسلمين أخذوا عنها الحسبة .

ثم ان مؤسسة الحسبة كان أول ظهورها فى المشرق حيث كانت السيادة للأصول الساسانية وليس فى المناطق التى كانت خاضعة للدولة البيزنطية ، ولو كان الاحتكاك المزعوم قد حدث فى فترة مبكرة - على افتراض وجود نظام يشابه نظام الحسبة الاسلامى فى الدولة البيزنطية وهذا أمر لا حجة له - لذكرت مصادر العصر الجاهلى وجود ما يشبه تلك الوظيفة فى أسواق العرب فى الجاهلية ولكن الاحتكاك بالدولة البيزنطية جاء متأخراً وبعد وفاته ﷺ مما يهدم هذا الافتراض الضعيف ، وأين هى معالم الآثار المزعومة من الماضى فى نظام الحسبة ؟

ان ماورد فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة كان حقيقة وواقعاً ملموساً ومتواتراً ، وفى هذه الحالة لابد من الرد على ماذهب إليه عن طريق أصول الحسبة الإسلامية وهذه حقيقة واضحة اعتاداً على ماورد ذكره من دلائل وأسانيد راسخة .

ومن الغريب جداً أن يصل المؤلف إلى الاستنتاج الأخير فى قوله : « واذن فنظام الرقابة .. الخ »^(١) مما يوهم القارىء بأن أصول الحسبة تعود إلى مثل هذا النظام المزعوم خلافاً للأمانة والدقة العلمية المطلوبة . والجدير بالذكر أن المؤلف اعتمد الترجمة العربية المغلوطة لمادة (الحسبة) بدائرة المعارف الإسلامية والتى سبقت الإشارة إليها^(٢) فأورد حينئذ ما بها من مغالطات لاتستند إلى دليل أو مصدر من المصادر الموثوقة والمعتمدة ولاحتى إلى الضعيف منها .

ومن الغريب أيضاً أن المؤلف قد اعتمد على الماوردى وابن خلدون والمقريزى والقلقشندي خلال تناولهم لموضوع الحسبة فتوهم بأن الحسبة خصصت لمعنى الشرطة وبنوع خاص لشرطة الأسواق . وفى الواقع أن المصادر الآتفة الذكر مطبوعة جميعها ولا وجود فيها لما ذهب إليه المؤلف ، كما انه فى نهاية حديثه عن هذا الموضوع يتناقض مع

(١) لقبال : الحسبة المذهبية فى بلاد المغرب العربى ص ٢٢ .

(٢) راجع الصفحات ٣٤ - ٣٧ من هذا البحث .

نفسه فيقول : « ومن كلامهم عنها نستنتج أنها نظام للرقابة على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية »^(١)

وخلافاً لما لدينا من نصوص فإن لقبال يواصل الخلط ومجانبة الحقيقة والدقة في كتابته عن الحسبة فيدعى أن مهام الحسبة كانت توكل إلى القضاة أو عمال الشرطة نيابة عنهم ، ويبدو أن المؤلف قد استهدف من هذا القول إيهام القارئ بأنه لم تكن هناك وظيفة رسمية ثابتة تعرف بالحسبة وبالتالي لم يكن هناك موظف يقوم بمهام هذه الوظيفة وهو المحتسب ، وقد عزا المؤلف وجود بعض التشابه بين اختصاصات القضاة واختصاصات المحتسبين إلى تداخل بين الاختصاصات بل ويدعى بأن الحسبة تعتبر انتقاصاً من سلطات واختصاصات القاضي وعامل الشرطة وأنها أى الحسبة لم تستقل بصورة عملية إلا في عهد المهدي وارتبط استقلالها هذا بمكافحة الزندقة^(٢) .

لقد اعتمد المؤلف كما يظهر على معلومات غير دقيقة نشرها المستشرق الفرنسي (EMILE TYAN)^(٣) دون أن يدقق عليه ذلك في المصادر الأساسية وهي متوفرة ومتداولة ولقد ميز الفقهاء بين عمل المحتسب وعمل القاضي وأوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الوظيفتين^(٤) ، ويعرف أيضاً أن الحسبة عرفت كوظيفة مستقلة منذ العصر الأموي حيث تذكر المصادر أن عمالاً جرى تعيينهم لرقابة الأسواق والآداب^(٥) ، ثم انها عرفت باسم الحسبة منذ بداية العصر العباسي ويكفي ذكر ابن سعد لعاصم بن الأحوال (ت ١٤٢/١٤١ هـ - ٧٥٩/٧٥٨ م)^(٦) الذي كان على الحسبة في المكايل والأرزاق في الكوفة زمن أبي جعفر المنصور ويسمى هذا النوع من الحسبة بالحسبة المشروطة . ولم يكتف المؤلف بالخلط في نشأة الحسبة بل انه أخذ يورد بعض المعلومات غير

(١) لقبال : الحسبة لمذهبية في بلاد المغرب العربي ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢) لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ص ٢٣ .

(٣) Histoire de L'organisation judiciaire en pays d'islam tome, 2 p. 444 (N 1-2).

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٥) وكيع : أخبار القضاة ج ١ ص ٣٥٣ ، الطبري : تاريخ الرسل : ج ٧ ص ٢٠٢ .

(٦) ابن سعد : الطبقات ج ٧ ص ٢٥٦ .

الدقيقة عمن يولى المحتسب منصبه فهو يرى أن مهمة تقليد المحتسب ترجع إلى الخليفة أو الوزير أو القاضي^(١) في حين أن الثابت من خلال النصوص الصحيحة أن الخليفة أو نائبه هما اللذان لها أن يوليا المحتسب منصبه .^(٢)

وهكذا فإن كتاب (الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي) يحتوى على الكثير من الأخطاء والنصوص غير الدقيقة والاجتهادات غير الموقفة وانه يعطى فكرة مشوهة عن منصب الحسبة والمحتسب في الإسلام لما فيه من خلط وبعد عن المنهج العلمى الرصين .

وقد تطرق منير العجلاني^(٣) لموضوع نشأة الحسبة وأصلها فأشار إلى الخلاف الحاصل بين من بحث في هذا الموضوع ، واعتبر موضوع نشأة الحسبة وأصلها معضلة من المعضلات وأشار إلى أن : « القصد أن نعلم متى نصب (للحسبة) موظف مخصوص » .^(٤) ومن غير الواضح لماذا اعتبر المؤلف موضوع نشأة الحسبة معضلة وبين يديه العديد من الأدلة على أنها نظام اسلامى نشأ وفقاً لتعاليم البارى عز وجل وتطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، أما عن نشأة الحسبة فقد تعرض للأمر بقوله : « أجمع المؤلفون على أن الحسبة نشأت في العهد العباسى ولكنهم اختلفوا في تحديد تاريخ نشوئها » .^(٥) ثم انه بدأ في مناقشة آراء بعض المؤلفين المختلفين في تاريخ نشأة الحسبة في العصر العباسى .

وقبل الانتقال إلى مناقشة هذه الآراء ينبغى أن نعيد ذكر الإشارة إلى أن نشأة الحسبة كنظام متطور مع تطور احتياجات المجتمع الاسلامى لم تكن في العصر العباسى وانما في صدر الإسلام وأما تسميتها بالحسبة فلعل التسمية قد شاع استعمالها مع بداية العصر

(١) لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ص ٢٧ .

(٢) ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة : ٥١ .

(٣) العجلاني : عقيدة الاسلام في أصول الحكم ، ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٤) ن . م . س .

(٥) ن . م . س .

العباسي^(١) ، إضافة إلى ذلك فإن العجلاني حيناً تعرض لوجهة نظر جميل نخلة مدور حول نشأة الحسبة في عهد الرشيد فإنه لم يشر إلى الصفحات التي اقتبس منها ذلك الرأي وهذا مما لا يتسم بالدقة العلمية المطلوبة في أصول البحث العلمي ، وقد تكرر نفس الخطأ حين قام بمراجعة كتاب (الأغاني) للثبث من صحة رواية الأستاذ مدور . وإذ ذكر أنه لم يجد ما يثبت ذلك ، دون أن يذكر أرقام الأجزاء والصفحات التي عاد إليها من ذلك المصدر . وعند تدقيق هذا الأمر تبين أن مدوراً قد ذكر أنه « لما اتسع نطاق التجارة في بغداد وأصبحت مورداً لأهل الأعواز من كافة البلاد يتناولون فيها حاجتهم من المال وقع غش فاحش في التجارة وصارت الصيارف من اليهود وغيرهم يعطون ما لهم بالربا على أن يعاد عليهم المثل في آخر العام مثلين وأكثر منه ، فأقام الرشيد محتسباً يطوف بالأسواق ويفحص الأوزان والمكاييل من الغش وينظر في معاملات التجار .. »^(٢)

والواقع أن النص لا يدل على أن هذه الحادثة تمثل أول مرة يعرف فيها المحتسب لكى يمكن اعتبار الأمر متصلاً بنشأة الحسبة . إضافة إلى أن الأستاذ مدوراً لم يزعم بأن هذه الحادثة تعتبر الدليل على بداية ظهور ونشأة الحسبة وإن كان النص يمكن أن يشير إلى سبب من أسباب استمرارية وظيفة المحتسب خلال العهود الإسلامية ومنها عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ / ٧٨٦ - ٨٠٩ م) .

إضافة إلى عدم دقة الاحالات التي لم يوفق الأستاذ مدور فيها فعند الرجوع الى حالته إلى كتاب الأغاني يتضح أن هناك رواية في أخبار عوف بن معاوية^(٣) فيها إشارة إلى أنه أراد أن يبتاع « قعوداً من قعدان الصدقة فاذا برجل في صحن السوق على طنفسة قد طرحت له وإذا الناس حوله وإذا بين يديه ابل معقودة له فظننت أنه عامل السوق » .^(٤)

٢

(١) السامرائي : المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ص ٣٥٧ .

(٢) مدور : حضارة الاسلام في دار السلام ، ص ١٠٩ ، ط القاهرة ١٩٣٦ م .

(٣) وهو شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية عرف بعوف القوافي ، أنظر الزركلي : الاعلام ، ج ٥ ص ٢٧٩ .

(٤) الأصفهاني : الأغاني ج ١٧ ، ص ١٠٨ « جرى الاعتماد على نفس الطبعة التي اعتمد عليها مدور » .

ومن خلال النص يتضح أنه لا علاقة البتة بينه وبين ما أورده مدور حول أمر الحسبة وحديثه عن الرشيد ، فالموضوع بعيد الصلة حيث ان عويف القوافي شاعر من شعراء الدولة الأموية توفي حوالى سنة ١٠٠هـ / ٧١٨م فلا وجه للترابط بين النصين ويبدو أن الأمر قد اختلط على الأستاذ مدور .

ينتقل العجلانى بعد ذلك إلى نص أورده سيد أمير على في كتابه (مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامى) ويورد النص دون ذكر أرقام الصفحات مما يتسبب في كثير من الغناء للباحثين والمتتبعين ، كما أن العجلانى قد نقل النص دون مناقشته أو التعليق عليه مع أنه ينسب نشأة الحسبة إلى عهد المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ / ٧٧٥ - ٧٨٥ م) وينسب للمحتسب عملاً لم يكن من ضمن اختصاصاته وهو مراقبة تنفيذ تعليمات الشرطة . وبعد ذلك يقول العجلانى ان أكثر المستشرقين يرون أن الحسبة نشأت في عهدي المهدي أو الهادي خاصة بعد أن وجد أولئك المستشرقون في تاريخ أبي الفداء كلمة (محتسب) في معرض الكلام عن (نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم) القارىء فقد ذكر أنه (كان محتسباً فيه دعابة) .^(١)

ومرة أخرى يورد العجلانى نصوصاً دون استخدام الناحية العلمية في ذكر الصفحات وأرقام الأجزاء اضافة إلى أنه يعتمد على آراء المستشرقين دون تدقيق أو تمحيص أو رد خاصة وأن الحسبة لم تنشأ في عهد الهادي أو المهدي وإنما في مرحلة أسبق بكثير^(٢) . ويورد العجلانى بعد ذلك نصاً للمستشرق (تيان) دون أن يعرف به يرد فيه تيان على زملائه المستشرقين « ادعاءهم أن كلمة محتسب الواردة في وصف نافع القارىء تعنى أنه كان يقوم بمنصب الحسبة المعروف ورجح أنه كان قارئاً محتسباً أى متطوعاً لا يأخذ أجراً » .^(٣)

أما تيان نفسه فيقول بأنه ربما يكون المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) هو الذى أنشأ الحسبة ، وتيان يعتمد في ذلك على نص وجده في تاريخ بغداد لطيفور فيه

(١) العجلانى : عبقرية الاسلام في أصول الحكم ص ٣٣٨ .

(٢) راجع ص ٣٨ - ٥٠ من هذا البحث .

(٣) العجلانى عبقرية الاسلام ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

إشارة إلى أنه كانت في بغداد زمن الخليفة المأمون ، دار (حسبة ^(١)) ومهما يكن الأمر فإن آراء تيان وغيره من المستشرقين تنافى الواقع والحقيقة حول نشأة الحسبة التي ظهرت كما سبقت الإشارة مراراً منذ صدر الاسلام على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أساسها وقاعدتها الأصلية .

بعد ذلك نجد أن الأستاذ العجلاني ^(٢) يرجح بأن الحسبة عرفت في أوائل العهد العباسي مستنداً إلى نص الطبري في أخبار سنة ١٤٦ هـ وذكره لأبي زكريا يحيى بن عبد الله محتسب بغداد زمن أبي جعفر المنصور ^(٣) ، ولكنه يعود فيتساءل عما إذا كان العباسيون قد ابتكروا (الحسبة) أم أن الأمويين قد عرفوها من قبل ^(٤) ويجب على ذلك بقوله « لقد كانت بلاد الشام جزءاً من الامبراطورية الرومانية وكان فيها موظف يسمى (ايديل) يذكر لنا (مومسن) في كتابه (الحقوق الرومانية العامة) أعماله وهي :

أولاً : التحقيق في صحة الموازين والمكاييل في الحوانيت والأسواق (وكانت عندهم موازين مثالية محفوظة في هيكل جوبيتر) .

ثانياً : مقاومة الربا ، والاحتكار ، وقمع الغلاء .

ثالثاً : مراقبة مايعرض في المخازن والمطاعم من البضائع والمأكول ورفع ما يخالف منها القوانين والأنظمة .

رابعاً : مراقبة أسواق النخاسة والماشية .

خامساً : حمل الأهليين على تنظيف الشوارع واصلاحها .

سادساً : مكافحة الحريق .

(١) ن . م . س .

(٢) ن . م . س .

(٣) الطبري : تاريخ الرسل ، ج ٧ ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

(٤) العجلاني : عبقرية الاسلام ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

سابعاً : منع الخطب التي تهدد سلامة الجماعة .

ثامناً : مراقبة الأماكن العامة ، كالحمامات والمطاعم ودور الخلاعة .

تاسعاً : مراقبة الأعياد ومواكب الجنائز .

عاشرأ : منع العدوان على مواطن روماني .

هذه الأعمال كلها تذكرنا باختصاص المحتسب ، ومن غير المستحيل أن يكون الأمويون قد أقرروا المحتسب الروماني في عمله مدة ما كما أقرروا مثلاً عامل الخراج ابن سرجون ولكننا لانستطيع أن نجزم بذلك ، ومهما يكن الأمر فإن الشام عرفت الحسبة في العهد الروماني ثم عرفت الحسبة في العهد الاسلامي وبين الحسبتين على تشابه اختصاصهما اختلاف غير قليل في الروح وفي الأساليب ، هذا إلى أن الحسبة الاسلامية كشفت عن آفاق جديدة لم تكن تخطر ببال المحتسب الروماني^(١) .

ان النص السابق ينطوي على العديد من النقص والتناقضات والادعاءات التي تحتاج إلى أكثر من دليل من أجل اثباتها فالمؤلف يود أن يثبت وجود نظام الحسبة في زمن الأمويين ولكنه يشير إلى أن الشام قد عرفت الحسبة في العهد الروماني مستنداً إلى ماأورده عن أعمال ذلك الموظف الذي يسمى (ايديل) . والواقع أن لفظ محتسب لفظ اسلامي بحت لم يذكر أحد من الباحثين أنه وجد في أي عصر من العصور السابقة للاسلام ، كما أن العجلاني استمر في ممارسة هوايته الغريبة في ايراد النصوص مبهمه .فهو يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب ويهمل أرقام الصفحات ، وهذا العمل بما فيه من منافاة لخطوات البحث العلمي والدقة المطلوبة فيه أيضاً عرقلة لمناقشة آراء المؤلف واقتباساته فهو مثلاً لم يعرف بموسن الذي ذكر آراءه كما لم يبين ما إذا كانت وظيفة الـ (ايديل) قد جرى تطبيقها فعلاً في بلاد الشام في ظل الحكم الروماني أم لا ، إضافة إلى علامات استفهام كبيرة ومتعددة تواجه مثل تلك الادعاءات المجردة .

(١) العجلاني : عبقرية الاسلام ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

أما النص الأخير الذى أورده العجلانى فى موضوع الحسبة فهو عن الحسبة والقضاء وشمل عدة مغالطات ، فالمؤلف واحد من الباحثين الذين خلطوا بين نظامى الحسبة والقضاء رغم اجماع الباحث الفقهاء فى القضاء على أفراد الحسبة عن القضاء^(١) وقد نسب المؤلف إلى ابن خلدون تقريره أن الحسبة داخلية فى ولاية القاضى وعلى الرغم من عدم ذكره لرقم الصفحة فإن نص ابن خلدون فيه إشارة إلى أن الحسبة أصبحت داخلية فى عموم ولاية القاضى فى كثير من الدول الاسلامية (مثل العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس)^(٢) وهذه الفترة فترة متأخرة ، ومجال الحديث هنا عن نشأة نظام الحسبة .

يقول المؤلف بعد ذلك ان « التاريخ يحدثنا أن بعض القضاة كانوا محتسبين فى عهود السلاطين »^(٣) ، ثم يشير إلى أن الحسبة كانت تجمع أحياناً إلى منصب آخر غير القضاء مثل منصب وكيل بيت المال ولكنه لم يذكر من أين أتى بهذه المعلومات حتى ينير الطريق أمام الباحثين .

ويشير إلى أن السيوطى قد ذكر فى أخبار سنة ٨١٦ أن صدر الدين الآمدى تولى فيها الحسبة مضافة إلى القضاء وهو أول من جمع بين القضاء والحسبة ويتعجب العجلانى من ذلك ويقول بأن الجمع : « بين القضاء والحسبة قديم جداً ، ولعل السيوطى إنما يتحدث عن فترة من الزمان مخصوصة »^(٤) .

ومرة أخرى يورد المؤلف نصوصه دون مراعاة الأمانة العلمية المطلوبة فسنة ٨١٦ هل هى هجرية أم ميلادية ؟ وما رقم الصفحة التى ورد فيها النص ؟ وما هو دليل المؤلف على أن الجمع بين القضاء والحسبة قديم جداً ؟

وأخيراً يورد المؤلف هذا النص : « وجملة القول أن الجمع بين القضاء والحسبة فى العهد العباسى كان شائعاً جداً ، فلما قامت دول السلاطين والأمراء وأخذت الصبغة

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٢٤٦ - ٢٤٣ .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) العجلانى : عبقرية الاسلام ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) ن . م . س .

(المدنية) تغلب على المحتسبين باعد ذلك بينها وبين القضاء الشرعى واستتبع هذا انصراف المحتسبين عن الاشتغال بأمور العبادات إلا قليلاً ومع ذلك لم يتول الحسبة إلا مسلم ^(١) .

ويعود السؤال نفسه مرة أخرى إلى الظهور من أين أتى المؤلف بهذه المعلومات فهو لم يورد دليلاً واحداً على مايقول فلم يذكر لنا أية أمثلة توضح الجمع بين القضاء والحسبة والذي كان شائعاً جداً على حد زعمه ، ثم إن كان ماذكره المؤلف صحيحاً من أن الصبغة المدنية قد غلبت على المحتسبين زمن السلاطين والأمراء ، فإن الوظيفة تلك حينئذ لم تكن حسبة ، لأن الحسبة أساساً تقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو أحد مبادئ الشريعة الاسلامية التى كانت هى المنهج القويم للحياة ، وليس من داع إلى أن نقول حياة مدنية وأخرى دينية فليس هناك فصل فى الاسلام بين أوجه الحياة لأن كل نمط من أنماط الحياة الدنيا لابد وأن يسير بتوجيه من الشريعة الاسلامية فهى ممتزجة بالحياة الإنسانية فى صورتها الكاملة التى يجب أن يعيشها الإنسان المسلم .

وفى ختام الحديث عن كتاب الدكتور العجلانى لا بد من القول من أنه مؤلف ناقص خاصة فى مبحث الحسبة حيث افتقد الناحية العلمية وأعطى صورة غير واضحة عن نظام الحسبة الاسلامى .

ومن بين الذين كتبوا فى موضوع أصل نظام الحسبة السيد الباز العرينى حيث كتب مقالا بعنوان : (كتاب عن الحسبة فى بيزنطة فى القرن العاشر الميلادى ، أو كتاب والى المدينة) ^(٢) . ويبدأ المقال بالتعريف بالحسبة وارجاع أصلها الى قيام الدولة الاسلامية حيث قام الخلفاء الأوائل بمهامها ، ولعل فى هذا رداً على بعض الباحثين الذين قالوا بأن السيد الباز العرينى « هو أشد القائلين بنظرية الأصل البيزنطى للحسبة » ^(٣) وقد حرص السيد

(١) ن . م . س .

(٢) السيد الباز العرينى : مقال « كتاب عن الحسبة فى بيزنطة » مجلة كلية آداب القاهرة م ١٩ ج ١ لعام ١٩٥٧ م ص ١٣٦ - ١٤٥ .

(٣) سهام أبوزيد : الحسبة فى مصر الاسلامية ص ٤٦ .

العربى على توضيح اللبس الذى وقع فيه بعض المستشرقين^(١) فى الربط بين وظيفة المحتسب وكتب الحسبة عند المسلمين بما يقابلها عند البيزنطيين معتمدين على ما زعموه عن وجود بعض أوجه التشابه .

وقد حصل العربى على صورة شمسية لكتاب (والى المدينة)^(٢) الذى كان المحور الذى جرى حوله الجدل ، فقام بترجمته الى اللغة العربية بعد أن كتب له مقدمة وأضاف اليه بعض الحواشى تسهيلا للدارسين والباحثين للتعرف على مدى العلاقة بين الوظيفتين فى الدولة الاسلامية والدولة البيزنطية .^(٣) وقد أشار السيد العربى الى أن والى المدينة^(٤) (Prefect of the City) كان يختار من هيئة كبار الموظفين وأنه كان يأتى بعد والى الاقليم فى الأهمية واليه تعود مسؤولية الاشراف على الأسواق وتكوين السكان بالقمح ومراقبة النقابات^(٥) .

كما أنه ذكر أن « كتاب والى المدينة » يتضمن القوانين واللوائح التى تتعلق بالنقابات وأرباب الحرف والصنائع فى القسطنطينية فى القرن العاشر الميلادى ، « ويضيف أنه » لما كانت الحرف تتركز معظمها فى أيدى طوائف أو نقابات فإن الكتاب اهتم أساسا بتنظيم أوجه نشاطها » .^(٦)

(١) جرونيانم : حضارة الاسلام / ترجمة : عبد العزيز جاويد ، ومراجعة عبد الحميد العبادى .

(٢) كتاب والى المدينة وهو المعروف فى اليونانية باسم (EPARCHIKON BIBLION) صنفه الامبراطور البيزنطى (ليو السادس) بين سنتى ٩١١ - ٩١٢ م واستند فى تصنيفه الى ما كان معروفا قبله من قوانين وعرف وتقاليد . غير أن الكتاب فى صورته الحالية تضمن نصوصا ترجع الى عهد الامبراطور (نقفور فوكاس) وقد عثر (J. Nicol) على النص اليونانى لهذا الكتاب سنة ١٨٩٢ م كمخطوط فى جنيف ونشره مع ترجمة لاتينية ومقدمة سنة ١٨٩٣ م .

(٣) السيد الباز العربى : مقال « كتاب عن الحسبة فى بيزنطة » مجلة كلية آداب القاهرة م ١٩ ج ١ لعام ١٩٥٧ م ص ١٣٦ .

(٤) أوثيق المدينة كما أسماه نورمان باينس - الامبراطورية البيزنطية ص ٢٨٦ و ص ٢٨٨ .

(٥) العربى : مقال « كتاب عن الحسبة فى بيزنطة » مجلة كلية آداب القاهرة م ١٩ ج ١ لعام ١٩٥٧ م ص ١٣٦ .

(٦) ن . م . س . ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

من النص السابق وبعد الاطلاع على كتاب والى المدينة المنشور ضمن مقالة الأستاذ العربي ، يتبين أن موضوع الكتاب متعلق أساسا بالنقابات والحرف والتي تبأشر نشاطها عادة فى الأسواق ، ولعل ذلك ما تسبب فى توهم البعض فى وجود تشابه بين وظيفة المحتسب المسلم والى المدينة البيزنطى ، وإن كان الواقع يظهر بأن هناك اختلافا فى المهام الرئيسية .

ففى الوقت الذى تشتمل فيه وظيفة المحتسب على كل أمر بمعروف ظهر تركه وكل نهى عن منكر ظهر فعله وفقا لأحكام الشرع الاسلامى الحنيف وبغض النظر عن طبيعته ومحل وقوعه فإن مهمة والى المدينة البيزنطى الرئيسية على مايدوجباية الضريبة المفروضة على البضائع المبيعة عن طريق الاشراف على الاسواق والاقتصار على هذا الجانب دون غيره .

لقد وقع عدد كبير من الباحثين فى الخطأ حيث تصوروا بأن الحسبة هى امتداد لوظيفة والى المدينة ، وللتدليل على خطأ هذا الرأى يمكن أن نشير الى أن التنظيمات الحرفية فى الاسلام قد تبلورت وظهرت فى القرن الثالث الهجرى بعد فترة نموطيعى^(١) فعند حوالى منتصف القرن الأول الهجرى أخذ أصحاب الحرف فى التجمع فى مجموعة حوانيت ضمن اطار السوق وقد ساعد على ذلك وجود الشعور بالترابط بين أرباب الحرف وهو شعور متوارث^(٢) ، أى ان عملية التنظيم الحرفى جاءت بعد ظهور وظيفة المحتسب وانها دخلت تحت اشرافه بعد أن ظهرت الحاجة الماسة الى تنظيم الحرف ضمانا للأمن والمصلحة على حد سواء .

ان البحث العلمى الدقيق والمنصف لامكانية وجود علاقة تاريخية بين منصب والى المدينة البيزنطى وبين المحتسب فى النظام الادارى الاسلامى يقتضى التصريح بأنه لاتوجد أى قاعدة مشتركة بين المنصيين وأن لاعلاقة أو ترابط بينهما باستثناء علاقة كل منهما بالسوق مع التأكيد على أن الهدف مختلف بشكل جلى لايقبل الجدل .

(١) الدورى : مقال « نشوء الأصناف والحرف فى الاسلام » مجلة كلية آداب بغداد ، العدد ١ ، لعام ١٩٥٩ م ص ١٣٤ .

(٢) ن . م . س . ص ١٣٥ .

إن المنطق العلمى والأمانة يقتضيان التأكيد على أن الجدل حول علاقة كل من النظامين ببعضهما لا يخرج عن اطار الفرضيات ^(١) ، وبالمقابل فلعل من المناسب أن نفترض احتمال الاقتباس المعكوس اذ أن كتاب الى المدينة قد تم تأليفه فى ما بين ٩١١ - ٩١٢ م / ٢٩٩ - ٣٠٠ هـ أى فى فترة كانت فكرة الاحتساب فيها قد نضجت وظهرت جلية واضحة الأصول محكمة التطبيق ، ولعل الامبراطور البيزنطى (ليو السادس) قد استند فى تصنيف كتاب الى المدينة الى ما كان شائعا فى عصره من القوانين والأعراف والتقاليد ، فلعله استقى معلوماته مما ساد فى عصره .

أما رقابة الأسواق فلاحتمال كبير جدا فى أنه اقتبس ما بلغه عن وظيفة المحتسب أو العامل على السوق فى ديار الاسلام . وما يرجح هذا الاحتمال ما ذكره (زكى النقاش) فى حديثه عن بلاد الشام بعد تأسيس المملكة الصليبية الأولى فى القدس فقد أثبت أن الصليبيين قد اقتبسوا منصب المحتسب وعملوا به وطبقوه مع بعض التحوير ^(٢) وقد أشار أحد المؤلفين الفرنسيين الى ذلك ^(٣) ، ويؤكد حسن باشا على « أن بعض المؤرخين قد كشف من الأدلة مايشهد على انتقال وظيفة المحتسب بمبهااتها المختلفة من العالم الاسلامى الى المملكة الصليبية فى بيت المقدس وعلى استخدام الصليبيين لهذه الوظيفة بالأسلوب الذى عرفت به عند المسلمين » ^(٤) ويشير الى كتاب النظم القضائية ببيت المقدس المطبوع فى مجموعة مؤرخى الحروب الصليبية . ^(٥)

أما حمدى عبد الهادى فقد ابتدع فى مفهوم الحسبة وخلط بين المصطلحات بل انه أورد مسميات لا تتفق اطلاقا مع نظام الحسبة الاسلامى حيث يقول تحت عنوان (رسالة الحسبة):

(١) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) زكى النقاش : العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والافرنج خلال الحروب الصليبية ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) Rey, E, Colonies Franques en Syrie aux XII et XIII siecles, Paris 1883. (٣)

(٤) حسن البلبشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ج ٣ ، ص ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ .

(٥) Assises de Jerusalem, Recueil des Historaces des Croissades 11, pp. 237-238, 243-244. (٥)

« اقتضى المدخل السلوكى الذى توخاه ابن تيمية فى دعوته للإصلاح الإدارى أن يعرض فى هذه الرسالة للحسبة كنظام رقابى فى الدولة الإسلامية يستهدف الحفاظ على الشرعية الإسلامية فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تقويماً لسلوك الأفراد ، وسواء كانوا موظفين عامين أم موظفين عاديين وهوما يقابل دور المدعى العام فى الدولة الاشتراكية وفى مقدمتها روسيا فى حماية الشرعية الاشتراكية ، ولا يستبعد أن يكون هذا النظام وقد أخذ به فى العهد القيصرى بروسيا منقولاً عن نظام الحسبة الإسلامى الذى تأثر به الصليبيون » . (١)

ترى ماهى علاقة الحسبة بالدول الاشتراكية وبروسيا بالذات ؟ ان العلاقة تكاد تكون معدومة ، وذكرها هنا من الأمور الناتجة عن عدم الفهم الصحيح للشرعة الإسلامية والخلط بينها وبين الشعارات العصرية التى ابتدعها بعض مرضى القلوب .

وصورة أخرى من صور عدم فهم التشريع الإسلامى تتمثل فيما أورده (محمد أسعد طلس) عن الحسبة حيث زعم أن رسول الله ﷺ قد أمر كل فرد أن ينصب نفسه محتسباً يحاسب كل من يعتدى على حقوق الآخرين أو يفسد عليهم طرقاتهم وأسواقهم ولكن الرسول الحكيم عرف أن الناس هم الناس وأنه لا بد لهم من وازع يزعمهم ويكون ذا سلطة حتى تكون كلمته مسموعة وإرشاداته متقبلة وتهديداته مخيفة ، وقد كان الرسول يتولى ذلك بنفسه ، فإذا رأى منكراً أو فساداً أو تعدياً على حقوق السابلة أو المشتريين أزال ذلك بيده وعاقب كل من يعث بحقوق الناس وكذلك فعل الخلفاء من بعده » . (٢)

إن الرصانة العلمية فى البحث لا تتفق مع هذه العبارات ، إضافة الى أن الباحث قد تجاهل السند التاريخى الذى يستند إليه ، فكان حديثه مجرداً من الأدلة فى حين أن البحث الموضوعى يقتضى مناقشة الأمور الحساسة مناقشة علمية واعية والا يقذف فيها بالعبارات دوناً تمحيص أو اثبات .

إن الحديث عن أى شخصية لا بد أن يتسم بحسن العبارة وصدق المقالة فكيف

(١) حمدى عبد الهادى : الفكر الإدارى الإسلامى ص ٢٤٣ .

(٢) محمد أسعد طلس : تاريخ الأمة العربية (عصر الانطلاق) جـ ٢ ص ١٢٦ .

بالحديث عن خير البشر محمد بن عبد الله عليه وعلى آل بيته وصحبه الصلاة والسلام .
ومن الباحثين الذين خلطوا في حديثهم عن الحسبة بين الخطأ والصواب مصطفى
الرافعي ^(١) الذي يقول في موضوع نشأة الحسبة : « ما يزال المؤرخون مختلفين في منشأ
الحسبة فيقول بعضهم إن الرسول كان أول محتسب ... وآخرون يقولون بأن عمر ابن
الخطاب هو المحتسب الأول .

أما بعض المؤلفين المعاصرين فيرى أنها نشأت في العهد العباسي وبعضهم يرى أن
الأمويين قد عرفوها في عهد حكمهم . ^(٢)

نلاحظ ان المؤلف لم يذكر رأيه في الموضوع ولكنه أوضح رأيه فيما بعد عندما كتب
مقالا عن الحسبة في الاسلام ^(٣) ، وانضم الى القائلين بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
هو أول محتسب في الاسلام دون أن يشير الى مصدر معلوماته ، ثم ان المؤلف ابتدع بعد
ذلك مسمى جديدا للمحتسب حيث اسماه (المحتسب الديني) وكأنما هناك آخر اقتصادي
وثالث اجتماعي ، وتعتبر هذه التسمية نوعا من أنواع الفصل بين الحياة في مختلف نواحيها
المتكاملة خلافا لنظرة الاسلام الشاملة والموحدة للحياة .

أخيرا لا بد من الإشارة الى كتاب (النظم الاسلامية) الذي ألفه المستشرق الفرنسي
(غودفروا) ^(٤) الذي توهم في مواضع عدة كما زعم بأن منصب المحتسب ظهر لأول مرة
في القرن (٨ م / ٢ هـ) ^(٥) ، خلافا لما لدينا من نصوص تثبت أن وظيفة العامل على

(١) من مواليد لبنان ١٩٢٢ م ، يحمل اجازة التخصص في القضاء الشرعي / كلية الشريعة بجامعة الأزهر .
والدكتوراة في الحقوق من جامعة باريس ، ودكتوراة في الاداب من جامعة السربون ، تقلب في عدة مناصب قضائية
وتعليمية واستشارية ويعمل حاليا رئيسا لقسم اللغة العربية بالجامعة اللبنانية ، وله عدد من المؤلفات المطبوعة
والمخطوطة ، أنظر : مجلة الفيصل ، العدد ٢٦ لشهر شعبان عام ١٣٩٩ هـ / يوليو ١٩٧٩ م ص ٤ .

(٢) الرافعي : حضارة العرب ص ١٣٦ .

(٣) الرافعي : مقال « نظام الحسبة في الاسلام » مجلة الفيصل العدد ٢٦ ، لشهر شعبان ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م :
ص ٦٨ - ٦٩ .

(٤) غودفروا : مستشرق فرنسي وأستاذ العربية في مدرسة اللغات الشرقية بباريس وعضو مجمع الكتابات والآداب

(١٨٦٢ - ١٩٥٧ م) أنظر : العقيلي : المستشرقون ، ج ١ ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٥) غودفروا : النظم الاسلامية ص ١٨٠ ترجمة : فيصل السامر وصالح الشجاع .

السوق وجدت منذ عهد رسول الله ﷺ . وعندما يتحدث غودفروا عن سلطات المحتسب واختصاصاته يدخل فيها ما ليس منها فيقول ان المحتسب^(١) يراقب الزناة والحانات وشرب الخمر والمقامرة وحرية الناس^(٢) والتعبير هنا غير واضح فعمل المحتسب يتركز على المراقبة ولكن على مراقبة الأشياء المشروعة كالبيع والشراء والمعاملات المباحة ، ومن غير المعقول أن يقوم المحتسب المسلم بمراقبة تلك الأعمال التي أوردها المؤلف ، والذي يفهم من مضمون حديثه هو أن المحتسب يقوم بالاشراف وربما تنظيم تلك الأمور ، وماهذه الا محاولة من ضمن المحاولات التي يسعى المستشرقون فيها الى النيل من التشريع الاسلامى بصور غير مباشرة .

ويشبه المؤلف صلاحيات المحتسب بصلاحيات وظيفة الـ Edile Curule الرومانى ، كما يشير الى أن وظيفة المحتسب وظيفة موروثه بصورة غير مباشرة عن وظيفة نده البيزنطى الـ Agoronomie^(٣) ويدعى بأن هذه الوظيفة لاءمت الحياة الاسلامية تمام الملاءمة . والغريب حقا أن يجعل وظيفة جابى الضرائب البيزنطى ومراقب الدعارة الرومانى تلائم الحياة الاسلامية^(٤) ويستند المؤلف في زعمه هذا الى أن القرآن قد أدان جميع أنواع الغش وأرشد المسلمين الى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهى الصيغة التى أصبحت فى القرن (١١ م / ٥ هـ) التعريف المقبول لواجبات المحتسب^(٥) .

إن هذه الآراء لا يمكن أن تتصف بالأصالة العلمية فاذا كان القرآن قد حرم الغش فقد حرم أيضا عدة معاملات أخرى يمارسها المجتمع الرومانى والبيزنطى ويراقبها كل من الـ Edile Curule والـ Agoronomie ، ولهذا فليس هناك مجال لتشبيهها بالمحتسب المسلم الذى يأمر بكل معروف وينهى عن كل منكر ، ثم ان قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر استخدمت منذ القرن الأول الهجرى ومنذ نزول قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة

(١) ن . م . س .

(٢) غودفروا : النظم الاسلامية ص ١٨٠ ترجمة : فيصل السامر وصالح الشباع .

(٣) ولعل ذلك يكشف النقاب عن المصدر الذى استقى منه نقولا زيادة آراءه فى هذا المجال دون ان يشير الى ذلك . راجع ص ٦١ ، ٦٢ من هذا البحث .

(٤) غودفروا : النظم الاسلامية ص ١٨٠ ترجمة فيصل السامر وصالح الشباع .

يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴿١﴾
وعليها قامت دعامة نظام الحسبة الاسلامى الناشئة .

وفى ختام حديث المستشرق غودفروا نراه يخلط بين وظيفة المحتسب ودوره الأساسى فى المجتمع الاسلامى وبين عمل مساعد القاضى على حد زعمه^(٢) ، وليس من الواضح تماما المقصود هنا من مساعد القاضى ولربما كان حاجبه ، وبالطبع هناك فرق كبير بين عمل المحتسب وعمل حاجب القاضى ، ليس من أغراض هذا البحث الخوض فيها .

وبجانب هذه الآراء التى كانت هدفا للمناقشة فى الصفحات السابقة فان هناك آراء وجهات نظر أخرى فى هذا المجال تنسجم مع وجهة هذا البحث ستجرى الإشارة إليها فى مواضع الاستشهاد أو الموافقة ، ولعل ذلك فى مجمله قد يصل بالقارئ الكريم الى بلورة فكرة واضحة عن مدى اختلاف وجهات النظر فى اطار هذه الدراسة .

* * *

(١) قرآن كريم ، سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

(٢) غودفروا : النظم الاسلامية ص ١٨٠ .

الفصل الأول

الإدارة الإسلامية في العراق ونشأة الاحزاب حتى عصر العباسي

الإدارة الإسلامية في العراق ونشأة الاحساب حتى العصر العباسي

عوملت في كل من الكوفة والبصرة كباقي الولايات ، فمنذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث كان هناك وال لكل مدينة منها يتوب عن الخليفة في الصلاة بالمسلمين وفي ادارة الولاية في الشؤون الداخلية . ومن واقع التنظيم الادارى المستمد في كل جوانبه من الدين الاسلامى ظهر نظام الحسبة بصورة مبسطة اقتضتها احتياجات المجتمع الاسلامى في ذلك الوقت ، والأمثلة متوفرة عن ممارسة الخلفاء للحسبة بأنفسهم فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يجول الأسواق بدرته يوجه ويؤدب^(١) ، ثم انه استعمل السائب بن يزيد وعبدالله بن عتبة على سوق المدينة^(٢) وكذلك كان عثمان بن عفان رضى الله عنه يولى الحسبة اهتمامه فنراه يولى الحارث بن العاص عاملا على السوق^(٣) ، أما الامام على كرم الله وجهه فقد أورد ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) ما يؤكد قيامه بهذه الوظيفة ومعه درته فيراقب الأوزان والمكاييل وينهى عن الغش^(٤) ، وفي كتب التاريخ روايات أخرى عن الامام على وتجواله في أسواق الكوفة مرشدا ومراقبا .^(٥)

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ١٢٩ .

(٢) ابن سلام : الاموال ص ٦٤٠ ، ٦٤١ . المعاضدى : واسط في العصر الاموى ، ص ٢٨٣ . أبو زيد شلبى : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ١٣١ . الدورى : مقال (نشوء الاصناف والحرف في الاسلام) مجلة كلية اداب بغداد العدد الاول لعام ٥٩ هـ ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) البلاذرى : انساب الاشراف ج ٥ ص ٤٧ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨ .

(٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ٨ ص ٥ .

الإدارة الإسلامية في العراق في العصر الأموي

سارت الدولة الإسلامية على نفس السياسة الإدارية رغم انتقال الحكم إلى الأسرة الأموية وانتقال المركز من العراق إلى الشام ، فقد تم تعيين وال لكل ولاية من ولايات الدولة الإسلامية المترامية الأطراف ، ومن استقراء النصوص التي أوردتها المصادر الإسلامية حول مباشرة أئمة الصدر الأول للحسبة بأنفسهم^(١) ، يمكن القول بأن ولاية الأقاليم والأمصار في العصر الأموي كانوا يباشرون بأنفسهم مهمة صاحب السوق ليس بكامل الاختصاصات التي تبلورت وعرفت فيما بعد ، وإنما بما يلبي احتياجات المجتمع الإسلامي في ذلك الحين .

وهذا الاستنتاج يمكن أن يقتصر على العصر الأموي حيث ان هذه النصوص تتحدث عن الكوفة في تلك الفترة وعن أسواق الكوفة بصورة خاصة فقد « كان بعض الولاة يشرفون على مراقبة السوق والموازين والمكايل ويتجولون في أسواق الكوفة ويأمرون الناس بالمعروف وينهون عن المنكر وأن يعدلوا في موازينهم ومكايلهم . »^(٢) وإلى جانب ذلك فقد ذكرت المصادر معلومات عن عمال جرى تعيينهم لرقابة الأسواق والآداب العامة يعينهم الولاة ، فقد أورد الأستاذ الدوري^(٣) نقلاً عن الأستاذ العلي^(٤)

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) الزبيدي : الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣) الدوري : مقال « نشوء الأصناف والحرف في الاسلام » مجلة كلية آداب بغداد ، العدد الأول ، لعام ١٩٥٩ م ص ١٣٨ .

(٤) العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ص ٢٣٩ .

الذى نقل بدوره عن احدى نسخ مخطوطة أنساب الأشراف^(١) للبلاذرى أنه كان هناك عامل على سوق البصرة زمن ولاية زياد ابن أبيه (٤٥ - ٥٣ هـ / ٦٦٥ - ٦٧٢ م) .
وقد أشار وكيع إلى أن مهدي بن عبد الرحمن وإياس بن معاوية قد وليا سوق واسط زمن واليها عمر بن هبيرة (١٠٣ - ١٠٦ هـ / ٧٢١ - ٧٢٤ م)^(٢) .

وتقل إشارات كتب التاريخ والأدب إلى وظيفة المحسبة في العصر الأموى وليس هذا عائداً إلى قلة أهميتها ، وإنما التركيز من قبل المؤرخين كان على الجوانب السياسية في الدولة الاسلامية .. غير أن المنطق التاريخي يحتم ضرورة استشعار استمرارية تطور مؤسسة المحسبة في الدولة الاسلامية ، وذلك انعكاس لازدهار الحياة الاقتصادية في مختلف جوانبها وتعدد المؤثرات الجديدة على المجتمع الاسلامى مثل وجود عناصر دخيلة أسهمت في اثناء الصناعة والتجارة ، إضافة إلى أنها أدخلت معها أعرافاً وتقاليد عدة ، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الماسة إلى التنظيم الدقيق والاشراف الواعى على الحرفيين وأهل الأصناف بغية احلال الانسجام بين أحكام الشريعة الاسلامية وبين الأعراف والتقاليد الدخيلة على المجتمع الاسلامى والتي وردت مع الصناع والحرفيين بالدرجة الأولى ، وقد عولمت أعراف وتقاليد هذه الفئات مبدأ التسامح من قبل الدولة الاسلامية في حالة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة السمحاء ، يؤيد ذلك قول شريح للفرالين « إذا كانت بينكم سنة أعجمية فستحكم بينكم » يقصد أنه أقر الاعراف القديمة التى كانوا يتبعونها في الصناعة مادامت لاتعارض مبادئ الاسلام^(٣) .

ومن ضمن ماورد من روايات حول الاهتمام بالمحسبة خلال العصر الأموى ما أورده الطبرى من أن الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ / ٧٠٥ - ٧١٤ م) كان ير بالبقال فيقف عليه يساومه ويناقشه فيما يعرضه من أسعار^(٤) ، كما يذكر فى بعض من سير هشام ابن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢ م) أن « داود وعيسى ابني على ابن

(١) البلاذرى : انساب الاشراف ج ٤ ص ٧٨٦ من مخطوطة القاهرة .

(٢) وكيع : أخبار القضاة ج ١ ص ٣٥٣ .

(٣) العلى : مقدمة كتاب نهاية الرتبة فى طلب المحسبة لابن بسام المحتسب ص / ن .

(٤) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ٥ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

عبد الله بن عباس - وهما لأُم - (كانا) في أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله^(١) ، أى كانا من ضمن أعوان المحتسب .

ولعل هذين النصين يمثلان الاستمرارية التى نقصدها من جهة ويدلان على تطور مؤسسة الحسبة من جهة أخرى بظهور أعوان لصاحب السوق .

ولقد نضجت فكرة الاحتساب ، وما يدل على ذلك التعمق فى فهم المشاكل وحلها وفى وضع القوانين المنظمة والمنسقة للحيلولة دون وقوع الغش والتدليس مثلاً أو أى أمر يمكن أن يدخل فى إطار مفهوم (المنكر) فى الشريعة الاسلامية .

ومع انتقال الحكم للبيت العباسى اتسعت قواعد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مما أتاح لمؤسسة الحسبة أن تظهر بشكل بارز ، وهذا الموضوع سيناقتش فيما بعد عند الحديث عن الاحتساب وتطوره خلال العصر العباسى .

وبعد فان ظاهرة التقسيم الإدارى الاسلامى لارتبط بالعصر الأموى بشكل خاص ، فباستثناء الصلاحيات الاضافية التى تمتع بها الحجاج بوجه خاص ، فان الادارة سارت على نفس الخطوط السابقة وهى مسألة لا تحتاج إلى توضيح ، ولعلنا لانغالى إذا قلنا بأن بعض جذورها العامة ربما استقامت بمؤسسات سابقة ، وعلى كل حال فان الادارة الاسلامية بشكل عام كانت فعالة وإيجابية واستجابت للظروف والحاجات والمتطلبات التى عاشها المجتمع الاسلامى ، وحيث ان هذا المجتمع تعرض للكثير من التعقيدات والمشاكل فان ذلك بكل تأكيد انعكس بصورة أو بأخرى على الادارة الاسلامية التى تطورت كثيراً وبسرعة استجابة لذلك .



(١) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ٧ ص ٢٠٢ .

الفصل الثاني

رسوخ نظام الاحساب وتطوره خلال العصر العباسي

- أ - شروط المحتسب ، وامبياته ، أَعوانه ، مقره وعدته .
- ب - علاقة المحتسب بالسلطات الإدارية والقضائية ومردود سلطاته .
- ج - التوسع الحاصل في تعيين المحتسبين .

رسوخ نظام الاحساب وتطوره خلال العصر العباسي

مقدمة :

ظهرت مؤسسة الحسبة استجابة لمطالب ومصالح المجتمع الاسلامي ، وقد بدأت في شكل مبسط وغير محدد المعالم ، وربما متداخلة في بعض الأحيان مع غيرها من المؤسسات ومع التطور ظهرت الحاجة لظهور مؤسسة الحسبة بشكل واضح وجلي ، مع ازدياد تطور اختصاصاتها تبعا للتغيرات التي طرأت على المجتمع الاسلامي .

وكما سبقت الاشارة في الفصل الأول فانه يمكننا الرجوع إلى البدايات والأصول منذ عصر صدر الاسلام ، كما أن بالامكان متابعة التطور خلال المراحل التي مر بها المجتمع الاسلامي ، وقد استلزم هذا التطور ظهور مؤسسة الحسبة ومؤسسات أخرى إدارية لتنظيم المجتمع ، وعلى الرغم من أن لفظ (محتسب) و (عامل السوق) ، - وهى الألقاب الرسمية التى أطلقت على أولئك الذين عينوا على الحسبة فى مدن العراق كواسط والكوفة - قد جرت الاشارة إليهما فى المصادر عند حديثها عن العصر الأموى المتأخر فإن شيوع هذه المصطلحات واتساع استعمالها قد وضحت مع بداية العصر العباسي وظهور مايسمى بالحسبة المشروطة حيث كان « عاصم بن سليمان الأحول من موالى بنى تميم على الحسبة فى الكاكيل والموازن فقط » .^(١)

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢٥٦ . وأنظر السامرائي : المؤسسات الادارية ص ٣٠٧ .

ولما تم بناء بغداد عين المنصور «أبا زكريا يحيى بن عبد الله»^(١) محتسباً فيها ، ولعل من المناسب أن أحذر هنا من بعض خطأ علمي أشكل على بعض الباحثين المعاصرين حول هذا الموضوع ، وهو أمر يمكن توضيحه حيناً نستعرض مذهب إليه صالح العلي عند حديثه عن أبي زكريا فقد قال : « فلما جاءت الدولة العباسية وأنشئت بغداد عين المنصور يحيى بن زكريا محتسباً ببغداد . ويتبين من هذا أن وظيفة المحتسب نشأت في العراق وهي متصلة بالمكايل والموازين في أول أمرها ، ثم لا بد أن اختصاصات متوليها ازدادت حتى شملت المشاكل الناجمة عن الصناعات والسوق ، ولا بد أن هذه الاختصاصات تعقدت بتعقد الحياة الاقتصادية وبازدياد الذين كان خلقهم أضعف من أن يوقف جشعهم وتحاييلهم » .^(٢)

والواقع أن وظيفة المحتسب وإن كانت قد ظهرت في العراق لأول مرة بهذه التسمية غير أن ظهورها كان أقدم مما ذهب إليه صالح العلي وقد سبق وذكرنا أنه كان لزياد ابن أبيه عامل على سوق البصرة^(٣) ، ثم ان « مهدي بن عبد الرحمن ولي لعمر بن هبيرة سوق واسط ثم وليها بعده اياس بن معاوية »^(٤) أى في خلافة يزيد بن عبد الملك (١٠١ - ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣ م) ، كما لا يفوتنا تكرار ذكر داود وعيسى (ابني علي ابن عبد الله بن عباس) اللذين كانا في أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله القسري^(٥) وفي هذا دليل على وجود المحتسب وأعوانه في العراق قبل العصر العباسي . والملاحظ أيضاً أن النص المتعلق بتعيين المنصور لأبي زكريا لا يستلزم بأى صورة من الصور التصور بأن وظيفة المحتسب كانت مرتبطة بالمكايل والموازين فقط دون أن يدعم

(١) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ٧ ص ٦٥٣ . وأنظر السامرائي : المؤسسات الادارية ص ٣٠٩ .

(٢) صالح العلي : مقدمة كتاب ابن بسام - نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص : ش ، ت .

(٣) الدورى : مقال « نشوء الأصناف والحرف في الاسلام » مجلة كلية آداب بغداد ، العدد الأول ، لعام ١٩٥٩ م ص ١٢٨ .

(٤) وكيع : أخبار القضاة ج ١ ص ٣٥٣ .

(٥) وذلك زمن الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢ م) أنظر : الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ٧ ص ٢٠٢ .

ذلك بالدليل والاشارة إلى المصادر الموثقة . وإذا كان في النص ما يمكن أن يستشف منه فهو الاشارة إلى ارتباط مؤسسة الحسبة بالأسواق بالدرجة الأولى وهذا أمر معترف به ولا يمكن اغفاله في أية دراسة جادة .

ومما يصور مدى رسوخ نظام الاحتساب في العصر العباسي ماكانت عليه الدواوين المركزية من تنظيم فقد كانت أمور كل ديوان من الدواوين المركزية تسير بعدد كبير من المتخصصين تحت اشراف كاتب خبير . إضافة إلى أن الديوان المركزي كان يشرف على أعمال جميع الدواوين الاقليمية ضمن اختصاصاته ويدقق في أعمالها ويحتفظ في سجلاته بنسخ من جميع معاملاتها ، وإلى جانب ذلك كان لكل ولاية قاض وصاحب شرطة ومحتسب .^(١)

ولعل مما يفيد في الاستدلال على تطور نظام الاحتساب مايمكن ملاحظته من علاقة وثيقة بين المحتسب من جهة وبين عرفاء الحرف والأصناف من جهة ثانية ، تلك العلاقة التي اقتضتها ضرورة تطور الأصناف التجارية ومجموعات الحرفيين .. وأملت الحاجة إلى مراقبتها ضماناً للالتزام الشرعي ومصلحة المجتمع في آن واحد .

أما الحديث عن أثر نظام الاحتساب في توجيه الحرف والأصناف وتنظيم الصناعات فقد عالجه البحث في موضع آخر .

ولعل ماانعكسه كتب الحسبة وتطور ظهورها مايشير إلى مدى التداخل بينها وبين المباحث الفقهية من جهة ومايعكس كونها استجابات لمشاكل حياتية عاشها الأفراد في المجتمع الاسلامي من جهة ثانية .



(١) فتحى عثمان : الحدود الاسلامية البيزنطية ، الكتاب الثالث ص ٦٨ ، ٦٩ .

٢ - شروط المحتسب ، وإمباته ، أعوانه ، مقره وعمره .

● شروط المحتسب :

لابد لنا في البداية أن نعرف بالمحتسب قبل التحدث عن الشروط الواجب توفرها في من تولى أمر الحسبة ، ولعل ما أورده ابن الاخوة الذى عاش في النصف الثانى من القرن السابع الهجرى وأوائل القرن الثامن يعتبر تعريفا شاملا بالمحتسب حيث أشار الى أنه هو (من نصبه الامام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم) .^(١)

أما القلقشندى الذى عاش في مصر في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجرى فقد أشار الى أن المحتسب هو من (يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث في أمر المكاييل والموازين ونحوها) .^(٢)

ويبدو أن ابن الاخوة (ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م) قد حصر الأمر في المحتسب المكلف فقط حيث انه جعل تنصيب الامام أو نائبه للمحتسب شرطا أساسيا في ولايته للحسبة ، في حين أن القلقشندى (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) استعرض الموضوع بشكل عام فلم يقصر الاحتساب على (من جرى تكليفه) فقط وإنما ربطه بظهور المنكر وبأن كل من قام بالأمر بالمعروف وبالنهي عن المنكر هو محتسب وهذا التعريف أكثر التزاما بوجهة نظر الفقهاء في صدر الاسلام ، فالماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) مثلا حين تحدث عن الحسبة أشار الى أنها (أمر بمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر

(١) ابن الاخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ص ٥١ .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى في صناعة الانشا ج ٥ ص ٤٥١ .

فعله (^١) وهكذا فكل من أمر بمعروف اذا ترك ونهى عن منكر اذا ظهر هو محتسب في نظر الماوردى .

أضف الى ذلك أن الماوردى قد أكد هذه الفكرة بشكل واضح حين قسم الاحتساب الى تطوع وتكليف ، فهو قد ميز بين المحتسب (المتطوع) والمحتسب (المكلف) وحصر أوجه الاختلاف بين طبيعة عمل كل منهما في تسعة أوجه (^٢) هي :

(١) أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على المحتسب المكلف بحكم الولاية ، بينما هو على المحتسب المتطوع فرض كفاية .

(٢) لا يجوز للمحتسب المكلف التشاغل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه عمل مكلف به ، بينما يعتبر ذلك نافلة بالنسبة للمحتسب المتطوع .

(٣) ان المحتسب المكلف منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره ، بينما لا يعتبر المحتسب المتطوع منصوبا للاستعداد .

(٤) وجوب اجابة المحتسب المكلف لمن استعده ، بينما لا تجب الاجابة على المحتسب المتطوع .

(٥) على المحتسب المكلف البحث عن المنكرات الظاهرة وانكارها ، وليس على المحتسب المتطوع فعل ذلك .

(٦) للمحتسب المكلف حق اتخاذ الأعوان لأنه منصوب لهذا العمل ومندوب اليه ، بينما ليس للمحتسب المتطوع اتخاذ الأعوان .

(٧) من حق المحتسب المكلف أن يعزر في المنكرات الظاهرة مع عدم التجاوز الى الحدود ، وليس للمحتسب المتطوع أن يعزر على منكر .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤٠ .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٢٤٠ ، ٢٤١ . وأنظر أيضا : أبو يعلى : الأحكام السلطانية ص ٢٨٤ .
النويرى : نهاية الارب ج ٦ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ . وأنظر أيضا : المراغى : مقال ' الحسبة في الاسلام ' مجلة الأزهر ،
مجلد ٨ السنة الثامنة (١٣٥٦ هـ) ، ص ٦٩٩ وما بعدها .

(٨) يرتزق المحتسب المكلف على حسبه من بيت المال ، بينما لا يجوز ذلك للمحتسب المتطوع .

(٩) للمحتسب المكلف حق الاجتهاد بالرأى فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد فى الأسواق واخراج الأجنحة فيها ، وليس من حق المحتسب المتطوع الاجتهاد بالرأى . وفى الفرق بين المحتسب المنصوب والمحتسب المتطوع أورد السنامى فى مخطوطته^(١) الوجوه الآتية :

الوجه الأول :

يعذر المحتسب المتطوع فى حالة عجزه عن الاحتساب ولا يعذر المحتسب المنصوب (المكلف) .

الوجه الثانى :

المحتسب المنصوب كفايته على بيت المال بخلاف المحتسب المتطوع .

الوجه الثالث :

^(١) ان الحسبة قد تجب على المنصوب بحسب عقد آخر ، وعلى غير المنصوب يجب ابتغاء نظيره . اذا رأى المودع سارقا يسرق الوديعة فلم يمنعوه وهو يقدر على منعه ضمنه لأن بترك المنع ترك الحفظ الملتزم فيضمن ، وأما المنصوب فلا يضمن فيما قصر فيه لأن التضمين لا يلحق الحاكم ونحوه^(٢) .

ان مايمكن فهمه من النص السابق هو أن المحتسب المتطوع اذا قصر مع القدرة فانه يضمن ما قصر فيه أو عنه ، بينما هذا لا ينطبق على المحتسب المنصوب (المكلف) .

(١) أورد السنامى « البابان الرابع والتاسع والأربعون » بنفس العنوان وجعل فى كل باب ثلاثة فروق ، وأنظر ترجمته فى نقد المصادر ص ٢٢ من هذا البحث .

(٢) السنامى : نصاب الاحتساب ، مخطوطة ، ورقة ٦ أ ، ب .

الوجه الرابع :

بعد ايراد حديث رسول الله ﷺ (اذا رأى أحد منكم منكرا ... الخ) ورد تقسيم تغيير المنكر كالتالى : ^(١) قال بعضهم التغيير باليد للأمرء وباللسان للعلماء وبالقلب للعامة ^(٢).

الوجه الخامس :

لا يجوز لمن تطوع للاحتساب أن يحتسب على اناس الا اذا علم أنهم يسمعون كلامه ^(٣) ، اما المحتسب المنصوب فالاحتساب واجب عليه لأنه قادر على الجبر .

الوجه السادس :

يجوز للمحتسب المنصوب رفع الضرر العام بايقاع ضرر خاص لأنه نائب السلطان وهذا ليس من صلاحيات المحتسب المتطوع ^(٤).

كما أورد السنامى فرقا بين المحتسب وبين المتعنت ^(٥) ، ويقصد بالمحتسب هنا المحتسب المتطوع ، ومثل على ذلك رجل له شجرة على نهر فى سكة غير نافذة وأراد أحدهم قلع تلك الشجرة بالذات مع وجود أشجار أخرى مثلها حينئذ يعتبر متعنتا لا محتسبا .

هذه جملة ما ذكر حول الفروق بين المحتسب تطوعا والمحتسب تكليفا ، والواقع أن اجتهاد المحتسب المكلف كان موضع خلاف بين الفقهاء ، هل يكون اجتهادا شرعيا أو اجتهادا عرفيا ؟

(١) السنامى : نصاب الاحتساب ، مخطوطه ، ورقة ٧٦ أ ، ب .

(٢) ن . م . س .

(٣) ن . م . س .

(٤) ن . م . س . ، ورقة ٥٢ ب .

وقد ذهب كل من الماوردي وابن الأخوة الى ماقرره أبو سعيد الاصطخرى^(١) في قوله بأن للمحتسب (أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده ، فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه)^(٢) أما الرأي الآخر الذى ذهب اليه الفقهاء فهو انه ليس للمحتسب^(٣) أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا يقودهم الى مذهبه لتسوية الاجتهاد للكافة وفيما اختلف فيه ، فعلى هذا يجوز للمحتسب أن يكون من غير أهل الاجتهاد اذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها^(٤) .

وقد ذهب المستشرق (جرونيباوم)^(٥) الى أن المحتسب هو من ذوى الاختصاص من الفقهاء عادة وبأنه كان حراً في أن يستنبط قواعد حكمه من العرف دون القانون الموحى به وهو الشرع ، وذكر بأن فكرته هذه قد استقاها من الماوردي ، غير أن فحصاً دقيقاً لنصوص الامام الماوردي في هذا المجال يثبت عدم استيعاب جرونيباوم لمبادئ الشريعة الاسلامية وفكرة الامام الماوردي ويعكس عجزه عن ادراك أبعاد النص ومعناه ، فمن المعلوم أن الفقهاء قد أجمعوا على قاعدة عامة تنص على أنه (لا جدال في موضع النص) وهذا يعكس النقص الواقع لدى هذا المستشرق في فهمه لمبادئ الاسلام ولأحكام الفقه العامة .

ثم ان الماوردي قد استند الى رأى أبى سعيد الاصطخرى ، وهو بالتأكيد لا يتضمن هذا المعنى الغريب ، ولعل ما وقع فيه جرونيباوم ناجم عن نقص في الادراك اللغوى مما تسبب عن تحميله للنصوص ما لا تحتمله من معان .

(١) هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل الامام الجليل أبو سعيد الاصطخرى ، قاضى قم ، ولد سنة أربع وأربعين واثنتين وسمع على عدد كبير من العلماء ويدل كتابه الذى ألفه في القضاء على سعة فهمه ومعرفته وكان قد ولى الحسبة ببغداد .. توفى سنة ٣٢٨ هـ ، أنظر : الخطيب : تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٦٨ - ٢٧٠ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٣٠ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤١ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، هامش ص ٢٨٥ ، ابن الأخوة : معالم القرية ص ٥٣ .

(٣) ن . م . س .

(٤) جرونيباوم : حضارة الاسلام ص ٢١٢ ، ٢١٣ ترجمة : عبدالعزيز جاويد .

نعود الآن الى التعريفين السابقين^(١) فنجد أن ابن الأخوة يشير الى أن الحسبة ولاية عامة شاملة وانها لا تقتصر على أمر المكايل والموازين ، وانما تشمل أموراً ومرافق كثيرة بعضها ذو طابع اقتصادى والبعض الآخر له ملامح اجتماعية وأخلاقية واضحة .

فى الوقت الذى قصر فيه القلقشندى - الذى جاء بعده بقرن كامل تقريباً - مسؤولية المحتسب على النظر فى أمر المكايل والموازين^(٢) ، ولعل هذا كان وراء وقوع البعض فى خطأ التصور والادراك حين قصروا عمل المحتسب على المكايل والموازين .

ومع التسليم بفارق الزمن بين الكاتبين وتأثير الموقع الجغرافى فالمرجح أن القلقشندى قد أشار الى المكايل والموازين بشكل خاص لكونها أول واجبات المحتسب حين باشر مهمة رقابة الأسواق حتى انه عرف بـ (العامل على السوق) ابتداء من ظهور الحاجة الى ولاية الحسبة وحتى أواخر العصر الأموى حين شاع استعمال لفظ (المحتسب) .^(٣)

وعند الحديث عن الشروط التى يجب توفرها فى الشخص المرشح لمنصب المحتسب فإن من المهم الإشارة الى أنه لم يحصل اتفاق تام بين الفقهاء حول جميع الشروط الواجب توافرها فى المحتسب فقد كانت هناك بعض الشروط التى اتفقت كلمتهم على وجوبها كما أن هناك شروطاً أخرى لم يحصل بينهم اتفاق حول وجوبها وقد انعكس ذلك فى مناقشاتهم العامة وهو ما سيجرى التركيز عليه فى هذا البحث ، على أن البحث لن يهمل الإشارة الى نقاط الخلاف فى هذا المجال .

أما الشروط العامة التى ينبغى أن تتوفر فى من يرشح لمنصب المحتسب والتى تبلور حولها اتفاق فى وجهات النظر فهى أن يكون المحتسب : مسلماً ، ذكراً ، حراً ، بالغاً ، عاقلاً ، عالماً ، فقيهاً ، ورعاً ، مكلفاً ، قادراً ، وعند استعراض هذه الشروط نجد أن شرط الاسلام لم يتعرض له معظم الفقهاء على اعتبار أنه أمر طبيعى وقد ذكره ابن الأخوة (ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م) والمجلىدى (ت ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٢ م) الذى ذكر تعليلاً

(١) راجع ص ٩٦ من هذا البحث .

(٢) القلقشندى : صبح الاعنى ، ج ٥ ص ٤٥١ .

(٣) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٠٧ .

لاشتراطه حيث يرى أن يكون المحتسب^(١) مسلماً اذ لا ولاية لكافر على مسلم ولا امامة^(٢).

أما الذكورية : فهي من الشروط التي انفرد المجيلدى بذكرها وان كان قد حصل اتفاق بين من ناقش الشروط العامة من الفقهاء على ضرورة توفرها . ويقول المجيلدى بأنه يشترط في المحتسب أن يكون (ذكراً ، اذ للداعي الى اشتراط الذكورية أسباب لا تحصى وأمور لا تستقصى) .^(٣)

وقد علل تولية الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه (للشفاء بنت عبد الله)^(٤) على سوق من أسواق المدينة بأن الحكم على الغالب ، والشاذ لا حكم له ثم انه رجح ندرة تلك التولية وعزاها الى أمر خاص يتعلق بأمور النساء^(٥) .

ويقصد بالحرية : أن يكون المحتسب حراً لا عبداً مملوكاً وكان هذا الشرط من أول الشروط التي ذكرها الماوردى (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م)^(٦) ، وابن طلحة القرشي (ت ٦٥٢ هـ / ١٢٥٥ م)^(٧) الذى يبدو أنه اعتمد على كتاب الماوردى في ذكر الشروط جميعها ، ومثله فعل النويرى (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م)^(٨) .

كذلك ابن الأخوة (ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م)^(٩) عند ايراده شرط الحرية اذ رتبها بعد الاسلام .

أما البلوغ : فهو من التكليف وقد ذكره ضمن الشروط عدد ممن كتب في الحسبة كابن

(١) المجيلدى : التيسير في أحكام التسعير ص ٤٣ .

(٢) ن . م . س ص ٤٢ .

(٣) الكتانى : التراتيب الادارية ج ١ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٤) المجيلدى : التيسير في أحكام التسعير ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٢٤١ .

(٦) ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٧٩ .

(٧) النويرى : نهاية الارب ج ٦ ص ٢٩١ .

(٨) ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ص ٥١ .

الأخوة^(١) وكذلك المجيلدى الذى يرى (عدم انضباط الأمور غالبا مع الصبى)^(٢) .
وعند ذكر شرط العقل أوضح الامام الغزالى (ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) أنه يخرج
من أمر الحسبة : (المجنون والصبى والكافر والعاجز)^(٣) أى أنه يشترط العقل لمن رشح
لمنصب الحسبة . كذلك جعل ابن الأخوة العقل شرطا من الشروط الواجب توافرها فى
المحتسب^(٤) .

ولعل فى اشتراط العدل وهو من أهم الشروط التى ركز الفقهاء على توفرها فى
المحتسب ، ضرورة لا بد منها حيث ان عمله يتصل بالناس بصورة عامة وفى مجالات
متعددة . وقد أورد هذا الشرط معظم الفقهاء وكتاب كتب الحسبة فقد ذكره الماوردى
(ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م)^(٥) ، وابن طلحة القرشى (ت ٦٥٢ هـ / ١٢٥٥ م)^(٦)
وابن الأخوة^(٧) وابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م)^(٨) الذى لم يفرد شروطا يوجب
توفرها فى المحتسب غير أنه خلال حديثه عن أنواع الولايات الاسلامية ومتوليها قسم
أولئك المتولين الى قسمين ، منهم من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصديق
كالشهود عند القاضى وصاحب الديوان والنقيب^(٩) . (ومنهم من يكون بمنزلة الأمين
المطاع والمطلوب منه العدل من الأمير والحكم والمحتسب)^(١٠) وهذا مما يعكس اشتراط ابن
تيمية للعدل من ضمن الشروط الواجب توفرها فى المحتسب .
وقد أورد المقرئى (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) مايدل على أن شرط العدل كان من

(١) ن . م . س . ص ٥١ .

(٢) المجيلدى : التيسير فى أحكام التسعير ص ٤٣ .

(٣) الغزالى : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٤) ابن الأخوة : معالم القرية فى أحكام الحسبة ، ص ٥١ .

(٥) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٢٤١ .

(٦) ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٧٩ .

(٧) ابن الأخوة : معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٥١ .

(٨) ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية ص ١٤ .

(٩) ن . م . س . ص ١٤ .

(١٠) ن . م . س . ص ١٤ .

الشروط الضرورية في المحتسب حتى في وقت متأخر ، فعند حديثه عن الحسبة بين أن
(من تسند اليه لا يكون الا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية) (١)
ولم يختلف المجيلدى عمن سبقوه في ايراد شرط العدل ضمن الشروط التي
أوردتها . (٢)

ويبدو أن العلم - ويقصد به العلم بأحكام الشريعة الاسلامية - كان من الشروط
الاساسية التي يجب أن تتوفر في من رشح لمنصب المحتسب وقد صنف الغزالي
(ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) هذا الشرط في مقدمة تلك الشروط ، ويعمل ذلك بقوله :
' أما العلم فليعلم مواقع الحسبة وحدودها ومحاربا وموانعها ليقصر على حد الشرع
فيه ' . (٣)

أما الماوردي (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) وابن طلحة القرشي (ت ٦٥٢ هـ /
١٢٥٥ م) فقد اكدا على ضرورة أن يكون المحتسب على علم بالمنكرات الظاهرة
لينكرها . (٤)

ولقد اعتبر التفقه في الدين شرطا من ضمن الشروط الواجب توفرها في المحتسب ،
ولعل هذا ما قصده الماوردي عندما ذكر أنه من شروط متولى الحسبة أن يكون ' ذا رأى
وصرامة وخشونة في الدين ' (٥)

أما الشيزري (ت ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م) فيعمل وجوب كون المحتسب فقيها بأن
الحسبة أمر معروف ونهى عن منكر واصلاح بين الناس (٦) ، لذا فان المحتسب يحتاج الى
أن يكون فقيها .

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٤٥ .

(٢) المجيلدى : التيسير في أحكام التسعير ص ٤٣ .

(٣) الغزالي : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٢٤١ . وأنظر : ابن طلحة القرشي : العقد الفريد للملك السعيد
ص ١٧٩ .

(٥) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٢٤١ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية ص ٢٨٥ ، ابن طلحة القرشي :
العقد الفريد للملك السعيد ص ١٧٩ وأنظر أيضا : النويرى : نهاية الارب ج ٦ ص ٢٩١ .

(٦) الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٦ . وأنظر : ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٠ .

والواقع أن التفقه في الدين من الأمور الضرورية للمحتسب في عمله خاصة بعد تعدد اختصاصات المحتسب وتنوعها ، والعلاقة الوثيقة بين كل من تلك الاختصاصات وبين الأحكام الشرعية الواجبة الاتباع .

عد الامام الغزالي (ت ٥٠٥هـ/١١١١م) الورع من مصادر آداب المحتسب التي يجب أن يتحلى بها فهو يرى أن المحتسب الورع يردعه ورعه عن الاسراف في الاحتساب الزائد عن الحد المأذون به شرعا ، ويولد في نفسه الخوف من الله تعالى : (والورع ليردعه عن مخالفة معلومة فما كل من علم عمل بعلمه بل ربما يعلم أنه مسرف في الحسبة وزائد على الحد المأذون فيه شرعا ولكن يحمله عليه غرض من الأغراض ، وليكن كلامه ووعظه مقبولا فان الفاسق يهزأ به اذا احتسب ويورث ذلك جرأة عليه) .^(١)

أما التكليف ، فقد سبقت الإشارة الى وجود المحتسب المتطوع والمحتسب المكلف (المنصوب) الذي ينصبه الامام أو نائبه على ولاية الحسبة^(٢) وبين الصنفين فروق سبقت الإشارة إليها^(٣) ، وقد اعتبر ابن الاخوة (التكليف) شرطا من الشروط الواجبة .^(٤) والقدرة : من الشروط الواجب توفرها في المحتسب وقد ذكرها الغزالي^(٥) وكذلك السنami في مخطوطته^(٦) الذي جعل العجز أى عدم القدرة من الأسباب المؤدية لعدم وجوب الحسبة على المحتسب .

وقد اشترط ابن الاخوة (ت ٧٢٩هـ/١٣٢٩م) القدرة على الاحتساب ضمن الشروط الواجب توفرها في المحتسب^(٧) . أما ما ذكره الشهاوى^(٨) من اختلاف العلماء والفقهاء حول اشتراط العدالة وأن

(١) الغزالي : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) ابن الاخوة : معالم القرية في احكام الحسبة ص ٥١ .

(٣) راجع ص ٩٧ - ٩٩ من هذا البحث .

(٤) ابن الاخوة : معالم القرية في احكام الحسبة ص ٥١ .

(٥) الغزالي : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٦) السنami : نصاب الاحتساب ، مخطوط ، ورقة ٧١ أ ، ب .

(٧) ابن الاخوة : معالم القرية ص ٥١ .

(٨) الشهاوى : الحسبة في الاسلام ٤٥ ، ٤٨ .

الماوردي (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) وبعض الفقهاء جعلوها شرطا واجبا بينما أوجب الغزالي وآخرون الحسبة على الفاسق كما هي على العدل ، فلم يرد في ثنايا النصوص ما يدعم ذلك .

كذلك الأمر بالنسبة لما أورده الشهاوى أيضا حول وجوب الحسبة من عدمها اذا لم يكن المحتسب مكلفا من جهة الوالى حيث ان الأمر لا يبدو فيه اختلاف ، وانما هناك فروق بين المحتسب المكلف والمحتسب المتطوع في طريقة تطبيق الاحتساب والقيام به ، ذكرها الفقهاء وكتاب الحسبة وعلى رأسهم الامام الماوردي رحمه الله ^(١) .

وبالإضافة الى الشروط الآتفة الذكر فقد أورد بعض الفقهاء جملة من الصفات الحميدة التى ينبغى للمحتسب أن يتصف بها لما لها من أثر في نجاحه في مهمته وتتلخص هذه الصفات في :

حسن الخلق ، والقدوة الصالحة ، وأن يكون قد قصد وجه الله تعالى في عمله ، والمواظبة على السنن ، والرفق والأناة في المعاملة ، وأخيرا العفة .

أما حسن الخلق : فقد جرى التركيز على هذه الصفة من عدد من الفقهاء وكتاب الحسبة والاحتساب فقد جعل الغزالي (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) حسن الخلق صفة من الصفات التى ترتكز عليها جملة آداب المحتسب ، وبين أن صفة حسن الخلق هي (أصل الباب ^(٢) وأسبابه ، والعلم والورع لا يكفيان فان الغضب اذا هاج لم يكف بمجرد العلم والورع في قمعه ^(٣)) .

والقدوة الحسنة من الأمور المهمة والمؤثرة في أعمال الدعاة الى الله والقضاة وأهل الحسبة ، فمن الضروري أن يكون قول الفرد مطابقا لفعله وأن يكون فعله معبرا عن قوله ^(٤) .

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ٢٨٤ . النويرى : نهاية الارب ج ٦ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) اسم الباب (باب آداب المحتسب) قال في مستهله ان (جميع آداب المحتسب مصدرها ثلاث صفات في المحتسب العلم والورع وحسن الخلق - انظر : الاحياء ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٣) الغزالي : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٤) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ٦ ، ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

وحيث ان الحسبة ولاية من الولايات الهامة المتعلقة بالناس ومصالحهم ومعايشهم فانه يجب على المحتسب (أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى وطلب مرضاته خالص النية لا يشوبه في طويته رياء ولا مراء) ^(١) ولا يخاف في الله لومة لائم . ^(٢)

واعتبرت مواظبة المحتسب على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأمور المندوبة ، إذ يزيد ذلك في مهابته ووقاره ومنزلته في قلوب الناس ، وقد انفرد الشيزرى بذكر هذه الصفة ، ولعل ابن بسام قد اقتبسها منه حيث يرى الشيزرى أنه ينبغي للمحتسب «أن يكون مواظبا على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قص الشارب ، ونتف الابط ، وحلق العانة ، وتقليم الأظافر ، ونظافة الثياب وتقصيرها والتعطر بالمسك ونحوه ، وجميع سنن الشرع ومستحباته ، هذا مع القيام بالفرائض والواجبات ، فان ذلك أزيد في توقيره وأنفى للطعن في دينه » ^(٣) .

وقد حبذ الفقهاء توفر صفة الرفق ولين القول في المحتسب في تعامله مع الناس لما في ذلك من أثر في استمالة القلوب اما الأناة فمندوبة وبخاصة عند انزال العقوبة اذ ينبغي ألا يؤاخذ بأول ذنب ولا يعاقب لأول زلة والعصمة لله وحده . ^(٤)

أما العفة فقد ورد ذكرها مقترنا في الغالب بالورع والخوف من الله تعالى ، والمراد هنا التعفف عن أموال أرباب الحرف والصناعات وغيرهم ممن تجرى الحسبة عليهم فيجب على المحتسب عدم أخذ الرشوة من هؤلاء لما في ذلك من مهانة وضياع هبة . ^(٥)

ولابد لنا من أن نشير الى أن هذه الشروط والصفات ينبغي أن تتوفر في أعوان المحتسب المكلف بأداء مهام منصب الحسبة لأن النقص في أى منها سيعرض المحتسب لزوال الهيبة وضياع السلطة ^(٦) .

(١) ن.م. س ص ٧ وانظر ايضا : ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٢ .

(٢) المجيلدى : التيسير في أحكام التسعير ص ٤٣ .

(٣) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ٨ ، ٩ ، ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ٩ ، ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٣ ، ١٤ .

(٥) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ١٠ ، ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٥ ، ١٦ .

(٦) ن.م. س.

ويبدو أن الشروط الواجب توفرها في المرشح لمنصب المحتسب قد كانت معتبرة حتى فترة متأخرة إذ تشير النصوص الواردة عن مدينة (واسط) في العراق في فترة نهاية القرن الخامس الهجري الى ذلك .^(١)

وقد أجمل ابن طلحة القرشي (ت ٦٥٢ هـ / ١٢٥٥ م) في كتابه (العقد الفريد للملك السعيد) غالبية الشروط والصفات التي ينبغي توفرها في المحتسب بأسلوب أدبي جميل .^(٢)

واجبات المحتسب :

ترتكز وظيفة المحتسب على تطبيق المفهوم الواسع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويمكن القول بأن عمل المحتسب قد انطلق أساسا من مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما تؤكدته التعريفات الواردة آنفا^(٣) حول نظام الاحتساب ، وبما أن النظام أصلا مستمد من الشريعة الاسلامية السمحاء التي تكرم البشر وتحترم الحياة فلا فاصل بين الدين والحياة ، ومن هذا المنطلق بدأت واجبات المحتسب في الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر ، وبالرجوع الى المصادر التي تحدثت عن واجبات المحتسب نجد أن واجباته قد بدأت بسيطة ومحدودة ثم تطورت مع تقدم الزمن واتساع رقعة الدولة الاسلامية وتعدد احتياجات المجتمع الاسلامي .

لقد ناقش الفقهاء واجبات المحتسب وفصلوا فيها ، ولعل خير من أوجز ذلك الامام الماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) حيث قسمها الى ثلاثة أقسام ، أولها يتصل بحقوق الله تعالى ، وثانيها يتعلق بحقوق الآدميين ، أما الثالث فهو تابع للحقوق المشتركة بين الصنفين الأولين من المسؤولية ، وحيث ان الهدف من هذه الدراسة هنا هو استخلاص

(١) مصطفى جواد : « معجم مواضع واسط » مقال بمجلة المجمع العلمي العراقي م ٨ ، عام ١٩٦٦ م ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) ابن طلحة القرشي : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٧٩ ، ١٨٠ وأنظر : الملحق رقم (١) ص ١٦٦

(٣) راجع موضوع التعريف بالحسبة (المصطلح الخاص للحسبة) ص ٣١ من هذا البحث .

واجبات المحتسب وتطورها فلا بد والحالة هذه من متابعة ذلك على النحو التالي :

أولا :

أ - الأمر بالمعروف فيما يتعلق بحقوق الله تعالى حيث يتركز عمل المحتسب هنا في الأمر بكافة أنواع العبادات كالصلاة والصيام والزكاة والحج وغيرها من الشعائر ^(١) .

ب - الأمر بالمعروف فيما يتعلق بحقوق الآدميين منقسم هنا الى عام وخاص . أما العام فهو ما يتعلق بالبلد نفسه كالأمر بعمارة مثلا ، وأما الخاص فيقصد به الحقوق الخاصة كالديون الحاصلة بين الناس ^(٢) .

ج - الأمر بالمعروف فيما يتعلق بالحقوق المشتركة بين الله سبحانه وتعالى وعباده ، يحق للمحتسب هنا الأمر في كل ما هو مشترك من الأعمال بين الله وخلقه فمثلا : يأمر المحتسب النساء أن يلزمن العدة حال الوفاة أو الطلاق ، ويأمر أولياء الأمور بتزويج بناتهم اذا طلبن من قبل أكفانهن ^(٣) .

ثانيا :

أ - النهي عن المنكر فيما يتعلق بحقوق الله تعالى ، وواجبات المحتسب هنا تنقسم الى ما يتعلق بالعبادات وما يتعلق بالمحظورات وما يتعلق بالمعاملات ^(٤) ، أما فيما يتعلق بالعبادات فعليه أن ينهى عن كل منكر يظهر فعله في أى نوع من أنواع العبادات التي يمارسها المسلم كأن ينهى عن تعمد الجهر في صلاة الاسرار أو تعمد الاسرار في صلاة الجهر ، كذلك الزيادة في الصلاة أو الأذان أو ترك الصيام مع القدرة عليه وما الى ذلك من الأمور المخلة بقواعد العبادة الخالصة لله عز وجل ^(٥) .

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، وأيضا ابن طلحة القرشي : العقد الفريد ص ١٨٠ ، ١٨١ .

وإبن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية ، ١٨ ، ١٩ وإبن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ، ص ٢٨٠ .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٣) ن . م . س . ص ٢٤٧ .

(٤) ن . م . س . ص ٢٤٧ - ٢٥٩ .

(٥) ن . م . س . ص ٢٤٧ - ٢٥٩ .

أما فيما يتعلق بالمحظورات فالمقصود به هنا العمل على منع وقوع المحظور بالنهاى عن مواقف الريب ومظان التهم وكذلك النهى عن اظهار المحظورات والمجاهرة بها . (١)

وبالنسبة لما يتعلق بالمعاملات فقد كان على المحتسب أن ينهى عن كل تعامل يحرم شرعا ويمس حقا من حقوق الله تعالى كالزنا وعقود النكاح المحرمة والبيع الفاسدة كالغش والتدليس (٢) والربا والعقود المحرمة .

ب - النهى عن المنكر فيما يتعلق بحقوق الآدميين : ويقصد بذلك جميع أنواع المعاملات التى تقوم بين بنى الانسان والتى تنطوى على غمط لحق أحد المتعاملين كإيذاء الجار والتعدى على أملاكه وحرماته واحتكار أقوات الناس ، ويدخل تحت هذا الفرع أهل الصنائع فى الأسواق الذين يقسمهم الماوردى الى ثلاثة أصناف : أولهم من يجب على المحتسب أن يراعى عملهم من حيث الوفرة والنقص والتقصير كالأطباء والمعلمين ، فتقصير هؤلاء فيه فساد وتلف ، وثانيهم من يجب على المحتسب أن يراعى خلقهم من حيث الأمانة والخيانة كالصاغة والحاقة والصباغين خوفا من ضياع أموال الناس ، وثالثهم من يجب على المحتسب أن يراعى أعمالهم من ناحية الجودة والرداءة ويبدو أن معظم الصناعات قد عدت من هذا الصنف ، إذ أن مراقبة الجودة والرداءة هى من الأمور التى ينفرد بها ولاية الحسبة . (٣)

ج - والقسم الأخير من أقسام النهى عن المنكر هو ما ينكر من الحقوق المشتركة بين حقوق الله عز وجل وحقوق الآدميين ، وتحت هذا القسم تدخل صلاحيات المحتسب فى الاحتساب على أهل الذمة فى أمور شتى تتصل بلبسهم ومظهرهم وبيعهم وشرائهم وبنائهم ، وسيعرض البحث لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى عند الحديث عن تطور اختصاصات المحتسب .

(١) ن. م. س.

(٢) الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ٢٤٧ ، ٢٥٩ .

(٣) ن. م. س. ص ٢٥٦ .

تلك صورة موجزة تبين الخطوط العريضة التي سارت في إطارها واجبات المحتسب وهي مرتكزة أساسا وكما سبقت الإشارة على الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله ، وهذه العبارة تدل بصورة واضحة على مدى دقة هذا النظام وشموله فالاحتساب أساسا لا يكون الا اذا جرى ترك للمعروف أو فعل للمنكر جهارا .

ولقد سبقت الإشارة الى ان واجبات المحتسب واختصاصاته قد بدأت بسيطة ومحدودة ثم أخذت تتطور بتطور وتعقد الحياة الاجتماعية تبعا لاتساع الدولة الاسلامية وبالتالي تعدد نشاطاتها من جهة وتعدد الشعوب التي انضوت تحت لوائها من جهة ثانية ، وما لهذه الشعوب من اعراف وتقاليد وعادات تخص الصناعات والحرفيين .

كما أنه من ضمن تطورات عمل المحتسب التي اقتضتها الرقعة الواسعة للدولة الاسلامية ودخول أهل الذمة تحت رعايتها ، الاشراف على أهل الذمة بالاحتساب عليهم في أمور متعددة منها منعهم من تعلية منازلهم على منازل المسلمين والزامهم بزي وهيئة مخالفة زي وهيئة المسلمين ومنعهم من المجاهرة بقولهم في العزيز والمسيح ، وإلى جانب ما على أهل الذمة من حقوق ، فعلى المحتسب منع الأذى والسب عنهم اذا تعرضوا له وتأديب المتعرضين^(١) .

ومن خلال القاء بعض النظرات على كتب الحسبة^(٢) يمكن ملاحظة التطور الكبير الحاصل في اختصاصات المحتسب ، فكتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري (ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م) اشتمل على أربعين بابا منوعا في الحسبة واجبات المحتسب وفي نفس الفترة تقريبا ظهر كتاب ابن بسام المحتسب وبه مائة وثانية عشر بابا تعرض للعديد من الصناعات والحرف ، وقد اشتمل كتاب معالم القرية في احكام الحسبة لابن الاخوة (ت ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م) على مايقرب من السبعين بابا وهذا يعطى القارئ فكرة وصورة

(١) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٢٥٦ . وأنظر أيضا : الشيزري : نهاية الرتبة ص ١٠٦ ، ١٠٧ . وأيضا ابن بسام : نهاية الرتبة ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ وابن الاخوة : معالم القرية ص ٩٢ - ١٠٠ .

(٢) الماوردى : الاحكام السلطانية . الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة . ابن الاخوة : معالم القرية في احكام الحسبة .

واضحة عن مدى اتساع اختصاصات المحتسب عبر العصور الاسلامية .
وقبل الانتقال الى الحديث عن أعوان المحتسب ينبغي أن نشير الى أنه حينما تحدث بعض الباحثين عن اختصاصات المحتسب نسبوا عملاً أو آخر الى المحتسب ، ومن بين هؤلاء الباحثين عبد الرزاق الحصان الذي أورد حادثة خروج الخليفة المهدي غازيا سنة ١٦٣هـ / ٧٧٩م حيث بشره وهو في حلب بمقتل (المقنع الخراساني) فأرسل شخصا يدعى (عبد الجبار المحتسب) ليأتيه بالزنادقة بتلك الناحية ، وقد استنتج المؤلف من ذلك أن من جملة أعمال المحتسب مراقبة الزنادقة ، وقال ان (عبد الجبار هذا هو الذي لقبه صاحب الأغاني بلقب (صاحب الزنادقة) .^(١)

والواقع أن هذه الحادثة وردت الاشارة اليها في تاريخ الطبري عندما تحدث عن أحداث سنة ١٦٣^(٢) غير أنه بالرجوع الى كتاب الأغاني نجد أن في أخبار (بشار بن برد) نصين أولهما يشير الى أمر المهدي لعبد الجبار صاحب الزنادقة بأن يضرب بشار بن برد «فما بقي بالبصرة شريف الا بعث اليه بالفرش والكسوة والهدايا ومات بالبطيحة قال وكانت وفاته وقد ناهز ستين سنة»^(٣)

وجاء في النص الثاني أنه «لما نزل المهدي البصرة كان معه حمدويه صاحب الزنادقة فدفع اليه بشارا وقال اضربه ضرب التلف فضربه ثلاثة عشر سوطا فكان كلما ضربه سوطا قال له أوجعتني ويلك فقال يازنديق أتضرب ولا تقول بسم الله ، قال ويلك أتريد هو فأسمى عليه ؟ قال ومات من ذلك الضرب»^(٤) .

غير أننا لا يمكن أن نقبل الروایتين معا بسبب أنهما متعارضتان ، فمن الذي ضرب بشاراً ؟..؟ أهو عبد الجبار أم حمدويه ؟ وعند مراجعة ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م) عند حديثه عن أحداث سنة ١٦٨هـ اتضح أن (عمر الكلوزاني) الذي توفي في هذه السنة

(١) الحصان : الحسبة ص ٧٠ .

(٢) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٨ ص ١٤٨ .

(٣) الأصفهاني : الأغاني ج ٣ ص ٦٩ .

(٤) الأصفهاني : الأغاني ج ٣ ص ٧٠ .

هو صاحب الزنادقة وتولى بعده أمر الزنادقة محمد بن عيسى بن حمدويه ^(١) وهذا ما يعزز رواية صاحب الاغانى الثانية ، أما الأولى فيبدو أنه قد اعتورها الخلل ، والراجح أنها الرواية التى اعتمدها الحصان ، فلو كانت الرواية سليمة فان اسم عبد الجبار هذا جاء دون لقب أو تعريف بوظيفته الأساسية التى استنتج منها الحصان انه هو نفسه عبد الجبار المحتسب الوارد ذكره فى رواية الطبرى ، اذن فرواية الطبرى لا يمكن أن تؤخذ دليلا مؤكدا على أن عبد الجبار صاحب الزنادقة كان محتسبا فلربما كان لقب عائلته ، وهناك أمر آخر وهو انه لو كان عبد الجبار صاحب الزنادقة هذا محتسبا لما خرج مع الجيش الغازى بل كان الأولى له أن يبقى بالمدينة .

وعليه فان الرواية الثانية للأغانى والتى تنسجم مع نص الطبرى الذى نقله عنه ابن الأثير هى الأقرب للقبول ، وذلك ما يؤيده التسلسل الزمنى ففى سنة ١٦٣هـ / ٧٧٩م كان عبد الجبار هو صاحب الزنادقة بناء على نص الطبرى تلاه عمر الكلوزانى الذى توفى سنة ١٦٨هـ / ٧٨٤م وخلفه فى منصب صاحب الزنادقة ابن حمدويه وذلك وفقا لنص ابن الأثير ، والجدير بالذكر هنا أن كلا من الخطيب البغدادي والزركلى لم يذكر اسم صاحب الزنادقة هذا عندما ترجما لبشار بن برد ، حيث اكتفى الخطيب عند تعرضه لذكره بالقول بأنه (قتل فى سنة سبع - وقيل ثمان - وستين ومائة) ^(٢) .

أما الزركلى فقد ذكر أنه (اتهم بالزندقة فمات ضربا بالسياط ^(٣)) دون أن يقدم مصادر معلوماته .

أما المستشرق آدم متز ^(٤) فقد نقل عن تاريخ الحكماء ^(٥) الرواية الآتية : (ومما اختصت به مدينة اللاذقية أن المحتسب فيها كان يجمع القحاب والغرباء المؤثرين للفساد

(١) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ج ٦ ص ٨٠ .

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ج ٧ ص ١١٢ - ١١٨ .

(٣) الزركلى : الاعلام ج ٢ ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) آدم متز : (ت ١٩١٧م / ١٣٣٥هـ) مستشرق سويسرى المانى كان استاذا للغات الشرقية فى جامعة بال بسويسرا له كتاب بالالمانية ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده . أنظر الزركلى : الاعلام ج ١ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٥) القفطى : تاريخ الحكماء ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

من الروم في حلقة وينادى على كل واحدة منهم ويتزايد الفسقة فيهن الليلة ثم يؤخذن الى الفنادق التى يسكنها الغرباء بعد أن تأخذ كل واحدة منهن خاتماً يسمى خاتم المطران ليكون حجة بيدها من تعقب الوالى لها ، وان وجد خاطيء مع خاطئة من غير خاتم المطران عوقب ، على أن هذا النظام لم يذكر الا بعد أن عادت اللاذقية الى حكم الروم (١).

ولدى مراجعة القفطى تبين أنه نقل النص من كتاب (الربيع) لمحمد بن هلال ابن المحسن (٢) وأن النص أساساً ورد ضمن رسالة من (ابن بطلان) (٣) إلى صديقه الرئيس هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابى (ت ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م) وجدها ابنه محمد ابن هلال وضمنها كتابه الربيع ونقلها عنه ياقوت الحموى (٤) ، كما نقلها القفطى .

ولدى مراجعة الفصل التاسع فى كتاب (كراتشكوفسكى) (٥) والخاص بجغرافى القرن الحادى عشر الميلادى بالمشرق تبين أن ابن بطلان سطر انطباعاته عن الطريق الموصل بين العراق وشمال الشام فى تلك الرسالة التى بعث بها إلى صديقه المؤرخ هلال ابن محسن الصابى والتى أشرنا إليها فيما سبق ، ومن خلال تدقيق ماورد فى كتاب

(١) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ج ٢ ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ . ترجمة محمد عبد الهادى ابو ريده .

(٢) هو غرس النعمة : محمد بن هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابى أبو الحسن (ت ٤٨٠ هـ / ١٠٨٧ م) مؤرخ أديب مترسل من أهل بغداد . كان محترماً عند الخلفاء والملوك له (عيون التواريخ) جعله ذيلًا لتاريخ أبيه وله أيضاً كتاب الربيع وكتاب المفوات . أنظر : الزركلى : الاعلام ج ٧ ص ٣٥٧ .

(٣) هو الحكيم أبو الحسن الطبيب البغدادى المعروف بابن بطلان ، طبيب منطقي نصراني من أهل بغداد قرأ على علماء زمانه من نصارى الكرخ وكان مشوه الخلقة غير صبيحها كما شاء الله فيه .. وقد سئم الاسفار وضاق عطنه عن معاشر الأغبار فغلب على خاطره الانقطاع فنزل بعض أديرة أنطاكية وترهب وانقطع إلى العبادة إلى أن توفى بها فى شهور سنة أربع وأربعين وأربعمائة . أنظر : القفطى : تاريخ الحكماء ص ٢٩٤ .

(٤) الحموى : معجم البلدان م ٧ ص ٣١٢ (اللاذقية) .

(٥) كراتشكوفسكى : مستشرق روسى (١٨٨٣ - ١٩٥١ م) درس الفارسية والتركية والعبرية والحبشية وتاريخ الشرق الاسلامى بالكلية الشرقية بجامعة بطرسبرج ، تعلم العربية فى سوريا ولبنان وفلسطين ومصر ، منح الأستاذية عام ١٩١٧ م وأصبح أستاذاً للعربية بجامعة بطرسبرج وعمل بقسم اللغات الشرقية وقد أشرف على القسم الشرقى بجامعة ليننجراد . انتخب عضواً فى مجمع العلوم الروسى وفى جمعية المستشرقين وفى المجمع العلمى العربى بدمشق والمجمع العلمى بايران . أنظر : العقيقى : المستشرقون ، ج ٣ ص ٩٤٩ - ٩٥١ .

كراتشكوفسكى^(١) تبين أن مدينتى أنطاكية واللاذقية كانتا في أيدي البيزنطيين عندما زارها ابن بطلان ، وحيث انه كان مسيحياً فقد استطاع أن يتعرف عليهما عن كتب كما فعل مع البلاد الاسلامية .

وبعد التدقيق فان النص الذى ينسب لابن بطلان والذى هو مدار البحث لا يستند إلى أدلة واضحة باستثناء نسبته إلى ابن بطلان وهذا مايلقى كثيراً من الشك حوله ، فعلى الرغم من أن البيزنطيين قد أخذوا عن المسلمين نظام الحسبة وطبقوه^(٢) ، فان هذا لا يحتم وجود عمل للمحتسب كهذا الذى ينسبه ابن بطلان إليه ، ذلك أن الاسلام يحرم الزنا فى شتى صورته ولا يعقل أن يقوم المحتسب وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاشراف على عملية تنظيم للدعارة والفجور .

وخلاصة القول أن مشاهدته ابن بطلان ان صح قوله لا يدل إلا على تطبيق خاطئ ومنحرف غاية الانحراف من قبل البيزنطيين لوظيفة المحتسب ، ويبدو أن ذلك الرجل الذى شاهده ابن بطلان إنما هو جابى الضرائب البيزنطى الذى يجبى ضرائب السوق ولعله كان يقوم بجباية ضريبة معينة فرضها النظام البيزنطى على الداعرات ، ولعل ابن بطلان قد ربط بين عمله فى السوق وقيامه بتلك المهمة مقرباً الصورة للصائبى بأن الشخص يشبه مايقوم به المحتسب فى المشرق الاسلامى مع أنه لايمكن أن يقوم المحتسب بعمل بعيد عن الخلق والمبادئ الاسلامية مثل ذلك العمل .

أعوان المحتسب :

لم تكن هناك حاجة فى بداية ظهور نظام الاحتساب إلى أعوان يعاونون المحتسب فى أعماله ، ذلك أن المحتسب كان يباشر بنفسه كافة الأعمال المتعلقة بمنصب الحسبة ، ولكن

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ، ق ١ ص ٢٦١ .

(٢) زكى النقاش : العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والافرنج خلال الحروب الصليبية ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، وأنظر أيضاً : ص ٧٩ ، ٨٠ من هذا البحث .

مع اتساع الدولة الاسلامية وتعدد الحياة الاجتماعية وظهور تأثيرات الاعراف والتقاليد الدخيلة على المجتمع الاسلامى ازدادت أهمية منصب الحسبة واتسعت بالتالى اختصاصات المحتسب وأصبح فى حاجة إلى من يعينه فى أداء مهمته .

والواقع أنه ليست لدينا المعلومات الدقيقة عن بداية ظهور أعوان المحتسب ، غير أن الطبرى يورد نصا سبقت الإشارة إليه^(١) مفاده أن « داود وعيسى ابنى على بن عبد الله بن عباس - وهما لأم - » كانا فى أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله^(٢) وقد ورد النص ضمن بعض سير الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢ م) ومعنى هذا أن مهام أعوان المحتسب قد عرفت منذ ذلك الحين .

وكان لابد لمن يعاون المحتسب أن يكون ممثلاً له فى صفاته وأخلاقه لأنه قد ينبو عنه فى جهة من الجهات ، ويبرز ذلك بشكل واضح فى أسواق المناطق الساحلية حيث كان للمحتسب نائب على ساحل البحر « ليعلمه مايرد إليه فى كل يوم »^(٣) والمحتسب فى أعوانه ونوابه وغلماؤه صاحب هبة فى قلوب أهل السوق وسكان المدينة خاصة عندما كانوا يتجولون ومعهم الدرر والسياط والطراير^(٤) .

وقد ازدادت أهمية منصب الأعوان وكثر المشتغلون بها حتى ان صاحب المنتظم يذكر أن نفقات العاملين فى مؤسسة الحسبة قد بلغت فى عهد المقتدر بالله العباسى (٢٩٥ - ٣٢١ هـ / ٩٠٨ - ٩٣٢ م) « أربعمائة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ديناراً »^(٥) ويمكن تقسيم أو تصنيف أعوان المحتسب إلى ثلاث فئات :

١ - العرفاء : وهم الذين يتم اختيارهم من بين أهل الحرف والأصناف لمساعدة المحتسب فى الكشف عن أحوال ومعايش أهل الحرف والأصناف ، والعريف رجل ذو معرفة ودراية

(١) راجع الصفحات : ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا البحث .

(٢) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ٧ ص ٢٠٢ .

(٣) ابن بسام : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ص ١٦ .

(٤) الشيزى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ص ١٠ .

(٥) ابن الجوزى : المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ج ٦ ص ٧٠ . وأيضاً : الكيسى : أسواق بغداد ص ٣١١ .

بالحرفة وأهلها ، ثقة وخبير في مجال عمله الذى يتلخص في العلم بكافة الطرق والأساليب التى يتبعها أهل حرفة ما فى الغش أو التدليس وذلك ضماناً لمنعهم من ذلك والاحتساب عليهم .

٢ - النواب : وهم الذين ينوبون عن المحتسب فى الموانئ وسواحل البحر وعلى الحدود ، ويبدو أنهم اهتموا كثيراً بنقل أدق المعلومات عن الحياة الاقتصادية وتطورها فى المنطقة ، فهم يوصلون إلى المحتسب أخبار استيراد الغلال والمواد الغذائية الأخرى ، إضافة إلى أعمالهم الأساسية مما كان يتيح للمحتسب فرصة الاطلاع على الأحوال والتصرف بحكمة وقت الحاجة (١) .

٣ - الأعوان والغلمان : وهم الذين يعاونون المحتسب فى القبض على المخالفين ومعاقبتهم بما يلزم من أساليب العقاب التى يحق للمحتسب ممارستها والتى سيرد ذكرها ضمن حدود سلطات المحتسب .

مقر المحتسب وعده :

كان المقر الرئيسى للمحتسب هو السوق حيث (الدكة) والتى تقع عادة فى مكان ظاهر من السوق وغالباً ما تكون عالية لتسهيل رؤيتها . وعلى الدكة يعلق المحتسب عدته التى هى عبارة عن : السوط والدرّة والطرطور (٢) والغرض من تعليق هذه الأدوات هو لادخال الرهبة فى نفوس أهل السوق عامة من تجار ورواد ، وبالإضافة إلى هذه الأدوات يبدو أن هناك سجلاً خاصاً لدى المحتسب يدون فيه أسماء أصحاب الحرف والأصناف والصناعات العاملين ضمن حدود منطقة اختصاصه ، ويوجد أمام كل اسم عنوان صاحبه ليسهل الوصول إليه عند الحاجة ، وهذه ظاهرة تدل على مدى الدقة والتنظيم اللذين بلغهما عمل المحتسب (٣) .

(١) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٢٩ .

(٢) الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ص ١٠ .

(٣) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .

ويؤخذ على بعض الباحثين المحدثين تجاهلهم للحسبة والمحتسب عند الكتابة عن الحضارة الاسلامية ، فقد أوكل محمد جمال الدين سرور إلى صاحب الشرطة مهمة تنفيذ أحكام المحتسبين^(١) ، أو أن المحتسب كان يعتمد على الشرطة في تنفيذ أحكامه^(٢) . والواقع أن هذا لم يثبت في مالدينا من نصوص ولو كان الأمر كذلك فما هي فائدة دكة المحتسب وما عليها من سياط ودرر وطراير وماهى مهمة أعوانه ؟ ثم ان محمد جمال الدين سرور قد تجاهل موضوع الحسبة والمحتسب ولم يذكر عنها شيئاً سوى هذه الإشارة على الرغم من أنه كان يتحدث عن تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق .

وقد اعتقد أبو زيد شلبى أن دار العيار التى تعير فيها الصنج وأدوات الوزن والكيل هى دار الحسبة إذ يقول : « وكان للحسبة دار خاصة بها فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار فى أوقات معينة ومعهم موازينهم وسنجهم ومكاييلهم فيعابرها فان وجد فيها خللاً صادرها وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره باصلاحها وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية » .^(٣)

وقد أحال المؤلف القارىء إلى المقرئى (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) فى المواعظ والاعتبار ، وبعد مراجعة نص المقرئى حول الموضوع تبين أن الدار لاتسمى دار الحسبة بل هى دار العيار وهى التى يحق للمحتسب النظر فيها أى يحق له استخدامها فى فحص ومعايرة الصنج والموازين ، يقول المقرئى : « وينظرون^(٤) المكاييل والموازين وللمحتسب النظر فى دار العيار »^(٥) .

ومن الواضح أن المقرئى يقول بأن المحتسبين ينظرون فى المكاييل والموازين أى فى الأسواق والحوانيت ، وأن ذلك ما جعل لهم الحق فى النظر فى دار العيار .

(١) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية فى الشرق ص ١٠٦ .

(٢) محمد منصور أحمد : الشرق الأوسط فى موكب الحضارة ص ١٣١ .

(٣) أبوزيد شلبى : تاريخ الحضارة الاسلامية والفكر الاسلامى ص ١٣١ .

(٤) يقصد المحتسبون .. حيث كان يتحدث بصيغة الجمع .

(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٤٦ .

أما منير العجلاني فقد ذكر أن للحسبة داراً تسمى دار الحسبة^(١) دون أن يذكر مصادر معلوماته وقد كان يتحدث بصورة عامة عن العبقرية الإسلامية في أصول الحكم وهذا يعني أنه لم يحدد فترة زمنية معينة بعينها فحديثه حينئذ عام .
والواقع أنه لم يثبت فيما تحصلنا عليه من نصوص أن هناك داراً تحمل اسم الحسبة كما أن ذلك لم يرد إلا في كتابات مجموعة من الباحثين دون أن تدعم هذه المسألة المهمة بنصوص تدل على صحتها .



(١) العجلاني : عبقرية الاسلام ص ٣٥٦

ب - علاقة المحتسب بالسلطات الإدارية والقضائية ومرور سلطاته.

سبقت الإشارة إلى أن المحتسب يتولى منصبه بأمر من الخليفة أو نائبه^(١) وقد أوردت المصادر عددا من الصيغ لعهود تولية المحتسب لولاية الحسبة والتي كانت تسمى أحيانا بالتوقيعات^(٢) فيقال : « توقيع بنظر الحسبة بكذا » أو « توقيع بحسبة كذا^(٣) » .

كذلك كان يطلق على عهد تولية الحسبة مسمى « تقليد بكذا » ومثال ذلك تقليد أنشأه ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م) لمنصب الحسبة^(٤) .

ويمكن أن نعتبر عهد تولية الحسبة أمراً إدارياً يتضمن عادة النص على اختصاصات المحتسب وواجباته ، فنلاحظ مثلاً في التقليد الذى أنشأه ابن الأثير لفت انتباه المقصود بالعهد إلى الحكمة من وراء إقامة الحسبة حيث يقول له : « وأعلم أن الناس قد أمانوا سننا وأحيوا بدعا ، وتفرقوا شيعا ، وأظلم منهم من أقرهم على أمرهم ولم يأخذهم بقوارع

(١) ابن الأثير : معالم القرية في أحكام الحسبة ص ٥١ .

(٢) « أما التوقيع فهو الكتابة على الرقاع والقصص بما يعتمده الكاتب من أمر الولايات والمكاتبات في الأمور المتعلقة بالملكة ، والتحدث في المظالم ، وهو أمر جليل ومنصب حفيظ ، إذ هو سبيل الاطلاق والمنع ، والوصل والقطع والولاية والعزل إلى غير ذلك من الأمور المهمات والمتعلقات السنية وأعلم أن التوقيع كان يتولاها في ابتداء الأمر الخلفاء فكان الخليفة هو الذى يوقع في الأمور السلطانية وفصل المظالم وغيرها » أنظر : القلقشندي : صبح الأعشى : ج ١ ص ١١٠ ، ١١١ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى : ج ١١ ص ٢١٢ / ج ١٢ ص ٣٧٧ وأنظر ملحق رقم ٣ ص ١٨٠ من هذا البحث .

(٤) ابن الأثير : المثل السائر ، ق ٢ ص ٣٨٥ - ٣٩٩ وأنظر الملحق رقم ٢ ص ١٦٧ من هذا البحث .

زجرهم فان السكوت عن البدعة رضا بمكانها ، وترك النهى عنها كالأمر باتيانها^(١) » ثم يبدأ التوجيه إلى أهم الاختصاصات والواجبات فيقول : « ونحن نأمر أن تتصفح أحوال الناس في أمر دينهم الذى هو عصمة مآلهم وأمر معاشهم الذى يتميز به حرامهم من حلالهم ، فأبدأ أولاً فى النظر فى العقائد واهد فيها إلى سبيل الفرقة الناجية الذى هو سبيل واحد ، وتلك الفرقة هى السلف الصالح الذين لزموا مواطن الحق فأقاموا ، وقالوا : ربنا الله ثم استقاموا »^(٢) ويستمر فى الحديث عن واجبات المحتسب تجاه مراقبة عقيدة المجتمع ثم ينتقل بعد ذلك إلى فروع العقيدة ليبين للمحتسب أهم واجباته تجاهها فيبدأ بالصلاة ثم يهتم بصلاة الجمعة وخلال حديثه عن الصلوات يحث المحتسب على اتخاذ الأعوان لمساعدته على من أغواهم الشيطان .^(٣)

ويبدأ بعد ذلك فى الحديث عن المعاملات وخاصة معاملات السوق ويفتحها بموضوع الربا ويوجه المحتسب إلى ضرورة التشدد فى هذا الأمر فيقول : « ونحن نأمر أن تشمر فى هذا الأمر تشميراً يرهبه الناس ، ولا تدع ربا حتى تضعه وأول ربا تضعه ربا العباس ، فتأديب الكبير قاضى بتهديب الصغير . والأسوة بالرفيع خلاف الأسوة بالنظير . وجل معاملة الربا تجرى فى سوق الصرف الذى تختلف به النقود ، وتفترض فيه العقود » .^(٤) وبعد ذلك يوجهه إلى أهم معاملة فى الأسواق وهى الكيل والميزان فيقول : « وأعلم أنك قد وليت من الكيل والميزان أمرين هلكت فيهما الأمم السالفة . فباشرهما بيدك مباشرة الاختيار والاختبار » .^(٥)

وينتقل ابن الأثير بعد ذلك بين أنواع شتى من معاملات السوق التى تدخل تحت اشراف المحتسب إلى أن يصل إلى موضوع الاحتكار فيقول : « ومن الناس من آتاه الله مالاً فبث فى الأسواق جنود ذهبه وورقه ، واحتكر ما حمله الميزان من ذوات رطله ووسعه

(١) ابن الأثير : المثل السائر ق ٢ ص ٣٨٦

(٢) ن . م . س . ص ٣٨٦ .

(٣) ن . م . س . ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٤) ن . م . س . ص ٣٩١ .

(٥) ن . م . س . ص ٣٩١ .

الكيل من ذوات وسقه ، فأصبح فقراء بلده في ضيق من عدم الرفق ومدد الرزق ، فليمنع هؤلاء أن يجعلوا رزق الله محتكراً ، ومعاش عباده محتجراً ، وليؤمروا بأن يتراحموا ، ولا يتزاحموا ، وأن يأخذ الغنى منهم بقدر الكفاف ، ويترك للفقير مايعينه على الاسعاف . « (١)

أما عن مسألة التسعير فقد قال : « وأما التسعير فانه وإن أثره القاطنون ، وحكم به القاسطون وقيل : ان في ذلك للفقير تيسير العسير ، فليس لأحد أن يكون يد الله في حفظ مافرع ، وبذل مامنع فقف أنت حيث أوقفك حكم الحق ودع مايعن لك من مصلحة الخلق ، ولا تكن ممن اتبع الرأي والنظر وترك الآية والخبر ، فحكمة الله مطوية فيما يأمر به على السنة رسله ، وليست مما يستنبطه ذو العلم بعلمه ، ولا يستدل عليه ذو العقل بعقله . « (٢)

وبعد ذلك يلفت نظر المحتسب إلى ضرورة الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة من الذنوب فيقول :

« وما نأمرك به أن تحو الصغيرة كما تحو الكبيرة ، فان لم الذنوب كالقطر يصير مجتمعه سيلاً متدفقاً ، وكان أوله قطراً متفرقاً . « (٣)

أما بالنسبة للاحتساب على بعض العادات المنكرة فيقول : « وقد استمر في الناس عوائد تهاونوا باستمرارها ولم ينظروا إلى ثقل أوزارها ، فمن ذلك لبس الذهب والحريز الذي لم يلبسه إلا من عدم عند الله خلافاً » (٤)

ويستمر من شئء التقليد في ذكر المنكرات من الأمور التي ينبغى على المحتسب أن ينهى عنها الى أن يقول : « ويتصل بهذه المنكرات المذكورة أشياء أخرى تجرى مجراها في التقديم ، وتنزل منزلتها في التحريم ، فاحكم فيها بحكمك ، وامض في شبهاتها بدليل علمك ، ونب عنا في التذكير والتحذير والتعريف والتنكير ، حتى يتقوم الأود ، ويتضح

(١) ابن الأثير : المثل السائر ق ٢ . ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٢) ن . م . س . ص ٣٩٣ .

(٣) ن . م . س . ص ٣٩٣ .

(٤) ن . م . س . ص ٣٩٣ وأنظر الملحق رقم ٢ ، ص ١٦٧ من هذا البحث .

الرشد ، ويمكث في الأرض ماينفع ويذهب الزبد وليكن عملك لله الذى يسمع ويرى ، وله ما في السموات والأرض وما بينها وما تحت الثرى » . (١)

ثم يوضح للمحتسب عظم الأمر بالمعروف فيقول (واعلم أن الأمر بالمعروف عبادة يتعدى نفع صاحبها الى غيره ، وتستضيف خير الأمور بها الى خيره ، وهى الجهاد الأكبر الذى تقاتل فيه عواصى النفوس ، وتضرب فيه رؤوس الشهوات التى هى أمنع من معاهد الرؤوس ، فقتيله يحيا بقتله ، وجريحه يؤسى بجراحة نصله . وبمثل هذا الجهاد تستنزل النعم مضعفة ، كما تستنزل امداد النصر مردفة فأقدم عليه ذا عزم باتر ، وطرف ساهر ، وقدم ثابت صابر ، حتى تظل لمعاقل الشيطان فاتحا ، وتكون فيمن دعا الى الله وعمل صالحا) . (٢)

ويختتم عهد التولية بقوله : (هذا آخر ما عهدناه اليك من العهد الذى طوقت اليوم بكتابه ، وستناقش غدا على حسابه ، وكما جعلناه لك في الدنيا ذكرا فاجعله لك في الآخرة ذخرا ان شاء الله والسلام) . (٣)

يتضح مما سبق أن المحتسب يستمد سلطاته من تخويل الولاية العامة المتمثلة في عهد الخليفة أو نائبه ، وهنا يبرز تساؤل عن علاقة المحتسب بالخليفة أو (ولى الأمر) ، والحقيقة أن العلاقة بين المحتسب والخليفة (ولى الأمر) تحددها معالم العمل الأساسى للمحتسب وهو الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهى عن المنكر اذا ظهر فعله ، يذكر لنا الشيزرى (ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م) وابن بسام الذى عاش في نفس القرن وابن الاخوة (ت ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م) انه من واجبات المحتسب التردد على مجالس الولاية والحكام حيث يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويعظهم (٤) .

(١) ابن الأثير : المثل السائر ، ق ٢ ص ٣٩٨ .

(٢) ن. م. س ، ص ٣٩٨ .

(٣) ن. م. س ، ص ٣٩٩ . وأنظر كذلك الملحق رقم ٢ ، ص ١٦٧ من هذا البحث .

(٤) الشيزرى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١٥ ، ١١٦ . ابن بسام : نهاية الرتبة ، ص ٢١٥ . ابن الاخوة : معالم القرية في احكام الحسبة ص ٣١٦ ، ٣١٩ .

ولعل ما وقع بين (طغتكين) أتابك سلطان دمشق (ت ٥٢٢هـ / ١٠٩٤م) وبين محتسب دمشق خير دليل على ذلك ، حيث ان المحتسب مارس مهام عمله مع من ولاه فقال له : (فقم عن هذه الطراحة وأرفع هذا المسند الذى وراء ظهرك فانها حرير ، واخلع هذا الخاتم من اصبعك فانه ذهب ، فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الذهب والحرير « ان هذين حرام على ذكور أمتى حل لإناثها » ^(١) ، فنهض السلطان عن طراحته وأمر برفع مسنده وخلع الخاتم من اصبعه) . ^(٢)

وهذه الواقعة تدل على مدى العلاقة الوثيقة بين المحتسب وولاية الأمور من الخلفاء ونوابهم ، وبالتالي فيمكن القول بأن علاقة المحتسب بأهم سلطة إدارية وهي (الخلافة) هي علاقة وثيقة تكشف عن مدى أهمية الحسبة كولاية دينية لها مساس بكافة السلطات الإدارية فى الدولة الإسلامية وعلى رأسها الخلافة أو الإمارة .

أضف الى ذلك أن العلاقة الوثيقة بين القضاء والحسبة جعلت الكثيرين من الباحثين يخلطون بين النظامين فصباحى الصالح ، مثلاً يقول فى حديثه عن الحسبة : (ومن صور القضاء فى الاسلام الحسبة) ^(٣) ، كذلك احمد شلبى الذى يقول : (تشعبت مؤسسات النظم القضائية الى انواع هى : الشرطة ، والحسبة ، والنظر فى المظالم ، والافتاء ، والقضاء) . ^(٤)

أما شاكر مصطفى فقد قال عند حديثه عن القضاء فى العصر العباسى : (ولاتستكمل صورة القضاء العباسى الا بثلاث مؤسسات أخرى تتعلق به : ١ - الشهود ، ٢ - الحسبة ، ٣ - المظالم) . ^(٥)

والواقع أن مباحث الفقهاء فى القضاء تجمع على افراد الحسبة عن القضاء مع التأكيد على أن لكل منهما عملاً متميزاً ، وقد قدم الفقهاء أوجه التشابه والاختلاف فى

(١) ابن ماجه : السنن ج ٢ ، كتاب اللباس ص ١١٨٩ .

(٢) ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٢ ، ١٣ . ابن الاخوة : معالم القرية ص ٥٧ ، ص ٥٨ .

(٣) صبحى الصالح : النظم الإسلامية ص ٣٢٨ .

(٤) أحمد شلبى : تاريخ النظم القضائية فى الاسلام ج ٧ ص ٢٢٨ .

(٥) شاكر مصطفى : دولة بنى العباس ج ١ ص ٥٧٣ .

اختصاصات كل منها ، فيذكر الماوردي أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، وبين أن هناك توافقا بين أحكام الحسبة وأحكام القضاء في وجهين أولهما جواز الاستعداد لكل من القاضى والمحتسب وخاصة في دعاوى الكيل والميزان والغش والتدليس وتأخير الدين المستحق ، وثانيهما أن لكل من القاضى والمحتسب حق الزام المدعى عليه بأداء ما عليه من حقوق خاصة في الحقوق المعترف بها والحقوق التى يجوز لها سماع الدعاوى فيها . (١)

أما قصور أحكام الحسبة عن أحكام القضاء فيمكن أيضا في وجهين :

أولهما : قصور الحسبة عن الاستماع لعموم (الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات) (٢) كدعاوى العقود والمعاملات .

ثانيهما : اقتصار الحسبة على الحقوق المعترف بها حيث لا يجوز للمحتسب النظر مثلا في أمور التناكر والتجاحد . (٣)

وأما بالنسبة لزيادة أحكام الحسبة عن أحكام القضاء فقد أوجزها الامام الماوردي في وجهين أيضا :

أولهما : انعدام الحاجة الى استعداد المحتسب من أجل أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، في حين أن القاضى لا يتعرض لأمر دون حضور الخصوم وسماع الدعاوى .

ثانيهما : أن الحسبة قصد من وضعها ارباب ضعاف النفوس ومنعهم من ارتكاب المنكر في حين أن القضاء يقصد منه تحقيق العدالة .. فللمحتسب سلطات واسعة جدا من أجل منع وقوع المنكر ومكافحته وهذا أمر لا يملكه القاضى . (٤)

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ٢٤١ ، وأنظر كذلك ابو يعلى : الاحكام السلطانية ص ٢٨٥ ، وابن الخوة : معالم القرية ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ٢٤١ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٦ ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٣) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ٢٤٢ .

(٤) ن . م . س . ص ٢٤٢ .

وقد قبل جرونيباوم^(١) مذهب اليه الماوردي في أوجه التشابه والاختلاف بين الحسبة والقضاء ، بينما تحدث محمد كرد علي عن الحسبة في الأندلس زمن الأمويين ولم يتعرض لها في المشرق وقد شبه خطة الاحتساب كما أسماها بخطة القضاء غير انه عاد ليقبل رأى الماوردي في أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم .^(٢)

أما مصطفى الرافعي^(٣) فقد جعل الوجه الأول من وجهي الاتفاق بين الحسبة والقضاء وهو (جواز استدعاء كل من القاضى والمحتسب) من ضمن وظائف المحتسب وسماها القضاء ببعض الدعاوى^(٤) والواقع أن جوهر الاتفاق بين الحسبة والقضاء في هذه المسألة هو أن كلا من القاضى والمحتسب يتلقى الشكاوى مع اختلاف بسيط في نوعية الشكاوى أو الدعاوى ، فالقاضى يتلقى كافة أنواع الشكاوى ، أما المحتسب فانه لا يتلقى الا الشكاوى الخاصة بأمور البخس في الكيل والوزن والغش والتدليس في المبيع أو الثمن والمماطلة وتأخير الديون المستحقة دون سواها .

والجدير بالذكر أن لكل من القاضى والمحتسب طريقته في العمل ضمن حدود سلطانه ، فالمحتسب لا يلتزم باتباع اجراءات التقاضى المعتبرة عند القضاة ، وانما يعمل بطريقة تتناسب ومنصبه كمحتسب فهو لا ينتظر مثلاً حتى ترفع اليه رقعة شكوى وانما يتدخل حال وقوع المنكر ، بعكس القاضى الذى ينتظر أن ترفع اليه الشكاوى والمخاضات .

وقبل الانتقال الى توضيح العلاقة بين الحسبة والمظالم لابد من الاشارة الى أن عددا من الباحثين^(٥) قد ذكروا أن القضاء والحسبة كانا يسندان في بعض الأحيان لرجل واحد

(١) جرونيباوم : حضارة الاسلام ص ٢١٢ ، ٢١٣ . ترجمة : عبد العزيز جاويد ومراجعة عبد العزيز العبادى .

(٢) محمد كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ج٢ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٣) أنظر ترجمة عنه ص ٨١ من هذا البحث .

(٤) الرافعى : حضارة العرب ، ص ١٣٦ - ١٣٨ . وأيضا الرافعى : «نظام الحسبة في الاسلام» مقال بمجلة

الفصل ، العدد ٢٦ لشهر شعبان ١٣٩٩ هـ / يوليو ١٩٧٩ م ص ٦٧ - ٦٨ .

(٥) شلبى : تاريخ النظم القضائية في الاسلام ج ٧ ص ٢٢٨ . كذلك : الخربوطى : الحضارة العربية الاسلامية ص ٤٤ ، ايضا حسن الباشا : دراسات في الحضارة الاسلامية ص ٧٥ .

ولم يذكر هؤلاء الباحثون مصادرهم في اسناد القضاء والحسبة لرجل واحد ولم يرد فيما وصلنا من الشروط الواجب توفرها في من يتولى الحسبة شرط يفيد ضرورة كون المحتسب قاضيا . وان قيل بأن الحسبة قد اسندت الى بعض القضاة في عصور متأخرة فان هذا ليس دليلا على أنها كانت تسند دائما الى القضاة كما يدعى آدم متر .^(١)

أما بالنسبة لعلاقة الحسبة بالمظالم فنجد أن بينها شبه جامع من ناحيتين : أولاها أن كلا منهما مبني على الرهبة والطاعة المستمدة من سلطة السلطان نفسه . أما الناحية الثانية فهي تعرض كل من المحتسب وصاحب المظالم لأسباب المصالح وقيامهما بانكار العدوان الظاهر .^(٢)

والى جانب التشابه الذى أوجزه الماوردى بين الحسبة والمظالم فانه أشار الى أن هناك اختلافا بينهما من ناحيتين أيضا : الناحية الأولى من حيث طبيعة عمل كل منهما فالمظالم هى القضايا التى يعجز عنها القضاء أما الحسبة فانها تختص بما رقه عنه القضاء . ونستخلص من هذا علو رتبة المظالم عن القضاء والحسبة فيجوز لوالى المظالم أن يوقع للقاضى والمحتسب ولا يجوز للقاضى أن يوقع الا للمحتسب كما لا يجوز للأخير أن يوقع لأحدهما .^(٣)

ولعل ماسبق يشير الى مرتبة كل من هذه المؤسسات وأهميتها وعلاقتها ببعضها ... أما وجه الاختلاف الثانى فهو أن من حق صاحب المظالم أن يصدر أحكاما فى حين أنه لاحق للمحتسب فى ذلك .^(٤)

حدود سلطات المحتسب :

تقتضى وظيفة المحتسب المرتكزة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ملازمته للأسواق والطرق واتباع الأعوان المناسبين من عرفاء ونواب وغلما ن ، وبالإضافة الى أمر

(١) آدم متر : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ . ترجمة محمد عبد الهادى ابو ريده .

(٢) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٢٤٢ .

(٣) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٢٤٢ . وأيضا : أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ٢٨٥ .

(٤) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ٢٤٣ . وأيضا : أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ٢٨٥ .

الاحتساب فان للمحتسب حق التأديب والتعزير على قدر المخالفات ^(١) وبناء على ذلك فقد رتب الفقهاء خطوات الاحتساب التى تسبق التعزير ، وغالبا ما يبدأ الاحتساب بالموعظة والارشاد ، فان تكررت المخالفة أو الغش مثلا لجأ المحتسب الى التعزير الذى يتفاوت فى نوعيته تبعاً لقدرة المخالفة وحال المخالف فقد لا يحتاج المحتسب فى تعزير بعض الناس الا خشن القول فقط ^(٢) بينما قد يقتضى الحال أن يلجأ الى الضرب والصفع وحلق الرأس دون اللحية والتشهير وتسويد الوجه والاطافة فى الأسواق على حمار أو جمل . ^(٣)

وقد يكون التعزير بعقوبة واحدة أو بعقوبتين مجتمعتين ^(٤) ، مثل تسويد الوجه والاطافة بالمخالف فى الأسواق أو حلق الرأس والصفع وما الى ذلك من أنواع التعزير التى يرى المحتسب أنها مناسبة على الآ يبالغ بتعزيره أدنى الحدود ^(٥) ذلك أن التعزير غير الحد ، ففى حين يمكن التجاوز عن التعزير فانه لا يجوز العفو عن الحدود البتة . ^(٦)

وعلى المحتسب أن (يفرق الضرب فى التعزير على جميع البدن بعد اتقاء الوجه والمقاتل) . ^(٧)

ومن التعزير المرخص للمحتسب قيامه بصلب المخالف حيا ، ولا يزيد فى صلبه على ثلاثة أيام ولا يمنع فيها من طعام أو شراب ولا من وضوء الصلاة ويصلى بالأيام ويعيد الصلاة اذا أطلق) ^(٨)

كما أنه يجوز فى حالات خاصة للمحتسب أن يسجن بعض المخالفين ، وبما يفهم من نص ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م) بأن السجن لا يكون الا لتارك الصلاة حيث

(١) ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٨٢ .

(٢) ن. م. س. ص ١٨٢ .

(٣) ابن بسام : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ص ٢١١ .

(٤) السنامى : نصاب الاحتساب ، مخطوط ، ورقة ٧ ب ، ٨ ب .

(٥) ابن بسام : نهاية الرتبة ص ٢١١ ، ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٨٢ .

(٦) ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٨٢ .

(٧) ابن طلحة القرشى : العقد الفريد للملك السعيد ص ١٨٢ ، ابن الاخوة : معالم القرية فى احكام الحسبة ص ٢٨٧ .

(٨) ن. م. س.

يقول : (فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس أما القتل فالى غيره) . (١)

وقد أورد ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ / ١٣٥٠م) (٢) نفس النص ولعله اقتبسه ، أما المجيلدى (ت ١٠٩٤هـ / ١٦٨٢م) فقد ذكر أن على المحتسب أن (يوبخ ويزجر ويتوعد ويسجن ويضرب ويعاقب سرا وجهرا ويطوف بعد التثبيت) . (٣)

أما من يقوم بعملية السجن وأين يسجن المحتسب المخالفين فلم تقدم المصادر معلومات حول هذه الأمور . وقد اقترح محمد جمال الدين سرور دون أن يقدم مصادر معلوماته بأن الشرطة هي التي تتولى ذلك الأمر حيث قال : (وكان صاحب الشرطة يتخذ مقره في حاضرة الدولة أو الولاية ويعاونه في كل مدينة (فريق من الجند يخضعون لرئيس منهم ويختص هؤلاء بحفظ الأمن وإقرار النظام وتنفيذ أحكام القضاة والمحتسبين » . (٤) غير أن عبارة (تنفيذ أحكام القضاة والمحتسبين) عامة لم توضح نوعيتها ، ولا الكيفية التي يقوم رجال الشرطة بتنفيذها بها . كما أن قبول هذه الفرضية غير المدعومة بالنصوص سيثير التساؤل عن دور المحتسب وعرفائه ونوابه وأعوانه وغلماؤه وكذلك سياطه وطرابطيره والغاية منها .

وقد ذهب محمد منصور أحمد الى نفس الرأي فقال باعتماد المحتسب على الشرطة في تنفيذ أحكامه غير أنه لم يشر الى مصادر معلوماته مما يوحي باعتماده على سرور . (٥)

ومن خلال استقراء مالدينا من نصوص حول امكانية قيام المحتسب بالسجن ، يمكن القول بأنه كان يستخدم أعوانه في أداء هذه المهمة ولربما كان يسجن في سجن صاحب الشرطة ولعله كان يختص بسجن آخر خاص به ، على أن هذه المسألة لا يمكن أن تخرج

(١) ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكمة الاسلامية ص ١٨ .

(٢) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ص ٢٨٠ .

(٣) المجيلدى : التيسير في أحكام التسعير ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ص ١٠٦ .

(٥) محمد منصور أحمد : الشرق الاوسط في موكب الحضارة ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

عن اطار الفرضيات والاحتمالات دون أن يظهر من النصوص ما يجعل الامكانية متوفرة للاستقرار حول رأى محدد .

وتقتد سلطة المحتسب لتشمل الاحتساب على القضاة في حالة تقصيرهم في أداء ما عليهم من واجبات في ضمان الحقوق والحكم بين المتخاصمين ، وما يجدر ذكره في هذا الصدد احتساب محتسب بغداد ابراهيم بن بطحاء ^(١) على قاضى القضاة ابن حماد ^(٢) عندما رأى الخصوم جلوسا ببابه في هجير الشمس وهو لم يخرج لهم بعد ، فما كان من المحتسب الا أن استدعى حاجب القاضى وقال له : (تقول لقاضى القضاة الخصوم جلوس بالباب وقد بلغتهم الشمس وتأذوا بالانتظار فاما جلست واما أبلغتهم عذرك لينصرفوا ويعودوا اذا زال عذرك وجلست) . ^(٣)

هذا النص يظهر لنا مدى دقة وحساسية منصب المحتسب وابعاد تدخله لتحقيق العدالة وذلك يحتم عليه عدم قبول الهدية أو تلبية أية دعوة ممن يشغلون مناصب كبيرة . ^(٤) مما سبق عرضه تتضح سلطة المحتسب الواسعة الحدود والحصينة ^(٥) والتي لا ينبغي أن تستغل الا للمصالح العام وهكذا فهي لا ترمى للاضرار بشخص أو بفئة لأغراض شخصية أو ما الى ذلك وهي تستمد قوتها من قوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) . ^(٦) ولعل من المناسب أن نختم الحديث عن حدود سلطات المحتسب بالاشارة الى

(١) الماردي : الاحكام السلطانية ص ٢٥٧ .

(٢) هو هارون بن ابراهيم بن حماد بن زيد الازدى العذرى ولد سنة ٢٧٨هـ / ٨٩١م تولى القضاء ببغداد وأضيف اليه القضاء في مدن كثيرة منها قضاء مصر الذى ولى عليه اخوه أحمد ، توفى هارون سنة ٣٢٨هـ / ٩٣٩م . انظر الكندى : الولاة وكتاب القضاة ص ٥٣٥ .

(٣) ابن طلحة القرشى : المقد الفريد للملك السعيد ص ١٨٢ .

(٤) السنامى : نصاب الاحتساب ، مخطوطة ، ورقة ٢٠ ب ، ٢١ أ .

(٥) الشككة : معالم الحضارة الاسلامية ص ٨٦ ، ٧٨ .

(٦) قرآن كريم ، سورة آل عمران ، اية ١٠٤ .

مسألتين لهما ارتباط مباشر بتلك السلطات أولهما مسألة التجسس لكشف المنكر ، وثانيهما مسألة التسعير .

أما مسألة التجسس لكشف المنكر فإن الله عز وجل قد نهى في كتابه العزيز عن التجسس في قوله تعالى : (ولا تجسسوا) ^(١) كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار الى عدم جواز التجسس لكشف المنكر حيث قال عليه الصلاة والسلام (أيها الناس قد أن لكم أن تنتهوا عن حدود الله . من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يبدى لنا صفحته نقم عليه كتاب الله) . ^(٢)

وقد اتفق العلماء والفقهاء على عدم جواز التجسس والاحتساب على الأمور الظاهرة يقول الامام الماوردي : (واما ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يتجسس عنها ولا أن يهتك الأستار حذرا من الاستتار بها) ^(٣) ثم استدل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى سبقت الاشارة اليه .

ولكنه يميز للمحتسب التجسس في حالة واحدة وهى أن (يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا بامرأة ليزنى بها أو برجل ليقتله ، فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات) . ^(٤)

ويقول الامام الغزالي عدم جواز التجسس حيث يقول بأن على المحتسب أن يحتسب على (كل منكر موجود في الحال ظاهر للمحتسب بغير تجسس) ^(٥) كذلك المجيلدى حيث يقول بأنه ليس للمحتسب (أن يتسور دار قوم اذا اتهمهم بمعصية ما لم ترتفع فيها أصوات الملاحى والمناكر) . ^(٦)

(١) قرآن كريم : سورة الحجرات آية ١٢ .

(٢) الامام مالك : الموطأ ج ٢ ص ٨٢٥ طبعة ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .

(٣) الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٥٢ .

(٤) ن. م. س. ص ٢٥٢ .

(٥) الغزالي : احياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٦) المجيلدى : التيسير ص ٤٥ ، ٤٦ .

وبناء على ماسبق من الكتاب والسنة وآراء الفقهاء يمكن القول بأن التجسس من الأمور التي لا يجوز للمحتسب اتباعها طالما كانت قاعدة الاحتساب تتمثل في التعريف الواضح الشامل لها وهو : الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله .

أما مسألة التسعير وهل يسعر المحتسب أم لا يجوز له ذلك ؟ فانها مسألة كانت موضع نقاش بين الفقهاء ، وان قال معظمهم بعدم جواز التسعير مستدلين بحديث نبوى شريف عن أنس بن مالك قال : غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يارسول الله قد غلا السعر فسررنا فقال : (ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال) ^(١) وفي رواية أخرى (لاتسعروا فان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر) . ^(٢)

وقد أجاز بعض الفقهاء التسعير عند وجود الاحتكار لأقوات الناس ^(٣) واستدلوا بحديث نبوى رواه عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجذام والافلاس ^(٤)) وقوله أيضا (لا يحتكر الا خاطيء ^(٥)) ثم قوله : عليه الصلاة والسلام (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ^(٦)) .

يقول ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م) معلقا على جواز التسعير في حالة الاحتكار : (ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز . فاذا تضمن ظلم الناس واکراههم بغير حق على البيع بشمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح

(١) أبوداود : السنن ج ٣ ص ٢٧٢ . ابن ماجه : السنن ج ٢ ص ٧٤١ ، ٧٤٢ . وأيضاً : ابن العري : عارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذى ج ٦ ص ٥٣ .

(٢) الترمذى : كتاب البيوع ج ٣ ص ٦٠٥ . ابن ماجه : السنن ج ٢ ص ١٣٢٧ . أبوداود : السنن ج ٣ ص ٢٧٢

(٣) ابن بسم : نهاية الرتبة ص ١٨ .

(٤) ابن ماجه : السنن ج ٢ ص ٧٢٩ .

(٥) صحيح مسلم : ج ٣ ص ١٢٢٨ . أبوداود : السنن ج ٣ ص ٢٧١ . ابن ماجه : السنن ج ٢ ص ٧٢٨ . صحيح الترمذى : كتاب البيوع ج ٣ ، ص ٥٦٧ .

(٦) ابن ماجه : السنن ج ٢ ص ٧٢٨ . الدارمى : السنن ج ٢ ص ٢٤٩ .

الله لهم فهو حرام . وإذا تضمن العدل بين الناس مثل اكراههم على مايجب عليهم من المعارضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب (١) .

وقد دلت على القسم الأول بعدم جواز التسعير بحديث أنس بن مالك الذى سبقت الإشارة اليه ثم قال : (فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر - اما لقلّة الشيء ، واما لكثرة الخلق - فهذا الى الله . فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها اكراه بغير حق) . (٢)

أما عن القسم الثانى المتضمن جواز التسعير فى بعض الأحيان فيقول : (وأما الثانى فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب لهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة) . (٣)
وقد اتفق ابن قيم الجوزية رحمه الله (ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م) مع ابن تيمية فى كل مايتعلق بمسألة التسعير . (٤)

والجدير بالذكر هنا انه من واجبات المحتسب التحرى عن السلع التى تخفى من الأسواق ، والعمل على اظهارها ومنع احتكارها والتدخل لمنع ارتفاع اسعار البضائع ارتفاعا فاحشا خاصة تلك التى يحتاجها الناس نتيجة الاحتكار (٥) .

وقد كان من حق المحتسب ان يتدخل احيانا فى شؤون النقد وامور الصرافة فيأمر الصيارفة بمعايرة موازينهم وصنجهم ، يقول السبكي : « ومن مهمات المحتسب لاسيا فى بلاد الشام امران ارتباطا به احدهما : النقود من الذهب والفضة المضرويين ولا يخفى ان فى زغلها هلاك اموال البشر فعليه اعتبار العيار بحك النظر والتثبت فى سكة المسلمين » . (٦)

(١) ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) ن . م . س . ص ٢٥ .

(٣) ن . م . س . ص ٢٥ .

(٤) ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية ص ٢٨٥ - ٢٨٧ .

(٥) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٦) السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٤٩ .

— وهناك اشارة مع تأخرها (٢٧١هـ / ٨٨٤م) عن فترة البحث الا انها تفيد في توضيح شكل تدخل المحتسب في شؤون النقد حيث الزم هارون بن ابراهيم الهاشمي المحتسب اهل بغداد بان يتعاملوا بالفلوس ، فتعاملوا بها عن كره منهم ثم تركوها .^(١) .
وكان المحتسب يقوم بمعايرة موازين وصنح الصيارفة وكافة اهل السوق بدار العيار ، بل ان اشرافه على دار العيار كان يتضمن معايرته لما يعمل في هذه الدار من ادوات العيار والقياس ، فان كانت صحيحة وسليمة اجازها والا امر بصنع غيرها ، يقول المقرئ : « وكان للعيار مكان يعرف بدار العيار تعير فيه الموازين باسرها وجميع الصنح وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطاني فيما يحتاج اليه من الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات واجر الصناع والمشرفين ونحوهم ، ويحضر المحتسب او نائبه الى هذه الدار ليعير المعمول فيها بحضوره فان صح ذلك امضاه والا امر باعادة عمله حتى يصح » .^(٢) .

وخلاصة القول في موضوع التسعير ان تحديد سعر معين امر فيه ضربان :
* ضرب لا يجوز فعله لأنه ظلم وهو اكراه الناس بغير حق على البيع بثمان لا يرضونه .
* والضرب الثاني : جائز فعله في حالة الاحتكار او الامتناع عن البيع الا لأناس معينين وبأسعار معينة^(٣) .



(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٣٦٦

(٢) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٤٢ ، ٣٤٣

(٣) ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

جـ - التوسع الحاصل في تعيين المحتسبين .

ان ضرورة وجود المحتسب تنبع من مدى فهم وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن امره سبحانه وتعالى في كتابه الكريم (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر والتك هم المفلحون)^(١) .

ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير منفذ لأوامر الله عز وجل فكان يطبق في حياته مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل مجال من مجالات الحياة نستدل على ذلك من فحوصنا للسيرة النبوية وتعمقنا في الكيفية التي علم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم المجتمع الاسلامي اسس الرسوخ والبقاء . ومن حديث الطعام الذي اصابه المطر^(٢) تظهر اللبنة الأولى في الحسبة على السوق ويستعمل صلى الله عليه وسلم سعيد بن سعيد بن العاص بن امية «^(٣) على سوق مكة بعد الفتح^(٤)» ، ربما ان الحسبة قاعده من قواعد الأمور الدينية^(٥) فقد باشرها خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بانفسهم وولوا على السوق عمالا من قبلهم ، فنجد ان كلا من عمر وعثمان وعلى

(١) قرآن كريم : سورة ال عمران اية ١٠٤

(٢) الكتاني : التراتيب الادارية ج ١ ص ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٣) له ترجمة في هامش رقم ١ ص ٤٨ من هذا البحث

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٢ ص ١٤٥

(٥) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ . ابن الأخوة : معالم القرية ص ٥١ التويري : نهاية

الارب ج ٦ ص ٢٩١

رضوان الله عليهم اجمعين قد باشر مراقبة السوق بنفسه ^(١) ومنهم من ولى عمالا على السوق ^(٢) واستمر الاهتمام بامر مؤسسة الحسبة في العصر الأموي خاصة بعد ان تطور المجتمع الاسلامي وتعددت احتياجاته ، ويشير الطبرى في تاريخه الى ان الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ / ٧٠٥ - ٧١٤ م) كان « ير بالقبال فيقف عليه فيأخذ حزمة البقل فيقول بكم هذه فيقول بفلس فيقول زد فيها » ^(٣) ولعل في النص دلالة واضحة على مرور الوليد بالأسواق متفقدا .

كما ان هناك اشارات عدة الى عمال الأسواق خلال العصر الأموي مما يدل على اهتمام الخلفاء ونوابهم بمؤسسة الحسبة . ^(٤)

أما اول ذكر للمحتسبين في العصر العباسي فهو ذكر (عاصم بن سليمان الأحول) ت ١٤٢ / ١٤١ هـ - ٧٥٩ / ٧٥٨ م) حيث اورد ابن سعد انه كان بالكوفة على الحسبة في المكايل والارزاق ، والمرجح ان يكون ذلك زمن خلافة أبي العباس السفاح (١٣٢ - ١٣٦ هـ / ٧٥٠ - ٧٥٤ م) حيث انه يشير الى ان عاصم كان قاضيا بالمدائن في خلافة ابي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ / ٧٥٤ - ٧٧٥ م) . ^(٥)

ويبدو ان العوام بن حوشب قد تولى الحسبة في اواسط زمن خلافة ابي جعفر المنصور فقد توفى العوام سنة ١٤٨ هـ / ٧٦٥ م وهناك اشارات الى انه كان صاحب امر بالمعروف ونهى عن المنكر ^(٦) . ثم ترد النصوص بأخبار (أبي زكريا يحيى بن عبد الله) محتسب

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨ . ابن كثير : البداية والنهاية ج ٨ ص ٥ . السيوطي :

تاريخ الخلفاء ص ١٢٩

(٢) البلاذري : انساب الأشراف ج ٥ ص ٤٧ ابن عبد البر : الاستيعاب ، القسم الرابع ص ١٨٦٨ ، ١٩٦٩ وايضا ص ٤٧ من هذا البحث ..

(٣) الطبرى : تاريخ الرسل ج ٥ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦

(٤) ابن سعد : الطبقات ، ج ٧ ص ٢٥٦ وايضا : ص ٤٩ من هذا البحث

(٥) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢٥٦ وانظر ايضا ص ٥٤ من هذا البحث .

(٦) بحشل : تاريخ واسط ص ١١٤ (هامش رقم ٦٥) ابن العباد : شذرات الذهب ج ١ ص ٢٢٤ .

بغداد الذى قتله المنصور سنة ١٥٧هـ - ٧٧٣م لأسباب عدة اوردھا الطبرى وقد سبقت الاشارة اليھا . (١)

وتقل الاشارات في النصوص للمحتسين خلال الفترة التالية لعهد ابى جعفر المنصور ويبدو ان ذلك عائد الى اهتمام المؤرخين بالأحداث السياسية على ساحة الدولة الاسلامية ، ولكن قلة الاشارات ليست دليلا على عدم استمرارية هذه الوظيفة في الدولة الاسلامية حيث سبق ان اشرنا (٢) الى ان انفتاح الدولة الاسلامية على العالم المجاور لها ادى الى اثناء الصناعة والتجارة بعناصر جديدة تحمل معها اعرافا وتقاليده جديدة تحتاج بالضرورة الى وجود العامل المنظم والمشرف المنسق وهذا ما كان متوفرا بالفعل في وظيفة الحسبة وحتم استمراريتهما عبر العصور الاسلامية المختلفة .

ومما يعكس لنا استمرارية هذه المؤسسة ، الاهتمام بالمحتسين الذى يظهر من خلال تقسيم اصحاب المظالم والحسبة واسواق الرقيق والعيار والموارث الى طبقتين، وكل طبقة لها خطاب معين تخاطب به حيث تخاطب الطبقة الأولى بـ « أكرمك الله وابقاك واتم نعمته عليك وأدامها لك » وتخاطب الثانية بـ « حفظك الله تعالى وامتع بك » (٣) ولعل ظهور دياجة خاصة بتعيين المحتسين في الكتب الادارية التعليمية خير دليل على التوسع الحاصل في تعيين المحتسين فقد قدم لنا القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م) (٤) توقيعا بتعيين محتسب للنظر في الحسبة بالشام ..

ثم ان هناك موضوعا آخر يدلنا على مدى الاهتمام بالحسبة والمحتسب ، فالدارس لتطور المؤلفات عن الحسبة وما افرد لها من كتب لابد وان يستنتج مدى ما لقيه هذا الموضوع من عناية ، فبعد ان كانت الحسبة تجمل ضمن مباحث الكتب الفقهية صارت لها مؤلفات متخصصة لابرار موضوع الحسبة ولبيان اهمية هذه المؤسسة ومن هذه الكتب :

(١) الطبرى : تاريخ الرسل : ج ٧ ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ وايضا ص ٥٤ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٨٨ من هذا البحث

(٣) الصامى : الوزراء ص ١٧٦

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٢ ص ٣٣٧ - ٣٣٩ انظر الملحق رقم ٣

كتاب (احكام السوق) ^(١) ليحيى بن عمر الأندلسى (ت ٢٨٩هـ / ٩٠١م) وكتاب (الاحتساب) ^(٢) للامام الناطق بالحق الناصر للحق الأطروش (ت حوالى ٣٠٤هـ / ٩١٦م) وكتاب (نهاية الرتبة فى طلب الحسبة) ^(٣) لعبد الرحمن بن نصر الشيزرى (ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م) وكتاب (نهاية الرتبة فى طلب الحسبة) ^(٤) لابن بسام المحتسب الذى ربما عاش فى القرن السابع او الثامن الهجرى ذلك ان اقدم النسخ التى وصلتنا من مخطوطته ترجع الى سنة ٨٤٤هـ وهى ليست بخط المؤلف . ^(٥) .

ولن نجانب الصواب لو جعلنا كتاب (معالم القرية فى احكام الحسبة) ^(٦) لمحمد ابن الأخوة القرشى (٧٢٩هـ / ١٣٢٩م) على رأس قائمة ما ذكرناه من مصادر ذلك ، لأنه من الكتب المتأخرة التى ظهر فيها التركيز بشكل مباشر على الحسبة والمحتسب .

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة الى التوسع الحاصل فى محتويات كتب الحسبة هذا التوسع الذى يعكس دون ريب اتساع اختصاصات المحتسب بنفس الطريقة التى تعكس فيها تطور المجتمع الاسلامى ويمكن للباحث فى هذه المصادر ان يدرك طبيعة هذا التطور ..



-
- (١) محمود على مكى : مقال « كتاب احكام السوق » بصحيفة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية بمديرد الجزء الرابع لعام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ، ص ٩٩ - ١٠٢
- (٢) السامرائى : المؤسسات الادارية فى الدولة العباسية ص ٣٠٩ ، ٣١٠
- (٣) الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة تحقيق السيد الباز العرينى نشر دار الثقافة ببيروت .
- (٤) ابن بسام : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائى طبعة ١٩٦٨م .
- (٥) ابن بسام : نهاية الرتبة مقدمة المحقق ص . ج .
- (٦) ابن الأخوة : معالم القرية فى احكام الحسبة ، تحقيق محمد شعبان وصديق الطيغى ، طبعة ١٩٧٦م .

الفصل الثالث

أثر نظام الاحتساب في توجيه الحرف والأصناف وتنظيم الصناعات

- * ظهور العرافة بين الحرفيين والصناع .
- * تطور نظام الأصناف ومدى تدخل المحتسب .
- * ظهور الكتب التعليمية لفرض توضيح دور المحتسب ومساعدته في الكشف عن الغش والتدليس

أثر نظام الاحتساب في توجيه الحرف والأصناف وتنظيم الصناعات

ازدهرت الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية وخاصة في الأمصار التي تأسست ثم تمت ولعبت دورا هاما في حياة الازدهار والاستقرار الحضارى التي عاشتها الدولة الإسلامية .

ولما كانت الدولة الإسلامية المترامية الأطراف تضم بين جنباتها شعوبا ذات تقاليد متنوعة واعراف محلية متعددة ، فقد نقلت الأعداد الكبيرة من الصناعات واصحاب الحرف والتجار تلك التقاليد والأعراف معها الى الأمصار التي هاجرت اليها ، مما أدى الى ظهور نوع من التصادم بين مبادئ الدين الإسلامى الحنيف وبين تلك التقاليد والأعراف .

وقد تنبه المسؤولون عن ادارة الدولة الإسلامية الى خطورة هذا التناقض بين المبادئ الإسلامية وتقاليد واعراف اولئك الصناعات والحرفيين فسعوا الى اتخاذ الخطوات اللازمة لايجاد التوافق والتنظيم السليم ، وقد اباح الفقهاء بقاء بعض تلك التقاليد والأعراف التى لا تتعارض ومبادئ الدين الحنيف ، وكمثال على ذلك اقرار شريح للغزاليين بالاحتفاظ بسنتهم الأعجمية فيما بينهم ما دامت لا تتعارض وروح الدعوة الإسلامية^(١) .

وضمانا لمصلحة الدولة الإسلامية وتحديد علاقتها بالصناعات والحرفيين كان لابد من إيجاد من يشرف ويراقب ويوجه ، ولما كان اهل الحرف والأصناف والصناعات يتركزون في الأسواق فقد أصبح من البديهي ان يلعب المحتسب دورا واضحا في الرقابة والاشراف على

(١) العلى : مقدمة كتاب « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » لابن بسام ص . ن .

الحرف والأصناف والاهتمام بالصناعات وتنظيمها ، حيث اقتضت حاجة تنظيم السوق الى تجمع اهل كل صنف ^(١) وحرفة في منطقة خاصة بهم .
وبالامكان متابعة تأثير الاحتساب في توجيه الحرف والأصناف وتنظيم الصناعات في ظاهرتين متميزتين : اولاهما ظهور العرفاء بين الحرفيين والصناع وتبلور دورهم بوضوح ، وثانيتهما تطور الأصناف وابعاد تدخل المحتسب وحدوده ، اضافة الى ان ظهور كتب الحسبة كان لغرض تعليمي يرمى الى ابراز وتوضيح دور المحتسب ووسائله في الكشف عن الغش والتدليس .



(١) الصنف : هو النوع والضرب من الشيء . يقال صنف وصنف من المتاع لغتان والجمع اصناف وصنوف ، انظر : ابن منظور : لسان العرب ج ٩ ص ١٩٨ (مادة صنف)

* ظهور العرافة بين الحرفيين والصناع .

ليس بإمكاننا تحديد الزمن الذى ظهرت فيه العرافة بين الصناع والحرفيين ، ولكن يبدو ان ازدياد اهمية الأسواق وتجمع اهل كل صنف او صناعة في سوق خاصة ادى الى ظهور نظام العرافة .

وقد ذكر الأستاذ الدورى نقلا عن وكيع وجود « عريف على سوق السنانير في الكوفة وعريف على سوق الدجاج »^(١) ، ولما عدنا الى اخبار القضاة بغية التدقيق ومحاولة استنتاج زمن تقريبي لظهور العرافة تبين انه لا وجود لما اشار اليه الأستاذ الدورى على الرغم من اعتمادنا نفس الطبعة التى اعتمدها وربما كانت العجالة هى التى جعلت المؤلف ينسب تلك الاشارة الى وكيع .

وعليه فانه من المحتمل ان تكون العرافة قد ظهرت مع تأسيس الأمصار والاستقرار الذى صاحب ذلك .

اما عن الشروط الواجب توافرها في العريف فان المصادر تقدم معلومات وافية عن الشروط العامة الواجب توفرها فيه ، هذا اضافة الى الصفات الخاصة بعريف كل صنف من الأصناف ، ونستخلص من المصادر ان العريف ينبغي ان يكون موضع ثقة من اهل الصناعة او الحرفة عارفا بخفاياها ملما بكل ما يتعلق بها من امور الغش والتدليس^(٢) .

(١) الدورى : « نشوء الأصناف والحرف في الاسلام » مقال بمجلة كلية آداب بغداد ، العدد الأول ، لعام ١٩٥٩م ص ١٣٩ .

(٢) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ١٢ . ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٨

والظاهر ان الابتعاد عن عصر الاسلام الأول من جهة واختلاط الناس ببعضهم مع اختلاف قوة اعتقادهم من جهة اخرى ادى الى ظهور الغش والتدليس في البيوع خلافا لقوله عليه الصلاة والسلام (من غشنا فليس منا) (١) .

ويبدو ان المهمة الرئيسية للعريف هي مساعدة المحتسب في الكشف عن مختلف انواع الغشوش التي يمارسها ارباب حرفة ما .

وقد اشار كل من الشيزرى وابن بسام المحتسب الى انه ينبغي للمحتسب ان يجعل له على أهل كل صنعة عريفا من صالح اهلها خبيرا بصناعتهم بصيرا بغشهم وتدليسهم مشهورا بالثقة والأمانة . (٢)

وفما يلي بعض الاشارات الى اختصاصات العرفاء حسب ما وردت في اقدم الكتب المنشورة عن الحسبة :

من اختصاصات عريف الجزارين ان يراعى عدم قيام الجزارين بنفخ اللحم بعد السليخ لأن نكهة الآدمى تغير اللحم وتزفره (٣) بالإضافة الى قيامه بمراقبة كل الأمور المتعلقة بعملية الذبح والسليخ ونظافة ادوات الجزارة .

ومن اختصاصات عريف الهرائسين مراعاة نظافة اللحم وخلوه من الغدد والعروق والجلود قبل نقه في الماء والملح مدة طويلة ، وعليه حضور عملية انزال اللحم في القدور وختمها بخاتم المحتسب بعد خاتمه « فاذا كان وقت السحر حضر العريف وكسر الخاتم وهرسوها بحضرة العريف لئلا يشيلوا اللحم منها ويعيدوه اليها من الغد ، فأكثرهم يفعل ذلك ، اذا لم يختم القدور » (٤) .

ولكثر غش النقانقين فان من الاولى ان تكون مواضعهم التي يصنعون فيها النقانق بقرب دكة المحتسب لتسهيل مراقبتهم ، ومن اختصاصات عريفهم ألا يخلط البصل والأبازير والتوابل باللحم الا بحضرته ليعلم مقداره بالوزن (٥) .

(١) ابن حنبل : المسند م ٢ ص ٥٠

(٢) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ١٢ . ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٨ .

(٣) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ٢٧ .

(٤) ن ٢٠٠ ص ٣٦ . ابن بسام : نهاية الرتبة ص ٣٩ .

(٥) الشيزرى : نهاية الرتبة ص ٣٨ .

وبما ذكر عن عريف الحلوانيين انه يجب عليه عدم تمكينهم من زيادة كمية النشا للحلاوة ، ولعل كثرة الغش في هذه الصنعة تحتم وجود عريف من اهل الصنعة على علم بمعايش الحلوانيين . (١) .

أما عريف الحاكاة فعليه مراقبة كافة الأساليب التي يتبعها الحاكاة في غش الثياب ويلاحظ أنه في حالة شكوى الزبون يقوم المحتسب بعرض الثوب على العريف للبت ، وهذا مما يدل على ضرورة كون العريف من اهل الصنعة التي يعين عليها عريفا . (٢) .
والجدير بالذكر أن ابن بسام المحتسب قد توسع اكثر من الشيزرى في ذكر اختصاصات العرفاء على الرغم من ترجيح نقله لمعظم المادة الواردة في كتاب الشيزرى .

يذكر ابن بسام أنه من جملة اختصاصات عريف الخبازين اعداد سجل باسمائهم وعدتهم والحرص على النظافة العامة في أدوات العمل المستعملة في العجن والخبز ، والاهتمام بنوعية ملابس العجائين وحالة الأفران وحوانيت بيع الخبز . (٣) .

أما عريف السقائين فمهمته مراقبة نوعية ماء السقاية وقربها التي يجب أن تخلو من الرائحة التي تخلفها الدباغة ، أما بالنسبة للسقائين انفسهم فمن اختصاص العريف أن يأمرهم بنظافة ملابسهم وستر عوراتهم ونظافة أزيارهم وأكوازهم . (٤) .

ومن اختصاصات عريف الرواسين التأكد من عملية سمط الرؤوس والأكارع وخلوها من الشعر وسائر الأوساخ ، كذلك التأكد من عدم بيع الكاسد منها في اليوم الثاني . (٥)
أما الطباقون فأهم اختصاصات عريفهم مطالبتهم بنظافة آلاتهم كلها وغسلها كل يوم بالماء الحار والأشنان . (٦) .

(١) ن . م . س . ص ٤٠ .

(٢) ن . م . س . ص ٦٥ ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٣٥ .

(٣) ابن بسام : نهاية الرتبة ص ٢١ .

(٤) ن . م . س . ص ٢٥ .

(٥) ن . م . س . ص ٤٣ .

(٦) ن . م . س . ص ٤٤ .

ومثله عريف صانعى هرايس التمر ومطبوخ العدس .^(١)

ويجب على عريف الباقلايين أى الفوالين أن يمنعهم من عمل الفول والحمص المسوس وعدم خلط الباثت بالجديد .^(٢)

أما عريف السماكين فواجبه منع اهل هذه الحرفة من بيع السمك الفاسد الذى تقذفه الأمواج ميتا من شدة البرد .^(٣)

ويقوم عريف قلائى السمك وسمك الطاجن بمراقبة نوعية زيت القلى والتوابل المستعملة فى تتبيل السمك قبل قليه ، اضافة الى اشرافه على نظافة المكان والأوانى المستعملة فى هذه الحرفة .^(٤)

والملاحظ أن عرفاء المهن المتعلقة بأرواح الناس لهم صفات خاصة ، ومن أهمها ان يكونوا ممن مارسوا تلك المهن ومن هؤلاء العرفاء عريف الصيادلة^(٥) ، وعريف الأطباء^(٦) ، وعريف الفصادين^(٧) وعريف الكحالين الذى يجب أن يكون عالما بأمراض العيون وكيفية تشخيصها وعلاجها ، لأنه بنفسه يقوم بامتحان أهل هذه الحرفة واقرار الصالحين منهم والرفع للمحتسب عن لا يصلحون ليمنعهم من التعرض لأعين الناس .^(٨)

كذلك الأمر بالنسبة لعريف المجبرين^(٩) ، وعريف الجراثيين .^(١٠)

(١) ن . م . س . ص ٥٠ .

(٢) ن . م . س . ص ٥١ .

(٣) ابن بسام - نهاية الرتبة ص ٥٣ .

(٤) ن . م . س . ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٥) ن . م . س . ص ٨٥ .

(٦) ن . م . س . ص ١٠٨ .

(٧) ن . م . س . ص ١١٠ .

(٨) ن . م . س . ص ١١٩ .

(٩) ن . م . س . ص ١٢١ .

(١٠) ن . م . س . ص ١٢٢ .

ومن ضمن عرفاء المهن المتعلقة بالحياة اليومية للناس عريف الأساكفة وصانعى الأخفاف وهو مسؤول عن مراقبة نوعية الجلود المستعملة فى هذه الصناعة وعليه منعهم من اصلاح العتيق من الاخفاف وتطريته ثم بيعه على أنه جديد وما الى ذلك من حيل هذه الصنعة . (١) .

أما عريف النحاسين باعة الدواب فيجب أن يكون بصيرا بعلم البيطرة حتى يكون عالما بعيوب الدواب ، ومن اختصاصاته تحليف اهل هذه الصنعة بعدم اخفاء العيوب عن المشترين . (٢) .

نلاحظ من العرض السابق مدى اهمية العريف كمساعد ومعين للمحتسب فى أداء مهمة الاحتساب وذلك فى الكشف عن مختلف انواع الغشوش والتدليس التى يمارسها ارباب حرفة ما ، لذا كان لزاما وجود عريف لأهل كل حرفة او صنف .



(١) ن . م . س . ، ص ١٣٠ .

(٢) ابن بسام : نهاية الرتبة ص ١٥٣ .

* تطور نظام الأصناف ومدى ترفل المحتسب .

لا شك أن تطور المجتمع الاسلامى وازدياد الاهتمام بالاسواق كما أسلفنا أديا الى تطور الحرف والأصناف ، وخير دليل على ذلك تعدد الأبواب التى اوردتها كتب الحسبة ، فنلاحظ مثلا وجود اربعين بابا فى كتاب الشيزرى ^(١) ، ثم مائة وثمانية عشر بابا فى كتاب ابن بسام ^(٢) فعلى الرغم من تشابه المادة بينه وبين كتاب الشيزرى الا أن ابن بسام اضاف فى بعض الأحيان معلومات لا نجدها فى الشيزرى . ^(٣)

ويقدم لنا ابن الأخوة « ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م » ^(٤) فى معالم القرية تجربة جديدة للاحتساب عن فترة لها صفاتها وبميزاتها وانعكست هذه الصفات والمميزات فى الثمانية والستين بابا التى يحمل كل منها اسم حرفة من الحرف .

وهذا النوع من الكتب يعكس لنا تطور الأصناف ومدى تدخل المحتسب فى تنظيم ومراقبة هذه الأصناف ، ويتركز واجب المحتسب تجاه اهل الحرف والأصناف فى مراقبة الدقة والجودة فى الصناعة والحاسبة عن كل غش او تدليس فى السلعة ، وللمحتسب حق التدخل فى تحديد كفاءة الحرفيين والصناع انفسهم حيث يقوم بمساعدة العرفاء فى بعض الأحيان بامتحان ارباب الحرف والأصناف ومعرفة مدى اتقانهم لصنعتهم وخبرتهم فيها .

(١) الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، نشر وتحقيق السيد الباز العرينى دار الثقافة بيروت .

(٢) ابن بسام : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائى ، طبعة ١٩٦٨ .

(٣) ن . م . س ، « مقدمة المحقق » ص هـ .

(٤) ابن الاخوة : معالم القرية فى احكام الحسبة ، تحقيق محمد شعبان وصديق الطيمى ، طبعة ١٩٧٦ م .

ونقلا عن مخطوطة « الذخاير والتحف في بير الصنائع والحرف »^(١) المجهولة المؤلف ذكر^(٢) أن الخليفة هارون الرشيد أمر بامتحان شيوخ الأصناف ، كشيخ العطارين ، والحاکة وغيرهم وكانوا نحو من ثلاثة وسبعين شيخا فمن ثبتت جدارته ابقاه ومن لم تثبت عزله وولى غيره . وان صح هذا فهو دليل على اهتمام الخلفاء بأمور السوق واهل السوق .

واخيرا . لا بد من الاشارة الى مسألة مهمة لها دلالتها في التطورات التي طرأت على الحرف والأصناف ، وهي ظهور ما يسمى بالنقابات وهي كما يبدو رابطة تضم كلّ المنتمين الى حرفة من الحرف ، ولكل نقابة رئيس يسمى « نقيبا » ، ويشير احد المستشرقين^(٣) الى اهمية النقابة في الحياة الاسلامية ودورها في التأثير المباشر المؤكد في المدينة الاسلامية ، الى درجة انها كانت « أى المدينة الاسلامية » تؤسس وفقا لحاجات اصحاب الحرف ، ونرى هذا المستشرق يجمع المدن من مراكز الى جاوه فيقول : « فنرى أن المدن الاسلامية من مراكز الى جاوه ظهرت بتاتل عجيب متمركزة حول ثلاث او اربع نقاط اساسية ، فأول نقطة هي سوق الصرافين ونجد حواله جامعى المكوس ، ثم دار الضرب » ان وجدت هناك واحدة « ثم سوق المزايده ثم المحتسب ، وهو ملاحظ السوق وهنا نجد المحالين ايضا »^(٤) .

والواقع أن رأى المستشرق لويس^(٥) هذا ليس بالرأى الصائب لأن المدن الاسلامية كانت تخطط على اساس الانطلاق من المركز الذى هو المسجد الجامع ثم القصر او دار الامارة تحيط بها ساحة تليها الاسواق والأرباع ثم الشوارع والحوارى والأسوار

(١) مجهول ؟ : الذخاير والتحف ... مخطوط ، نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة غوتا تحت رقم ٩٠٣ عربيات ،

(٢) الشيخلى : الأصناف في العصر العباسى ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) لويس : « النقابات الاسلامية » مقال بمجلة الرسالة ، عدد ٣٥٥ ، السنة الثامنة ١٩٤٠ م ص ٦٩٦ .

(٤) ن . م . س . ص ٦٩٦ .

(٥) كتب برنارد لويس مقاله هذا عام ١٩٤٠ م عندما كان يعمل ضابطا للمخابرات البريطانية في مقر البعثة في القاهرة ، ورأيه في الواقع لا يمثل رأى العالم الخبير في ذلك الوقت على اية حال . وقد أوردنا هذه المعلومات لاجلاء الالتباس على القارئ نظرا لما لهذا المستشرق اليهودى الصهيونى من آراء لها وزنها في الدراسات الاستشراقية الحديثة . انظر : **the international who,s who forty first edition; 1977 — 78.p. 999.**

فالتحصينات ، والأمثلة على ذلك كثيرة فلدينا الكوفة والبصرة وبغداد وجميعها بنيت وأُسست وفق التصميم الآنف الذكر .

ولم تكن النقابة الاسلامية لتؤثر في خطط المدن الاسلامية بل انها هي التي كانت تتأثر بمقتضيات الضرورة وحاجات المدينة الاسلامية ، ولنا خير مثال على ذلك فيما حدث في عهد ابي جعفر المنصور عندما استشعر الخطر من وجود الأسواق داخل اسوار بغداد نتيجة قيام أبي زكريا المحتسب باستغواء بعض العامة وإحداث الشغب مما أدى إلى امر المنصور بقتله ونقل الأسواق الى الكرخ .^(١)

ثم ان كاتب المقال قد أدرج الحمالين ضمن منطقة المحتسب ولم يذكر لنا ما هي العلاقة بينهما حيث انه لم يتوفر فيما لدينا من نصوص ما يشير الى ما ذهب اليه كاتب المقال ، فدكة المحتسب العالية والتي تمثل مقرا له غالبا ما تكون في مكان ظاهر من السوق حتى تسهل عملية المراقبة منها ويسهل على التجار واهل الحرف رؤيتها .^(٢)



(١) الطبرى : تاريخ الرسل جـ ٧ ص ٦٥٣ ، ٦٥٤ وأنظر ص ٥٤ من هذا البحث .

(٢) السامرائي : المؤسسات الادارية ص ٣٣٠ .

* ظهور الكتب التعليمية لفرض توضيح دور المحتسب ومساعدته في الكشف عن الغش والتدليس

ان المتتبع للاحداث السياسية في الدولة الاسلامية وتطورها وانعكاساتها على المجتمع الاسلامي ، لابد أن يجد المبرر الكافي لظهور هذه المؤلفات في الحسبة ، في البداية على شكل مؤلفات فقهية ، ثم مؤلفات تعليمية متخصصة في الحسبة بغرض توضيح دور المحتسب ومساعدته في الكشف عن الغش والتدليس في مختلف أنواع الحرف والأصناف المعروفة في تلك الأزمنة .

ويبرر الامام الماوردي رحمه الله « ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م » التأليف في الحسبة بقوله : « والحسبة من قواعد الأمور الدينية وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ، ولكن لما اعرض عنها السلطان وندب لها من هان وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشا لان أمرها وهان على الناس خطرها ، وليس اذا وقع الاخلال بقاعدة سقط حكمها ، وقد اغفل الفقهاء عن احكامها ما لم يجز الاخلال به ، وان كان اكثر كتابنا هذا يشمل على ما قد اغفله الفقهاء او قصروا فيه فذكرنا ما اغفلوه واستوفينا ما قصروا فيه » (١) .

ومن ثنابا النص تظهر الاسباب التي دعت الى التأليف في موضوع الحسبة لارشاد المجتمع الاسلامي الى جادة الأمور ولتبصير المحتسب بماله وما عليه من حقوق تجاه المجتمع الاسلامي . وقد تشابهت محتويات هذه الكتب لسببين : الأول هو انها جميعها تهدف الى تدريب وتعليم المحتسب ، والثاني هو انها الفت في مجتمع واحد تسوده نفس

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ٢٥٨ ، ٢٥٩ ر

القيم والأفكار والمشاكل ، بالاضافة الى ان كلاً منها اقتبس ممن سبقه ، ومن اقدم وأشهر هذه الكتب التعليمية :

كتاب احكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي « ت ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م » ، وكتاب الاحتساب للناصر الأطروش « ت ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م » ويمكننا اعتبار كتابي الأحكام السلطانية للامام الماوردي « ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م » والقاضي أبى يعلى « ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م » من الكتب التي اسهمت في اثارة الطريق أمام المحتسب وقد شارك الامام الغزالي « ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م » في ارشاد المحتسب في كتابه « احياء علوم الدين » ، ثم ظهرت ثلاثة كتب كان لها الباع الأطول في التخصص لتوضيح نظام الاحتساب وتعليم وارشاد المحتسب وهى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرزى « ت ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م » ونهاية الرتبة في طلب الحسبة ايضا لابن بسام المحتسب ، ثم كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الاخوة « ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م » .



الخاتمة

دور وأثر نظم الحسبة في تنظيم المجتمع الإسلامي

بعد ان توصلنا بحمد الله الى التأكيد على اسلامية اصل ونشأة الحسبة بما تقدم من ادلة وبراهين من الكتاب والسنة والاجماع الفقهي والمصادر التاريخية المعتمدة ، لا بد من الاشارة الى الدور الكبير الذى لعبته الحسبة فى حياة المجتمع الاسلامى عبر العصور .

لقد وفر هذا النظام الحياة السليمة القوية للمجتمع الاسلامى ، فيكفى ان نشير الى انتظام حياة الفرد الاقتصادية وعيشته المطمئنة ، حيث كان هناك الى جانب العديد من النظم الاسلامية الأخرى نظام يرفع عنه الظلم ويحميه من الغش والتدليس ، هذا من ناحية المستهلك ، أما من ناحية الصانع والتاجر ففى نظام الحسبة ردع لتردى النفوس وتوجيه سليم لها نحو جادة الصواب بدلا من التخيبط فى دروب الكسب المحرم .

وقد كان فى تطبيق نظام الحسبة على الآداب العامة تنقية للنفوس من وساوس وزغات الشياطين التى تدفع النفس البشرية الى المعاصى والآثام لتبعدها عن طاعة الله وتسخرها للأهواء والميول الشاذة .

ان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دعامة من دعامات الاسلام متى طبق فى المجتمع التطبيق السليم تمثلت فى ذلك المجتمع الحياة الاسلامية الحققة .

ولقد توزعت اختصاصات وصلاحيات المحتسب فى العصر الحديث واصبحت من اختصاص العديد من أجهزة الدولة الاسلامية . لذا فقد اصبح من واجب هذه الأجهزة بما ينهياها من امكانيات أن تطبق قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء حتى تتوفر ظروف اقامة حياة اسلامية سليمة فى المجتمع .

لقد أصبحت الأمانة الآن متمثلة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي البلديات بمختلف اختصاصاتها وفروعها وفي وزارة الصحة ووزارة المعارف ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لتعليم البنات ، وفي كل جهاز من أجهزة الدولة التي تشرف على حياة المجتمع ، وإن على كل جهاز من هذه الأجهزة واجبا كبيرا ومسؤولية ضخمة تجاه تطبيق نظام الحسبة .. فينبغي ان توسع دائرة اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وينبغي ان يتولى الممثل المسؤول عن الهيئة الاشراف على خدمات كل وزارة ليضمن السير وفق احكام الشرع الشريف .

وقبل هذا وذاك لا بد أن تجرى تنشئة الجيل الجديد وفق حياة اسلامية سليمة حتى يمكن للفرد حينئذ ان يعي ويفهم المعنى الشامل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا تم الوعي الكامل تمكن النشء من تطبيق هذا المبدأ والقيام به خير قيام فيما بينهم محتسبين الأجر أولا وأخيرا على الله عز وجل ، وحينئذ سيكون المجتمع الاسلامي مجتمعا سليما معافى من امراض عصرية شتى يكمن علاجها يقينا في نظام الحسبة .



الملاحق

مجمّل شروط وصفات المحتسب

وعلى الجملة فلا بد لمن امتطى مطا هذه الولاية الظاهرة الرئاسة المشهود لها بالجلالة والنفاسة من اقامة اوضاعها المبنية على الحماية والحراسة ومعرفة احكامها المتعلقة بالسياسة ، ولا يكفى فيها مجرد القراءة والدراسة بل يفتقر الى نفس متصفة باليقظة والكياسة متحلية بشيء من التجربة والفراسة ، فانها ولاية شاملة للأعيان والرعاع نافذة فى تأديب اهل المكر والخداع مسلطة على ردع ذوى التخيّل والتحمل من الصناع ، مسيطرة فى استنباط حال الظالم والمظلوم عند الاختصام والنزاع ، فلهذا يحتاج الى نفس مستيقظة عارفة ، ومعرفة تالدة وطارفة وتجربة لأنواع الوقائع مشارفة ، وفراسة لتحقيق الحق اذا تعارضت الشبه كاشفة ، وديانة عند أوامر الشريعة الشريفة واقفة .
فهذه صفات من يصلح للاحتساب .

من كتاب العقد الفريد للملك السعيد لابن طلحة القرشى ص ١٧٩ - ١٨٠

تقليد المنصب الحسبة

من إنشاء ابن الأثير - المثل السائر ، القسم الثانى ، ص ٣٨٥ - ٣٩٩
تحقيق وتقديم وتعليق : د . احمد الحوفى ، د . بدوى طبانة

واما التقليد ، فانه تقليد أنشأته لمنصب الحسبة وهو :

« أما بعد ، فقد جعل الله جزاء التمكين فى ارضه ان يقام بحدود فرضه ونحن نسأله التوفيق لهذا الأمر الذى ثقل حمله ، وعدم اهله فقد جرى بنا فى زمن أصبح الناس فيه سدى وعاد الاسلام فيه غريبا كما بدا .. وهو الزمن الذى كثرت فيه اشراط^(١) اليوم الأخير ، وغربلت فيه الأمة حتى لم يبق الاحثالة^(٢) كحثالة التمر والشعير .

« ومن اهم ما نقرر بناءه ، ونقدم عناءه ، ونصلح به الزمن وأبناءه ، أن نمضى أحكام الشريعة المطهرة على ما قررته فى تعريف ما عرفته ، وتنكير ما نكرته ، ومدار ذلك على النظر فى امر الحسبة التى تنتزل منه بمنزلة السلك من العقد ، والكف من الزند . وقد اخلصنا النية فى ارتياد من يقوم فيها ويكفيها ، ويصطفى لها ولا يصطفىها ، وهوانت أياها الشيخ الأجل « فلان » ، أحسن الله لك الأثر ، وصدق فيك النظر ، فتوها غير موكول اليها ، بل معانا عليها .

« واعلم أن الناس قد اماتوا سننا وأحيوا بدعا ، وتفرقوا فيما احدثوه من المحدثات شيعا ، واظلم منهم من أقرهم على أمرهم ، ولم يأخذهم بقوارع زجرهم ، فان السكوت عن البدعة رضا بمكانها ، وترك النهى عنها كالأمر باتيانها ، ولم يأت بنا الله تعالى الا ليعيد الدين قائما على اصوله ، صادعا بحكم الله فيه وحكم رسوله .

(١) الأشراط : العلامات .

(٢) الحثالة ما لا خير فيه ، والردى من كل شئ .

« ونحن نأمرك بأن تتصفح أحوال الناس في أمر دينهم الذى هو عصمة ما لهم ، وأمر معاشهم الذى يتميز به حرامهم من حلالهم ، فابدأ أولاً بالنظر في العقائد ، واهد فيها الى سبيل الفرقة الناجية^(١) الذى هو سبيل واحد ، وتلك الفرقة هى السلف الصالح الذين لزموا مواطن الحق فأقاموا ، وقالوا : ربنا الله ثم استقاموا ، ومن عداهم شعب دانوا أدبانا ، وعبدوا من الأهواء أوثاناً واتبعوا ما لم ينزل به الله سلطاناً » ولو نشاء لأريناكم فلمعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم^(٢) فمن انتهى من هؤلاء الى فلسفة فاقتله ولا تسمع له قولاً ، ولا تقبل منه صرفاً ولا عدلاً ، وليكن قتله على رؤوس الأشهاد ، ما بين حاضر وباد ، فما تكدرت الشرائع بمثل مقالته ، ولا تدنس علومها بمثل أثر جهالته والمنتضى اليها يعرف بنكره ، ويستدل عليه بظلمة كفره ، وتلك ظلمة تدرك بالقلوب لا بالأبصار ، وتظهر زيادتها ونقصها بحسب ما عند رائيها من الأنوار ، وما تجده من كتبها التى هى سموم ناعقة ، لا علوم نافعة ، وأقاع ملفقة ، لا اقوال مؤلفة ، فاستأصل شأفتها^(٣) بالتمزيق ، وافعل بها ما يفعله الله بأهلها من التحريق ، ولا يقنعك ذلك حتى تجتهد في تتبع آثارها ، والكشف عن مكان أسرارها . فمن وجدت في بيته فليؤخذ جهاراً ، ولينكل به اشهاراً . وليقل : هذا جزء من استكبر استكباراً ، ولم يرج الله وقاراً .

« وأما من تحدث في القدر ، وقال فيه بمخالفة نص الخبر ، فليس في شيء من ربة الاسلام ، وان تنسك بديمومة الصلاة والصيام ، قال النبي ﷺ « القدرية مجوس هذه الأمة » والمراد بذلك انهم ماثلوا بين الله والعبد ، والضيء والظلمة . فعلاج هذه الطائفة ان تجزى بأن تخزى ، فليقابل جمعها بالتكسير ، واسمها بالتصغير ، ولتنقل الى ثقل الحدود

(١) يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : ليأتين على أمتى ما أتى على بنى اسرائيل ، تفرق بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين ملة ، وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة ، تزيد عليهم ملة ، كلهم في النار الا ملة واحدة ، قالوا : يارسول الله من الملة الواحدة ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى . وفي هذا الحديث روايات ، والملة الواحدة هى الفرقة الناجية .

(٢) سورة محمد : الآية ٣٠ .

(٣) الشأفة الأصل ، واستأصل الله شأفته أذبه ، وأزاله من أصله .

عن خفة التعزير ومن كان منها ذا مكانة نابهة فليهيط ، أو شهادة عادلة فليسقط .
« وكذلك يجرى الحكم فيمن قال بالتشبيه والتجسيم ، أو قال بحدوث القرآن القديم ، ومن ملحدى القرآن فرقة فرقت بين المعنى والخط ، وفرقة قالت فيه بالشكل والنقط ، وكل هؤلاء قوم خبثت سرائرهم ، وعميت بصائرهم وعظمت عند الله جرائمهم ، فخذهم بالتوبة التى تظهر اهلها ، وتجب ما قبلها وليست التوبة عبارة عن ذكرى اللسان ، والقلب لا فى قبضة النسيان ، بل هى عبارة عن الندم على ما فات واستئناف الاخلاص فيما هوأت ، وقد جعل الله التائب من احبابه ، ووصفه فى مواضع كثيرة من كتابه ، ومن فضله أن الملائكة يستغفرون لذنبه ، ويشفعون له الى ربه ، فان أبت هذه الطوائف الا اصرارا ، ولم يزدهم دعاؤك الا فرارا ، فاعلم ان الله قد طبع على قلوبهم طبعاً ، والحقهم بالذين كانت اعينهم فى غطاء عن ذكره وكانوا لا يستطيعون سمعا ، فخذهم عند ذلك بحد الجلد ، فان لم ينجع فبحد ذوات الحد ، فان هذه أمراض عمى لا ترجى لها الافاقة ، ولا تبرى منها الا الدماء المراقبة .

« واما الفرقة المدعوة بالرافضة التى هى لما رفعه الله خافضة ، فانهم أناس ليس لهم من الدين الا اسمه ، ولا من الاسلام الا رسمه ، وإذا نقب عن مذهبهم وجد على العصبية موضوعاً ، ولغير ما شرعه الله ورسوله مشروعا ، ذبوا عن على - رضى الله عنه - فأسلموه ، وأخروه اذ قدموه وهؤلاء وضعوا احاديث فنقلوها ، واولوها على ما اولوها ، فتبع الآخر منهم الأول على غمة ، وقالوا : إنا وجدنا آباءنا على أمة .

« وها هنا غير ما ذكرناه من عقائد محلولة ، ومذاهب غير منقولة ولا مقبولة ، وبالهدى يتبين طريق الضلال ، وبالصحة يظهر أثر الاعتلال ، ولا عقيدة الا عقيدة السنة والكتاب ، ولا دين الا دين العجائز والماء والمحراب .

« وإذا فرغنا من الوصية بالأصول التى هى للدين ملاك ، فلنتبعها بالفروع التى هى له مساك :

« وأول ذلك الصلاة ، وهى فى مبانى الاسلام الخمس أوكد خمسة ، وآخر ما وصى به رسول الله ﷺ عند مفارقة نفسه . ومن فضلها انها العمل الذى ينهى عن الفحشاء

والمنكر ، ولا عذر في تركها لأحد من الناس ، فيقال : انه يعذر . فاجمع الناس اليها ، واحملهم عليها ، ومهم بالاجتماع لها في المساجد ، وناد فيهم بفضيلة صلاة الجماعة على صلاة الواحد ، وراقبهم عند اوقات الأذان في الأسواق التي هي معركة الشيطان ، فمن شغل بتمير مكسبه ، ولها عنها بالاقبال على لهوه ولعبه ، فخذها بالآلة العمرية التي تضع من قدره ، وتذيقه وبال أمره ، ولا يمنعك عن ذى هيبة هيئته ، ولا عن ذى شبية شيبته ، فانما أهلك الذين قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، و اذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد .

« ومن مهمات الصلاة يوم الجمعة الذى هو في الأيام بمنزلة الأعياد في الأعوام ، وفيه الساعة المخصوصة بالدعاء المجاب ، التى ما صادفها عبد الاظفر بالطلاب ، فمر الناس بابتدائه في البواكر ، والفوز فيه بقربان البدنات^(١) الأخير ، فانه اليوم الذى لم تطلع الشمس على مثله ، وبه فضل هذا الدين على اهل الكتاب من قبله - فهو واسطة عقد الأيام السبعة ، ولاشتاله على مجموع فضلها سمي يوم الجمعة ، وفي الاعوام مواسم لصلوات مخصوصة كالتراويح في شهر رمضان ، والرغائب في اول جمعة من رجب ، وليلة النصف من شعبان ، فلتملأ المساجد في هذه المواسم التى تكثر فيها شهادات الأقلام في كتب الطاعات ، وبحو الآثام ، ومن حضرها وليس همه الا ان يمر بها طروقاً ، ويواعد اليها اخذانه رفناً أو فسوقاً ، فهؤلاء هم الخلف الذين اضاعوا الصلاة ، واتبعوا الشهوات . فابعت عليهم قوما يسلبونهم سلباً ، ويوجهونهم ضرباً ، ويملاؤن عيونهم مهابة وقلوبهم رعباً ، فيبيوت الله مطهرة من هذه الأدناس ، ولم تعمّر لشياطين الانس ، وانما عمرت للناس ، فلا يحضرها الا راكم وساجد ، أو ذاكر وحامد .

وها هنا عظيمة عضيهة^(٢) ، وفاحشة يفقه لها من ليست نفسه بفقيهة ، وهى الربا ، فانه قد كثر أكله ، وتظاهر به فاعله ، وقال فساق الفقهاء بتأويله ، وتوصلوا الى شبهة تحليله ، ولا يتسارع الى ذلك الا من اعمى الله قلبه ، وبحق كسبه ، قال النبى

(١) البدنات : الأضاحى .

(٢) العضيهة : الإفك والبهتان .

ﷺ: « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجملوها ، وباعوها وأكلوا أثمانها » . ونحن نأمرك أن تشمر في هذا الأمر تشميرا يرهبه الناس ، ولا تدع ربا حتى تضعه وأول ربا تضعه ربا العباس^(١) ، فتأديب الكبير قاض بهتذيب الصغير . والأسوة بالرفع خلاف الاسوة بالنظير . وجل معاملة الربا تجرى في سوق الصرف الذى تختلف به النقود ، وتفترض فيه العقود ، ويخاض في نار نيره الى النار ذات الوقود ، وبه قوم اوسعوا عيون الموازين غمزا ، والسنتها همزا ولمزا ، واصبح الدرهم والدينار عندهم بمنزلة الصنمين : اللات والعزى ، ولا يرى منهم الا من الخوص مفاض على ثيابه ، وقد جمع بين المعرفة بالحرام والهجوم على ارتكابه ، فعدل ميل هؤلاء تعديلا ، وتخولهم على مرور الأيام تحويلا ، واعلم انك قد وليت من الكيل والميزان أمرين هلكت فيهما الأمم السالفة . فباشرها بيدك مباشرة الاختيار والاختبار ، ولا تقل اهلها عثرة ، فان الاقالة لا تنتهى عن العثار . وكل هؤلاء من سواد الناس ممن لم يترك غرسه ، ولا فقحت نفسه ، وليس همه الا فرجه أو ضرسه ، فخذهم بآلة التعزير التى هى نزاعة للشوى ، تدعو من ادبر وتولى ، ومن آثاها انها ترج أرض الرأس رجا ، وتفرج سماء فرجا ، وتسلك بصاحبه هديا ونهجا ، وقد كثر في الاسواق الخلابة والنجش^(٢) ، وتلقى الركبان ، وبيع الحاضر للبادى ، وتنفيق السلعة باليمين الكذابة وكل هذه من المحظورات التى وردت الأخبار النبوية ببيانها ، والنهى عن توردها مكانها . فمن قارف شيئا منها جاهلا بتحريمه فقومه بالتعليم ، واهده الى الصراط المستقيم ، ومن عرف ما اقترف فأذقه حر التأديب ، قبل ان يذاق غدا حر التعذيب ، واعلمه أن الأرزاق بيد الله تعالى لا ينقصها عجز القاعد ، ولا يزيدها حرص الكادح ، وقد ينقلب المجاهد فيها بصفقة الخاسر ، والوداع بصفقة الراجح ، ومن سنة الله تعالى ان ينمى الحلال وإن كان يسيرا ، ويمحق الحرام وإن كان كثيرا .

(١) من خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع قوله : « وإن ربا الجاهلية موضوع - اى ساقط لا حساب عليه - وإن أول ربا أبدا به ربا عمى العباس بن عبد المطلب .

(٢) النجش ان تواطىء رجلا اذا اراد بيعا أن تمدحه ، أو ان يزيد الانسان ان يبيع يباعه فتساومه فيها بشمن كثير . لينظر اليك ناظر فيقع فيها ، أو أن ينفر الناس عن الشيء الى غيره .

« ومن الناس من آتاه الله مالا فبث في الاسواق جنود ذهبه وورقه ، واحتكر ما حمله الميزان من ذوات رطله ، ووسعه الكيل من ذوات وسقه فأصبح فقراء بلده في ضيق من عدم الرفق ومدد الرزق ، فليمنع هؤلاء ان يجعلوا رزق الله محتكرا ، ومعاش عباده محتجرا ، وليؤمنوا بأن يتراحموا ولا يتزاحموا ، وان يأخذ الغنى منهم بقدر الكفاف ، ويترك للفقير ما يعينه على الاسعاف ، قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : « لا حكرة في سوقنا ، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من اذهاب الى رزق من ارزاق الله تعالى ينزل بساحتنا ، فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده فذلك ضيف عمر ، فليبع كيف شاء الله ، وليمسك كيف شاء الله .

« وأما التسعير فانه وان أثره القاطنون ، وحكم به القاسطون ، وقيل : ان في ذلك للفقير تيسير العسير ، فليس لأحد أن يكون يد الله في حفظ ما رفع ، وبذل ما منع ، فقفا انت حيث اوقفك حكم الحق ، ودع ما يعن لك من مصلحة الخلق ، ولا تكن ممن اتبع الرأى والنظر ، وترك الآية والخبر فحكمه الله مطوية فيما يأمر به على السنة رسله ، وليست مما يستنبطه ذو العلم بعلمه ، ولا يستدل عليه ذو العقل بعقله « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . (١)

« وما نأمرك به أن تمحو الصغيرة كما تمحو الكبيرة ، فان لم الذنوب كالقطر يصير مجتمعه سيلا متدفقا ، وكان أوله قطرا متفرقا .

« وقد استمر في الناس عوائد تهاونوا باستمرارها ، ولم ينظروا الى ثقل أوزارها ، فمن ذلك لبس الذهب والحريز الذى لم يلبسه الا من عدم عند الله خلافا ، وان قيل انه شعار للغنى فلم يزد صاحبه من الحسنات الاملافا ، وللبس عباءة مع التقوى احسن في العيون شعارا ، واعظم في الصدور وقارا .

« ويلتحق بهذه المعصية صوغ الذهب والفضة آنية يمنع منها حق الصدقات ، وهو حق يقاتل مانعه ، ويعصى في استعمالها أمر الله وهو حد من حدوده يعاقب عاصيه ، ويثاب طائعه .

(١) سورة النساء : الآية ٨٢ .

« وكذلك يجرى الحكم فى الصور المرقومة فى البيوت والثياب ، وعلى الستور المعلقة على الأبواب ، واخراجها فى ضروب اشكال الحيوان ، للملاعبة الصبيان ، وذلك مماثلة لخلق الله فى التقدير ، ولهذا يؤمر صانعه بنفخ الروح فيما صوره من التصوير .

« وما يغلظ نكيره اطالة الذبول للاجترار ، والمباهاة لما فيها من عنجهية التيه والاستكبار ، ولن يخرق صاحبها الأرض باعجابه ، ولا يبلغ طول الجبال باطالة ثيابه^(١) . قال النبى ﷺ : « ان الله لا ينظر يوم القيامة الى من جر ثوبه خيلاء » .
« وما هو اشد نكير أمر الهجمات ، فان الناس قد اصرروا بها على الاجهار وترك الاستتار ، والتهاون بأمر العورات التى لصاحبها اللعنة وله سوء الدار .

« والنساء فى هذا المقام اشد تهالكا من الرجال ، وقد ابتذلن انفسهم حتى افطن فى فاحشة الأبتذال ، ولهن محدثات من المنكر أحدثها كثرة الافاء والاتراف ، واهمل انكارها حتى سرت فى الأوساط والأطراف ، وقد احدثن الآن من الملابس ما لم يخطر للشيطان فى حساب . وتلك من لباس الشهرة الذى لا يستمر منه اسبال مرط^(٢) ولا ادناء جلياب .

« ومن جملتها انهن يعتصبن عصائب كأمثال الأسنمة ، ويخرجن من جهارة اشكالها فى الصور المعلقة ، وقد اخبر رسول الله ﷺ بها فيما ورد عنه من الأخبار ، وجعل صاحبها معدودا من زمرة اصحاب النار .

« وما حيد فيه عن السنن قراءة القرآن بضروب الالخان ، وتلك قراءة تخرج حروفها من غير مخرج ، وتبدو معوجة وهو قرآن عربى غير ذى عوج ، وقد أمر الله بترتيبه ، وايراده على هيئة تنزيله فمن قرأه بالترجيع والترديد ، وزلزل حروفه بالتمطيط والتمديد ، فقد الحقه بدرجات الاغانى ، وذهب بما فيه من طلاوة الالفاظ والمعانى . قال النبى ﷺ :
« اقرأوا القرآن بلحون العرب واصواتها ، واياكم ولحون اهل الفسق ولحون اهل الكتاين ،

(١) مأخوذ من قول الله تعالى : « ولا تمس فى الأرض مرحا انك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا » سورة الاسراء : الآية ٣٧ .

(٢) المرط ؛ بالكسر كساء من صوف أو خز وجمعه مروط .

وسيجيء بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم » .

ويلتحق بذلك اقتناء القينات المغنيات اللاتي يلعبن بالعقول لعبهن بالاسماع ويغنين الشيطان بغنائهن عن بث الجنود والأشياء ، وقتيا النفس الأمانة في ذلك ان نقول : هؤلاء اماء يحل نعمة سماعهن كما يحل ما تحت قناعهن ، وقد علم ان لكل شيء تماما ، وقد ينقلب الحلال فيصير حراما . ومن حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه ، قال النبي ﷺ : « لا تتبعوا القينات المغنيات ، ولا تستروهن ، ولا تعلموهن ، ولا خير في تجارة فيهن ، وثمانهن حرام » . وفي مثل هذا انزلت « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » .^(١) وكذلك يجري الحكم في المواصلات اللاتي يجعلن الحسن موقورا ، والقبح مستورا ، ويخدعن نظر الناظر حتى يجعلنه مسحورا ، فهن يبدن صدقا من كذب وجدا من لعب ، وفعلن هذا من الغش الذي نهى رسول الله ﷺ عنه ، وقال : انه ليس منه^(٢) وقد لعن الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة ، والواشدة والمستوشدة .^(٣)

« ومن غش المنكرات أيضا خضاب الشيب الذي يخالف فيه الظاهر الباطن ، ويتخلق صاحبه بخلق الكاذب الخائن ، وهب انه أخفى لون شعره ، وهل يخفى اخلاق لباسه ، واذا استسن ملأتم المرء ، فلا يغنيه سواد عارضه ، ولا سواد راسه وقد جعل الله الشيب من نعمه المبشرة بطول الاعمار ، وسماه نورا للونه وهدايته ولا تستوى الظلمات والأنوار ، قال النبي ﷺ : (قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام ، لا يريحون رائحة الجنة) . والاولى بصاحب^(٤) الشيب ان يشتغل بتغيير صيغة الكتاب^(٥) ويدأب في محو

(١) سورة لقمان : الآية ٦ .

(٢) اشارة الى قوله ﷺ من غشنا فليس منا « أو » من غش أمتي فليس مني .

(٣) الواصلة التي تصل شعرها بشعر غيرها ، والواشدة التي تحدد أسنانها ، والواشمة التي تشم يدها أو غير ذلك من اعضائها ، والمستفعل من كل هذه الأشياء من يطلها .

(٤) سقط هذا الحديث من اصول الكتاب وجميع طبعاته . وقد أكملنا الحديث الشريف ، ونقلنا الكلمتين الواردتين بعده من رسائل ابن الأثير « ١٤٧ » التي حررها وحققها الاستاذ أنيس المقدس - بيروت ١٩٥٩ م .

(٥) أى محوما كتب عليه من ذنوب بالتوبة والعمل الصالح .

سواد العقاب ببياض الثواب ، ففي بقية عمره مندوحة لادخار ما يحمد ذخره وتبديل ما تقدم سطره .

« وما خولفت فيه السنة عقد مجالس التعازى لحضور الناس ، واطهار شعاع الأسود والأزرق من اللباس ، والتشبيه^(١) بالجاهلية فى النوح والندب ، ، ومحاوره دمع العين وخشوع القلب الى الاعلان باسقاط الرب . وقد تواطأ النساء على ضرب الخيام على القبور ، وجعل الاعياد مواسم لاجتماع الزائر والمزور ، فصارت المآتم بينهم ولائم والمنادب عندهم مآذب ، وربما نشأ من ذلك ما يغض طرفا ، ويجدع أنفا ، ويوجب حدا وقذفا ، وهكذا اهمل أمر الاسلام فى تشبه اهل الذمة بأهله ، وماكانوا ليشابهوه فى زى غرته ويخالفوه فى سلوك سبله ، ولا بد من الغيار بأن يشد النصرانى عقدة زناره ، ويصفر اليهودى اعلى ازاره .

« وليمنعوا من التظاهر^(٢) بطغيان النعمة وعلو الهمة ، ويؤمروا بالوقوف عندما حكم عليهم من الاحكام ، واخذوا فيه بالاختفاء والاكتنام ، فخمورهم تستر ، وشعائر دينهم لا تظهر ، وموتاهم تقبر بالمخمول قبل ان تقبر ، فلا يوقد خلف ميتهم مصباح ، ولا يتبع بندب ولا صياح .

« وما عرف الناس منكروه اثاره التحريش بين الحيوانات ، وهى ذوات اكباد رطبة ، واخلاق صعبة ، وما منها الا ما يحل اكله ، ولا يحل قتله ، كالكبش ، والحجلة ، والديك ، والسباني ، وما اشبهها ، وقد اكثر الناس من اقتنائها ، والمواظبة على اضرار شحنائها ، وربما نشأ من ذلك فتنة تثول الى ضراب ، وشق ثياب ، واحداث شجاج ، واثارة عجاج ، وتحزب الى احزاب كثيرة وافواج .

« ويتصل بهذه المنكرات المذكورة اشياء أخرى تجرى مجراها فى التقديم وتنزل منزلتها فى التحريم ، فاحكم فيها بحكمك ، وامض فى شبهاتها بدليل علمك ، ونب عنا فى التذكير والتحذير والتعريف والتنكير ، حتى يتقوم الأود ، ويتضح الرشد ، ويمكث فى

(١) فى الأصل « التشبيه » وهو تحريف ، والصواب عن رسائل ابن الأثير .

(٢) فى الأصل « الظاهر » وهو تحريف .

الأرض ما ينقع ويذهب الزبد ، وليكن عملك لله الذى يسمع ويرى ، وله ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى .

« واعلم أن الأمر بالمعروف عبادة يتعدى نفع صاحبها الى غيره ، وتستضيف خير المأمور بها الى خيره ، وهى الجهاد الأكبر الذى تقاتل فيه عواصى النفوس ، وتضرب فيه رؤوس الشهوات التى هى امنع من معاهد الرؤوس فقتيله يحيا ، بقتله ، وجريحه يؤسى بجراحة نصله . ويمثل هذا الجهاد تستنزل امداد النعم مضعفة ، كما تستنزل امداد النصر مردفة ، فاقدم عليه ذا عزم باتر ، وطرف ساهر ، وقدم ثابت صابر ، حتى تظل لمعاقل الشيطان فاتحا ، وتكون فيمن دعا الى الله وعمل صالحا .

« واعلم انك فى صبيحة كل يوم يبتدرك الملك والشيطان ، وكل منهما يقول : يا أيها الانسان ، فان أجبت نداء الملك كتبك فى زمرة من مهد لجننه ، وخاف مقام ربه ، وعرج بعملك^(١) الى الله طيبا نشره ، مضاعفا اجره ، وان اجبت نداء الشيطان كتبك فى زمرة من اغواه ، وقرنك بمن اغفل الله قلبه واتبع هواه ، ثم نزل به الى الأرض خبيثا مخبئا ، واقبل به على اخوانه من الشياطين محدثا .

« وهذا آخر ما عهدناه اليك من العهد الذى طوقت اليوم بكتابه ، وستناقش غدا على حسابه ، وكما جعلناه لك فى الدنيا ذكرا فاجعله لك فى الآخرة ذكرا ، ان شاء الله تعالى ، والسلام .



(١) فى الأصل « وعرج بك » ورواية رسائل ابن الأثير « ١٤٨ » انسب ، ولذلك آثرناها .

صيغة من صيغ التوقيع وتقسيماتها الواردة في صبح الأعشى للقلقشندي ج ١٢ ص ٢٧٧-٢٣٩

« الصنف الثاني : ما يكتب لأرباب الوظائف بدمشق ، توقيع ارباب الوظائف الدينية ، وهى على ضربين :

الضرب الأول :

مما يكتب لمن بحاضرة دمشق ، وهو على ثلاث مراتب :

المرتبة الاولى : ما يفتتح بـ (الحمد لله) .

وهذه نسخ توقيع من ذلك :

توقيع بنظر الحسبة بالشام : كتب به للقاضى « نور الدين على بن أبى الفرج » بـ « الجناب الكريم » وهو : الحمد لله الذى جعل مقام الأولياء عليا ورقى بهم الى طور العناية فأشرق نورهم سنيا ، ووقفهم للأمر بالمعروف فلم يزل غيث الندى بهم وليا ، وزند سبل الرشاد والحكمة ور يا .

نحمده حمدا كثيرا طيبا زكيا ، ونشكره شكرا لا يزال غصنه بالزيادة جنيا ، ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة نكرها بكرة وعشيا ، ونسلك بها صراطا سويا ، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده الذى اختاره صفيا ، وقربه نجيا ، ورسوله الذى قام به الحق وأصبح به الباطل خفيا ، صلى الله عليه وعلى اله وصحبه صلاة ينال بها المؤمن يوم العطش ريا ، ويحوز بها فى جنة المأوى حلا وحليا ، وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، فإن أولى ما يلزم الفكر « فيه » ويتعين ، ويتم النجاح بحسن النظر فيه ويتبين - أمر الحسبة الشريفة : فانها المنصب الذى به صلاح أحوال الرعية ، وقوام اقامة الحدود الشرعية ، تسلك العامة لمستولييه سبل صنائعه ذللا ، وتكسو باتقانها أنواع بضائعها حللا ، وينتفع بمعرفته الأمر والمأمور ، وتحاط المعاش عن غشيان الغش من حرمة بسور ، وتطمئن القلوب باصلاح المطاعم وتنهى ، وتقول الألسنة : شكرا لمن سن هذه السنة الشريفة وسنى ، وردع ذوى الغش عن غوايتهم : فمن غشنا فليس منا ، لا سيما بدمشق فانها شامة البلاد المحروسة ، وموطن البركة الماثورة والبهجة المأنوسة ، بلد شاع ذكرها في المغرب والمشرق ، وإن محاسنها لن تقاس بغيرها : والجامع الفارق .

وكان فلان ممن تحلى من عقود المحامد بجواهرها ، وارتدى من حلل المائر بمفاخرها ، وعرف بالتهضة والعفاف ، واتصف بجميل المعرفة والانصاف ، وحسنت سيرته في احكامه ، وحمدت قواعد تعدده^(١) ونضارة نظامه .

فلذلك رسم بالأمر العالى - لازال يولى جيلا ، ويولى في الوظائف السنية جيلا - أن يستقر المشار اليه في نظر الحسبة الشريفة بالشام المحروس على عادة من تقدمه في ذلك ، والقاعدة المستمرة ، بالمعلوم المستمر للوظيفة المذكورة ، الى آخر وقت : وضعا للشيء في محله ، وتقويضا لجميل النظر الى اهله .

فليباشر ذلك أمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر ، سالكا من حسن الطريقة ما يحمد به ويشكر ، ويسره حين تتلى سور محاسنه وتذكر ، متفقدا أحوال العامة ومعايشها في كل آن ، ملتفتا في أمر ما يكال أو يوزن الى قوله تعالى : (وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان) . مشمرا عن ساعده في الاجراء على العوائد المستحقة ، محترزا فيما يأمر به : فان الله تعالى لا يخفى عليه مثقال حبة ، ولينظر في الدقيق والجليل ، والكثير والقليل ، وليستكثر الأخبار ، وليستعلم الأسعار ، ولا يغفل عن تعاهد السوق آناء الليل وأطراف النهار ، وليلاحظ أمر السكة السلطانية باصلاح العيار ، وضبط أحوال النقود بمقدار ، وليقم

(١) لعله « تمهده » .

من خدمته رقيباً على من اتهم في صنعته أو استراب . وليبالغ في النظر في أمر المآكل والمشارب فان أكثر الداء من الطعام والشراب ، وليزجر بتأديبه من افترى ، او تلقى الركبان او غدا في الأقوات محتكراً ، وليعلم انه قلد أمر هذه الوظيفة المباركة : فليختر من يستتيب ، وليبصر كيف يسلك برعايته من حكم عليه ، فما يلفظ من قول الا لديه رقيب ، والوصايا كثيرة واصلها التقوى التي هي أجل ما يقتنى المؤمن ويكتسب ، واجدر بالزيادة : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب) . والله تعالى يديم علاه ويتولاه فيما تولاه .



المصادر والمراجع

المخطوطات

- ١ - التبريزى : جلال الدين عبد الرحمن بن نصر « الشافعى » .
« نهاية الرغبة فى طلب الحسبة » ميكرو فيلم مصور عن النسخة المخطوطة والمحفوظة
بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦ اجتماع ، « مركز البحث العلمى بمكة المكرمة / قسم
المخطوطات » .
- ٢ - السنامى : عمر بن محمد بن محمد بن عوض .
« نصاب الاحتساب » ميكرو فيلم مصور عن النسخة المحفوظة بالمكتبة الأزهرية
تحت رقم ٧٩٥ بخت / ٤٤٤٤٤ « مركز البحث العلمى بمكة المكرمة / قسم
المخطوطات » .

المصادر

- ٣ - ابن الأثير : ضياء الدين أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد بن عبد الكريم
« الشيبانى » « ت ٦٣٧ هـ . / ١٢٣٩ م » .
« المثل السائر فى ادب الكاتب والشاعر » ، تقديم وتحقيق وتعليق : د . بدوى طبانه و
د . احمد الجوفى . ملتزم الطبع والنشر : مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، الطبعة الاولى
١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٤ - ابن الاخوة : محمد بن محمد بن احمد « القرشى » « ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م »
« معالم القرية فى احكام الحسبة » تحقيق : د . محمد محمود شعبان ود . صديق أحمد
المطيعى . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٦ م .

٥ - ابن بسام : محمد بن احمد « المحتسب » .

« نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ، تحقيق : د . حسان السامرائى الناشر : مطبعة المعارف
بيгдаاد وجامعة بغداد ، ١٩٦٨ م .

٦ - ابن تيمية : شيخ الاسلام ابو العباس تقى الدين احمد بن عبد الحلیم « الحرانى
النميرى » « ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م » .

« الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية » ، تحقيق : صلاح عزام ، الناشر : مؤسسة
دار الشعب بالقاهرة ، طبع : مطبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والطباعة
والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ م .

٧ - ابن الجوزى : ابو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن على « القرشى »
البغدادى الحنبلى « ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م » .
« المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » « ١٠ أجزاء » الطبعة الاولى ، مطبعة دار المعارف
العثمانية ، حيدر اباد - الدكن ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٨ - ابن حنبل : احمد بن محمد « الشيبانى » « المسند » ، الناشر : المكتب
الاسلامى ودار صادر بيروت . طبع المكتب الاسلامى ودار صادر بيروت .

٩ - ابن خلدون : ولى الدين ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد « التونسى
الحضرى الأشبلى المالكى » « ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م » .
« المقدمة » ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

١٠ - ابن خلدون : « العبر وديوان المبتدأ والخبر » ، الناشر : مكتبة المدرسة ودار
الكتاب اللبنانى بيروت ، طبع : مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبنانى بيروت . الطبعة
الثانية ١٩٦١ م .

١١ - ابن سلام : الامام الحافظ ابو عبيد القاسم « ت ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م » .
« الأموال » ، تحقيق : محمد خليل الهراس ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر
للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

- ١٢ - ابن سورة : ابو عيسى محمد بن عيسى « ت ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م » « ٥ أجزاء » . « الجامع الصحيح سنن الترمذى » ، تحقيق وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٣ - ابن قيم الجوزية : ابو عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى « الدمشقى » « ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م » .
- « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » قدم له وعرف به : محمد محيى الدين عبد الحميد ، راجعه وصححه : احمد عبد الحليم العسكرى ، الناشر : المؤسسة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة ، مطبعة : مصر ، طبعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
- ١٤ - ابن كثير : عماد الدين ابو الفدا اسماعيل بن عمر « القرشى البصرى ثم الدمشقى » . « ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م » .
- « البداية والنهاية فى التاريخ » . الناشر : مكتبتا المعارف ببيروت والنصر بالرياض ، الطبعة الاولى ١٩٦٦ م .
- ١٥ - ابن ماجه : الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد « القزوينى » « ت ٢٧٥ هـ / ٨٨٨ م » .
- « السنن » ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ١٦ - ابو داود : الامام الحافظ ابو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدى السجستانى « ت ٢٧٥ - / ٨٨٨ م » .
- « السنن » ، تعليق : الشيخ احمد سعد على ، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الاولى ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١٧ - أبو سالم : محمد بن طلحة الوزير القرشى « ت ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م » .
- « العقد الفريد للملك السعيد » ، صححه : عبد الهادى بن موسى البولاقى ، مطبعة الوطن ، ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م .
- ١٨ - أبو يعلى : أبو الحسين محمد بن الحسين الفراء « الحنبلى القاضى » « ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م » .

« الأحكام السلطانية » ، تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقى ، نشر وطبع : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

١٩ - الأصفهاني : أبو الفرج على بن الحسين « ت ٣٥٦ هـ / ٩٦٦ م » .
« الاغانى » الناشر : دار الثقافة ببيروت ١٩٥٥ م .

٢٠ - بحشل : اسلم بن سهل الرزاز الواسطي « ت ٢٩٢ هـ / ٩٠٥ م » .
« تاريخ واسط » تحقيق : كوركيس عواد ، ساعد المجمع العلمى العراقى على طبعه ، مطبعة المعارف ببغداد ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

٢١ - الحلبي : على بن برهان الدين « ت ١٠٤٤ هـ / ١٦٣٤ م » .
« انسان العيون فى سيرة الأمين المأمون - الشهير بالسيرة الحلبية » الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

٢٢ - الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام
« ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م » . « السنن » ، الناشر : دار احياء السنة النبوية ، طبع بعناية : محمد احمد دهان .

٢٣ - السبكي : أبو نصر عبد الوهاب بن على بن الكافي « ت ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م » « معيد النعم ومبيد النقم » يقع الكتاب فى هامش كتاب : « تفرج المهج بتلويح الفرج » ، طبع على نفقة مصطفى البابى الحلبي وأخويه بمصر .

٢٤ - السيوطى : جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى « ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م » . « تاريخ الخلفاء » تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الرابعة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م بمطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة .

٢٥ - الشافعى : الإمام أبو عبد الله محمد بن ادريس « ت ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م » « الأم » الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م ، أشرف على طبعه وتصحيحه : محمد زهرى النجار .

٢٦ - الشيزرى : عبد الرحمن بن نصر « ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م » . « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » تحقيق ومراجعة ونشر : السيد الباز العرينى ، تقديم : محمد مصطفى زيادة . الناشر : دار الثقافة ببيروت .

٢٧ - الصابى : أبو الحسن الهلال بن المحسن بن ابراهيم بن هلال بن ابراهيم ابن زهرون « الحرانى » « ت ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م » . « الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » ، تحقيق : عبد الستار احمد فراج ، الناشر : دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه ، طبعة ١٩٥٨ م . .

٢٨ - الطبرى : ابو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد « الآملى » « ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م » . « تاريخ الرسل والملوك » تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الناشر : دار المعارف المصرية رقم ٣٠ من سلسلة ذخائر العرب . الطبعة الثانية ١٩٧١ م ، مطابع دار المعارف بمصر .

٢٩ - الغزالى : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن احمد « الطوسى » « ت ٥٠٥ هـ / ١١١١ م » . « احياء علوم الدين » تحقيق : بدوى طبانه . الناشر : دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه .

٣٠ - الفاسى الكتانى : أبو المفاخر محمد الحسين عبد الحى الكتانى . « التراتيب الادارية » الناشر : حسن جعنا ويطلب من محمد أمين دمج / بيروت ، ودار الفكر العربى بيروت .

٣١ - القشيري : الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج « النيسابورى » « ت ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م » ، « صحيح مسلم » ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . الناشر دار احياء الكتب العربية - الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م . .

٣٢ - القفطى : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف « ت ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م » . « تاريخ الحكماء » وهو مختصر الزوزنى المسمى « بالمنتخبات الملتقطات من كتاب اخبار العلماء بأخبار الحكماء » . الناشر : مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجى بالقاهرة .

٣٣ - القلقشندى : أبو العباس احمد بن على « ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م » « صح

الأعشى في صناعة الانشا « ١٤ جزئاً »، الناشر : وزارة الثقافة والارشاد القومي والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٣٤ - الكندي : أبو عمر محمد بن يوسف « المصرى » « ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م » .
« كتاب الولاة وكتاب القضاة » تحقيق : رفن كست ، طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٠٨ م ، اعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها : قاسم محمد رجب .

٣٥ - المالكي : ابن العربي « ت ٥٤٣ هـ / ١١٤٨ م » . « عارضة الأحوزى بشرح صحيح الترمذى » « ١٣ جزءاً » ، الناشر : دار العلم للجميع - سوريا .

٣٦ - مالك : أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عمار التيمي الأصبهى الحميرى « ت ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م » . « الموطأ » رواية محمد بن الحسن الشيبانى .
تعليق وتحقيق : عبد الوهاب عبد الطيف ، الناشر : المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامى بالقاهرة : ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

٣٧ - الماوردى : أبو الحسن على بن حبيب البصرى البغدادى الفقيه الشافعى « ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م » . « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » نشر وطبع : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثالثة : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م . .

٣٨ - المجيلدى : احمد بن سعيد « ت ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م » . « التيسير فى احكام التسعير » ، تحقيق : موسى لقبال . نشر وطبع : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر .

٣٩ - المقرئى : تقى الدين أبو العباس احمد بن على بن عبد القادر بن محمد الحسنى العبيدى « ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م » . « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » أو « الخطط المقرئية » الناشر : مكتبة احياء العلوم ، مطبعة : الساحل الجنوبي - لبنان .

٤٠ - النويرى : شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب « ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م » « نهاية الأرب فى فنون الأدب » ، نشر : وزارة الثقافة والارشاد القومي والمؤسسة المصرية

العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر مطبعة كوستانتسوس وشركاه بالقاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة .

٤١ - وكيع : محمد بن خلف بن حيان « ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م » . « أخبار القضاة » ، صححه وعلق عليه وخرج احاديثه : عبد العزيز مصطفى المراغى ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

٤٢ - يحيى : يحيى بن عمر بن يحيى الأندلسى « ت ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م » . « أحكام السوق » نشره الاستاذ محمود محمد مكى ، صحيفة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية - مدريد - المجلد الرابع - العددان ١ و ٢ لعام ١٩٥٦ م .

المعاجم وكتب السير والموسوعات

٤٣ - ابن الأثير : عز الدين ابو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم « الشيبانى » ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م . « أسد الغابة فى معرفة الصحابة » ، تحقيق : محمد ابراهيم البنا ، محمد احمد عاشور ، محمود عبد الوهاب فايد . الناشر دار الشعب بمصر « ٧ مجلدات » .

٤٤ - ابن حجر العسقلانى : شهاب الدين ابو الفضل احمد بن على بن محمد ابن على الكنانى « ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م » . « الاصابة فى تمييز الصحابة » ، الناشر : دار صادر بيروت مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .

٤٥ - ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهرى البصرى « ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م » ، « الطبقات الكبرى » ، الناشر : دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ببيروت ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م . « ٨ مجلدات » .

- ٤٦ - ابن سيده : على بن اسماعيل الأندلسي « ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م » . « المحكم والمحيط الأعظم في اللغة » تحقيق : دكتورة عائشة عبد الرحمن وآخرين ، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، إشراف : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م . « ستة أجزاء » .
- ٤٧ - ابن عبد البر : ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد « ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م » « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » تحقيق : علي محمد البجاوي ، ملتزم الطبع والنشر : مكتبة النهضة مصر ومطبتها « ٤ أجزاء » .
- ٤٨ - ابن عبد الحق : صفى الدين بن عبد المؤمن البغدادي « ت ٧٣٩ هـ / ١٣٣٨ م » « مراصد الاطلاع على اسماء الأمكنة والبقاع » وهو مختصر : « معجم البلدان » لياقوت الحموي . تحقيق وتعليق : علي محمد البجاوي ، نشر : دار احياء الكتب العربية .
- ٤٩ - ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحى « الحنبلى » « ت ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م » . « شذرات الذهب في اخبار من ذهب » سلسلة ذخائر التراث العربى يطلب من المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٥٠ - ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد جلال الدين أبو العزمكرم ابن نجيب الدين « الأنصارى الافريقى المصرى » « ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م » . « لسان العرب » منشورات دار صادر ودار بيروت ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٥١ - البستانى : بطرس . « دائرة معارف البستانى » نشر دار المعرفة / بيروت .
- ٥٢ - البلاذرى : أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر بن داود « البغدادى » « ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م » . « أنساب الأشراف » ، يطلب من مكتبة المثنى - ببغداد .
- ٥٣ - التهانوى : محمد بن على بن القاضى محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى « الهندى الحنفى » « ت ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م » . « موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية المشهورة بـ كشف مصطلح العلوم والفنون » منشورات : شركة خياط للكتب والنشر - بيروت .

- ٥٤ - حاجى خليفة : مصطفى بن عبد الله كاتب حلبى « ت
١٠٦٧ هـ / ١٦٥٦ م » « كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون » ، « ٦ أجزاء »
نشر وطبع مكتبة المثنى ببغداد .
- ٥٥ - الخطيب البغدادي : الحافظ أبو بكر احمد بن على بن ثابت بن احمد بن مهدي
« البغدادي الشافعى » « ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م » . « تاريخ بغداد أو مدينة
السلام » ، « ١٢ مجلدا » . الناشر : دار الكتاب العربى - لبنان .
- ٥٦ - الزبيدى : محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسينى الواسطى « ت
١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م » ، « تاج العروس من جواهر القاموس » . منشورات : دار مكتبة
الحياة - بيروت ، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م . .
- ٥٧ - الزركلى : خير الدين . « الاعلام » « ١١ جزءا » الطبعة الثالثة / بيروت
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٥٨ - الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر « ت ٥٣٨ هـ / ١١٤٣ م » .
« أساس البلاغة » ، الناشر : دار الكتب والوثائق القومية ، « مركز تحقيق التراث »
مصر . مطبعة : دار الكتب ، الطبعة الثانية : ١٩٧٢ م / ١٣٩٣ هـ .
- ٥٩ - السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي « ت
٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م » . « طبقات الشافعية الكبرى » تحقيق : محمود محمد الطناحى
وعبد الفتاح محمد الحلوى ، « ٩ أجزاء » ، طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه .
القاهرة . الطبعة الاولى .
- ٦٠ - العقيقى : نجيب . « المستشرقون » ، الناشر : دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
« ثلاثة أجزاء » .
- ٦١ - موسوعة الفقه الاسلامى ، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية
بجمهورية مصر العربية « ١٣ جزءا » ، مطابع دار الاهرام التجارية . القاهرة
١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٦٢ - ياقوت الحموى : شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى
البغدادى « ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م » . « معجم البلدان » تصحيح : محمد أمين
الحانكى الكتبى بمساعدة احمد بن الأمين الشنقيطى ، « ١٠ مجلدات » مطبعة السعادة
بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م .

المراجع الحديثة

- ٦٣ - أبو زيد : سهام مصطفى . « الحسبة فى مصر الاسلامية من الفتح العربى حتى
نهاية العصر المملوكى » ، رسالة ماجستير قدمت عام ١٩٧٠ م لكلية الآداب بجامعة عين
شمس بالقاهرة . مكتبة كلية آداب عين شمس ، تحت رقم ٩٦٢ ر ٣٣٠ س . م .
- ٦٤ - أحمد : محمد منصور . « الشرق الأوسط فى موكب الحضارة » الجزء الثالث :
« الحضارة العربية الاسلامية » ، النشر والطبع : مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ م .
- ٦٥ - الباشا : حسن . « الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار » . ملتزم
النشر والطبع : مكتبة النهضة المصرية ، طبعة عام ١٩٥٧ م ، مطبعة لجنة البيان العربى
بالقاهرة .
- ٦٦ - « دراسات فى الحضارة الاسلامية » ، الناشر : دار النهضة العربية القاهرة ،
مطبعة : دار الاتحاد العربى للطباعة بالقاهرة ١٩٧٥ م .
- ٦٧ - « الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية » « ٣ اجزاء » ملتزم الطبع
والنشر : دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٦٨ - بروفينسال : ليفى . « ثلاث رسائل اندلسية فى آداب الحسبة والمحتسب » .
مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٦٩ - بيهم : محمد جميل . « دراسة وتحليل للعهد العربى الأصيل » . الناشر : دار
الشروق - القاهرة - بيروت - جدة . الطبعة الاولى : ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٧٠ - حسن : حسن ابراهيم . « تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى » « ٤ أجزاء » نشر وطبع : مكتبة النهضة المصرية - القاهرة . الطبعة السابعة ١٩٦٤ م / ١٩٦٥ م .

٧١ - الحصان : عبد الرزاق . « الحسبة ، رسالة تبحث فى نظام الهيئة الاجتماعية عند العرب » مطبعة التفيفى - بغداد ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .

٧٢ - حلمى : محمود « نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة » ملتنز المطبع والنشر : دار الفكر العربى ، طبع : دار الاتحاد العربى للطباعة بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٥ م .

٧٣ - الخربوطلى : على حسنى « الحضارة العربية الاسلامية » نشر : مكتبة الخانكي بالقاهرة . المطبعة العربية الحديثة - القاهرة .

٧٤ - الخضرى : محمد « تاريخ الأمم الاسلامية « الدولة الأموية » جزءان . الناشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر . طبع مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ١٩٦٩ م .

٧٥ - خميس : محمد عبد المنعم . « الادارة فى صدر الاسلام » « دراسة مقارنة » . الناشر : المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية - لجنة التعريف بالاسلام - جمهورية مصر العربية ، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧٤ م .

٧٦ - الدورى : عبد العزيز . « تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى » الناشر : دار المشرق - بيروت .

٧٧ - الرفاعى . مصطفى . « الاسلام نظام انسانى » ، منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٥٨ م .

٧٨ - « حضارة العرب فى العصور الاسلامية الزاهرة » ، طبع ونشر : دارالكتاب اللبنانى للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية : ١٩٦٨ م .

٧٩ - رفاعى احمد فريد : « عصر المأمون . المجلد الأول » . مطبعة : دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .

- ٨٠ - الزبيدي : محمد حسين . « الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الاول الهجرى » نشر : جامعة بغداد ، طبع : المطبعة العالمية بالقاهرة ١٩٧٠ م .
- ٨١ - زيادة : نيقولا . « الحسبة والمحاسب في الاسلام » رقم ٢١ من سلسلة نصوص ودروس المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٦٣ م .
- ٨٢ - زيدان : جرجى . « تاريخ التمدن الاسلامى » مراجعة وتعليق : حسين مؤنس . منشورات : دار الهلال .
- ٨٣ - السامرائى : حسام الدين قوام . « المؤسسات الادارية في الدولة العباسية خلال الفترة ٢٤٧ - ٣٣٤ هـ / ٨٦١ - ٩٤٥ م » . الناشر : مكتبة دار الفتح - دمشق ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٨٤ - سرور : محمد جمال الدين . « تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك الى منتصف القرن الخامس الهجرى » ملتزم الطبع والنشر : دار الفكر العربى : مطبعة : دار الثقافة العربية للطباعة ، القاهرة الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٨٥ - الشريف احمد ابراهيم : ، « وزميله » حسن احمد محمود . « العالم الاسلامى في العصر العباسى » . ملتزم الطبع والنشر : دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ م .
- ٨٦ - الشكعة : مصطفى . « معالم الحضارة الاسلامية » الناشر : دار العلم للملايين بيروت . الطبعة الاولى ١٩٧٣ م .
- ٨٧ - شلى : أبو زيد . « تاريخ الحضارة الاسلامية والفكر الاسلامى » الناشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٨٨ - شلى : أحمد . (تاريخ التشريع الاسلامى وتاريخ النظم القضائية في الاسلام) الجزء السابع من موسوعة النظم والحضارة الاسلامية . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة . الطبعة الاولى ١٩٧٦ م .
- ٨٩ - الشهاوى : ابراهيم دسوقي . (الحسبة في الاسلام) الناشر : مكتبة دار العروبة بالقاهرة ، مطبعة المدنى بالقاهرة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

- ٩٠ - الشيخلى : صباح ابراهيم سعيد . (الأصناف فى العصر العباسى - نشأتها وتطورها) ، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٦ م .
- ٩١ - الصالح : صبحى . (النظم الاسلامية - نشأتها وتطورها) . الناشر : دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٩٢ - طلس : محمد أسعد . (تاريخ الأمة العربية « عصر الانطلاق ») . منشورات : مكتبة الأندلس - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٥٧ م .
- ٩٣ - عبد الرؤوف : عصام الدين . (الحواضر الاسلامية الكبرى) الناشر : دار الفكر العربى الطبعة الأولى ١٩٧٦ م . دار الحماى للطباعة بالقاهرة .
- ٩٤ - عبد الهادى : حمدى أمين . (الفكر الادارى الاسلامى والمقارن « الأصول العامة ») . ملنزم الطبع والنشر : دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ١٩٧٦ م .
- ٩٥ - عثمان : فتحى . (الحدود الاسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربى والاتصال الحضارى) . طبع ونشر : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة (ثلاثة كتب)
- ٩٦ - العجلانى : منير . (عبقرية الاسلام فى أصول الحكم) « يبحث فى تاريخ الحكم الاسلامى من عهد النبوة الى اخر العهد الاسلامى » . الناشر : دار الكتاب الجديد ، الطبعة الثانية ١٩٦٥ م .
- ٩٧ - العدوى : ابراهيم أحمد . النظم الاسلامية مقوماتها الفكرية ومؤسساتها التنفيذية فى صدر الاسلام والعصر الأموى (الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٩٨ - على : محمد كرد . (الاسلام والحضارة العربية) الناشر : لجنة التأليف والترجمة والنشر . مطبعة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٩٩ - (خطط الشام) الناشر : دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ١٠٠ - قطب : الشهيد سيد . (فى ظلال القرآن) الناشر : دار احياء التراث العربى - بيروت . الطبعة الثالثة ١٩٦١ م (٩ مجلدات) .

- ١٠١ - الكبيسي : حمدان عبد المجيد . (أسواق بغداد حتى بداية العصر البوهمي ١٤٥ - ٣٣٤هـ / ٧٦٣ - ٩٤٥ م) . الناشر : وزارة الثقافة والفنون - بغداد ، طبع : دار الحرية للطباعة - بغداد . توزيع : الدار الوطنية للتوزيع والاعلان .
- ١٠٢ - كحالة : عمر رضا . (مباحث اجتماعية في عالمي العرب والاسلام) طبع على نفقة المؤلف . مطبعة الحجاز - دمشق ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٠٣ - لقبال : موسى . (الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي « نشأتها وتطورها ») الناشر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر ، الطبعة الأولى ١٩٧١ م ..
- ١٠٤ - ماجد : عبد المنعم . (تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى) الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، مطابع سجل العرب بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٣ م .
- ١٠٥ - المبارك : محمد . (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) الناشر : دار الفكر - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١٠٦ - مدور : جميل نخلة . (حضارة الاسلام في دار السلام) الناشر : وزارة المعارف العمومية بمصر ، مطبعة الاعتماد - مصر ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- ١٠٧ - مصطفى : شاكر . (دولة بني العباس) الناشر : وكالة المطبوعات - الكويت . مطبعة : خالد بن الوليد بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ م . (جزءان) .
- ١٠٨ - المعاضيدى : عبد القادر . (واسط في العصر الأموي ٨١ - ١٣٢ هـ / ٧٠٠ - ٧٤٩ م) الناشر : دار الحرية للطباعة بمساعدة جامعة بغداد ، طبع دار الحرية للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ١٠٩ - منصور : على . (نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية) الناشر : دار الفتح للطباعة والنشر - بيروت ، والسيد محمد الرماح بشينه - ليبيا ، الطبعة الثانية ١٩٧١م / ١٣٩١ هـ .
- ١١٠ - النقاش : زكى . (ت ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م) . (العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والافرنج خلال الحروب الصليبية) الناشر : دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، طبع مطابع الكشف - بيروت ١٩٥٨ م .

المراجع الحديثة المترجمة

- ١١١ - باينس : نورمان . (الامبراطورية البيزنطية) تعريب : حسين مؤنس ومحمود يوسف زايد ، تقديم : محمد مصطفى زيادة ، الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر ، لندن ١٩٦٤ م .
- ١١٢ - بروى : ادوار ، وآخرون . (القرون الوسطى ، « المجلد الثالث من تاريخ الحضارات العام ») . اشراف : موريس كروزيه ، ترجمة : يوسف اسعد داغر وفريد داغر ، منشورات : عويدات ، مطبعة : عويدات - بيروت . الطبعة الأولى ١٩٦٥ م .
- ١١٣ - جرونيباوم : جوستاف . أ . فون . (حضارة الاسلام) ترجمة : عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة عبد الحميد العبادي ، الناشر : مكتبة مصر ، طبع : دار مصر للطباعة ، رقم ٢ من سلسلة الألف كتاب .
- ١١٤ - حسيني : مولوى . س . أ . ق . (الادارة العربية) ترجمة : ابراهيم العدوى ، مراجعة : عبد العزيز عبد الحق ، الناشر : مكتبة الآداب ومطبعتها بمصر ، رقم ١٨٦ من سلسلة الألف كتاب ، المطبعة النموذجية بالقاهرة ، اشراف : ادارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم المصرية ..
- ١١٥ - دائرة المعارف الاسلامية ، ترجمة : أحمد الشنتناوى ، حافظ جلال ، ابراهيم زكى خورشيد ، عبد الحميد يونس ، محمد ثابت أفندى ، مراجعة : وزارة المعارف العمومية .
- ١١٦ - سيديو : ل . أ . (تاريخ العرب العام) ترجمة : عادل زعيتير ، الطبعة الثانية : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م . ، عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهرة .
- ١١٧ - غودفروا : م - ديمومين . (النظم الاسلامية) ترجمة : فيصل السامر ، صالح الشباع . الناشر : دار النشر للجامعيين .

- ١١٨ - كراتشكوفسكى : اغناطيوس يوليا نوفتش . (تاريخ الأدب الجغرافى العربى)
ترجمة : صلاح الدين عثمان هاشم ، مراجعة : ايغور بلياييف ، الناشر : لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٩٥٧ م . (قسمان) .
- ١١٩ - متز : آدم . (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى) أو (عصر النهضة فى
الاسلام) ترجمة : محمد عبد الهادى أبو ريده ، أعد فهارسه : رفعت البدرأوى ، الناشر :
مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الكتاب العربى ببيروت ، الطبعة الرابعة - بيروت
١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م (جزءان) ..

المراجع الاجنبية

120. THE ENCYCLOPAEDIA OF ISLAM, VOL. III, E.J. BRILL, LUZAC
& CO, LEIDEN.
121. THE INTERNATIONAL WHO'S WHO, FORTY — FIRST EDITION
1977—78.
europa - publications limited, london,

المجلات والدوريات العلمية

- ١٢٢ - البنا : محمد .
مقال (الحسبة فى الاسلام) مجلة لواء الاسلام ، الاعداد ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ للسنة
الثانية عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م مطبعة دار الكتاب العربى بمصر .
- ١٢٣ - جواد : مصطفى .
مقال (معجم مواضع واسط وأعيان واسطيون من حملة العلم والأثر) مجلة المجمع
العلمى العراقى ، المجلد الثامن ، عام ١٩٦١ م . مطبعة المجمع العلمى العراقى .

- ١٢٤ - الحسينى : اسحاق موسى .
 مقال (الحسبة في الاسلام) مجلة « المسلمون » ، العددان ٢ ، ٤ لعام ١٩٦٤ م
 منشورات : المركز الاسلامى بجينيف .
- ١٢٥ - الدورى : عبد العزيز .
 مقال (نشوء الأصناف والحرف في الاسلام) . مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ،
 العدد الأول لعام ١٩٥٩ م مطبعة العانى - بغداد .
- ١٢٦ - الرافعى : مصطفى .
 مقال (نظام الحسبة في الاسلام) مجلة الفيصل . العدد ٢٦ ، شعبان ١٣٩٩ هـ /
 يوليو ١٩٧٩ م السنة الثانية ، دار الفيصل الثقافية - الرياض .
- ١٢٧ - العرينى : السيد الباز .
 مقال (الحسبة والمحتسبون في مصر) مجلة الجمعية التاريخية المصرية . مجلد ٣ ،
 العدد ٢ ، لعام ١٩٥٠ م . الناشر : دار المعارف المصرية .
- ١٢٨ -
 مقال (كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادى أو كتاب والى المدينة)
 مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مجلد ١٩ ، جزء ١ مايو ١٩٥٧ م ، مطبعة جامعة القاهرة
 ١٩٦٠ م .
- ١٢٩ - على : محمد كرد .
 مقال (الحسبة في الاسلام) مجلة المجمع العلمى العربى ، مجلد ١ ، جزء ٨ لعام
 ١٩٢١ م الطبعة الثانية - دمشق ١٩٦٩ م .
- ١٣٠ - العلى : صالح احمد .
 مقال (ادارة خراسان في العهود الاسلامية الاولى) مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ،
 العدد ١٥ ، لعام ١٩٧٢ م ، مطبعة المعارف - بغداد .
- ١٣١ - عواد : كوركيس .
 مقال (كتاب الاحتساب) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق مجلد ١٧ .

١٣٢ - لويس : برنارد .

مقال (النقابات الاسلامية) ترجمة : عبد العزيز الدورى ، مجلة الرسالة ، العدد ٣٥٥ للعام الثامن ١٩٤٠ م مطبعة الرسالة القاهرة .

١٣٣ - المراغى : احمد .

مقال (الحسبة فى الاسلام) مجلة الازهر ، المجلد الثامن السنة الثامنة ١٣٥٦ هـ .



فهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٩
اولا :	
تحليل ونقد المصادر والمراجع	١٣
ثانيا :	
مقدمة عن فكرة الاحتساب في الاسلام ومناقشة الاراء المطروحة حولها في العصر الحديث	٢٧
- التعريف بالحسبة	٢٧
- نشأة نظام الحسبة	٣٥
- مناقشة الاراء المطروحة حول نظام الاحتساب في العصر الحديث	٤٧
<u>الفصل الاول :</u>	
الادارة الاسلامية في العراق ونشأة نظام الاحتساب حتى العصر العباسي	٧٩
- الادارة الاسلامية في العراق في العصر الراشدي	٧٩
- الادارة الاسلامية في العراق في العصر الاموي	٨٠

الفصل الثانى :

- ٨٥ رسوخ الاحتساب وتطورة خلال العصر العباسى
- ٨٩ أ - شروط المحتسب
- ١٠١ واجبات المحتسب
- ١٠٨ أعوان المحتسب
- ١١٠ مقر المحتسب وعدته
- ١١٣ ب - علاقة المحتسب بالسلطات الادارية والقضائية وحدود سلطاته
- ١٢٠ حدود سلطات المحتسب
- ١٢٩ ج - التوسع الحاصل فى تعيين المحتسبين

الفصل الثالث :

- ١٣٥ أثر نظام الاحتساب فى توجيه الحرف والاصناف وتنظيم الصناعات
- ١٣٧ ظهور العرافة بين الحرفيين والصناع
- ١٤٢ تطور الاصناف ومدى تدخل المحتسب
- ظهور الكتب التعليمية لغرض توضيح دور المحتسب ومساعدته فى الكشف عن الغش والتدليس
- ١٤٥

الخاتمة :

- ١٤٩ دور واثـر نظام الحسبة فى تنظيم المجتمع الاسلامى
- ١٥٣ الملحق الأول
- ١٥٤ الملحق الثانى
- ١٦٤ الملحق الثالث
- ١٦٧ المصادر والمراجع

سلسلة : الكتاب العربي السعودي

صدر منها :

- | | |
|---------------------------------|------------------------------------|
| المؤلف | الكتاب |
| الأستاذ أحمد قنديل | ● الجبل الذي صار سهلاً |
| الأستاذ محمد عمر توفيق | ● من ذكريات مسافر |
| الأستاذ عزيز ضياء | ● عهد الصبا في البادية |
| الدكتور محمود محمد سفر | ● التنمية قضية |
| الدكتور سليمان محمد الغنام | ● قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا |
| الأستاذ عبد الله جفري | ● الظلما |
| الدكتور عصام خوقير | ● الدوامه |
| الدكتورة أمل محمد شطا | ● غدا أنسى |
| (مجموعة قصصية) | ● موضوعات اقتصادية معاصرة |
| (قصة طويلة) | ● لزمة الطاقة إلى أين ؟ |
| (قصة طويلة) | ● نحو تربية إسلامية |
| الدكتور علي طلال الجهني | ● إلى ابنتي شيرين |
| الدكتور عبد العزيز حسين الصويغ | ● رفات عقل |
| الأستاذ أحمد محمد جمال | ● شرح قصيدة البردة |
| الأستاذ حمزة شحاتة | ● عواطف إنسانية |
| الأستاذ حمزة شحاتة | ● تاريخ عمارة المسجد الحرام |
| الدكتور محمود حسن زيني | ● وقفة |
| الدكتورة مريم البغدادي | ● خالتي كدرجان |
| الشيخ حسين با سلامة | ● أفكار بلا زمن |
| الدكتور عبد الله حسين با سلامة | ● علم إدارة الأفراد |
| الأستاذ أحمد السباعي | ● الابحار في ليل الشجن |
| الأستاذ عبد الله الحصين | ● طه حسين والشيخان |
| الأستاذ عبد الوهاب عبد الواسع | ● التنمية وجهها لوجه |
| الأستاذ محمد الفهد العيسى | ● الحضارة تحد |
| الأستاذ محمد عمر توفيق | ● عبر الذكريات |
| الدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي | ● لحظة ضعف |
| الدكتور محمود محمد سفر | ● الرجولة عماد الخلق الفاضل |
| الأستاذ طاهر زمخشري | ● ثمرات قلم |
| الأستاذ فؤاد صادق مفتي | ● بائع التبغ |
| الأستاذ حمزة شحاتة | ● اعلام الحجاز في القرن الرابع |
| الأستاذ محمد حسين زيدان | ● عشر للهجرة |
| (مجموعة قصصية مترجمة) | ● النجم الفريد |
| الأستاذ أحمد محمد جمال | ● مكانك تحمدي |
| الأستاذ أحمد السباعي | ● قال وقلت |
| الأستاذ عبد الله جفري | ● نبض ... |
| الدكتورة فاتنة أمين شاكر | ● نبت الأرض |
| الدكتور عصام خوقير | ● السعد وعد |
| (مسرحية) | ● قصص من سومرست موم |
| (مجموعة قصص مترجمة) | |

الدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي

الأستاذ أحمد قنديل

الأستاذ أحمد السباعي

الدكتور إبراهيم عباس نتو

الأستاذ سعد البواردي

الأستاذ عبد الله بوقس

الأستاذ أحمد قنديل

الأستاذ أمين مدني

الأستاذ عبد الله بن خميس

الشيخ حسين عبد الله باسلامة

الشيخ حسن عبد الله ال الشيخ

الدكتور عصام خوقير

الأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي

الأستاذ عزيز ضياء

الشيخ عبد الله عبد الغني خياط

الدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي

الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار

الأستاذ محمد علي مغربي

الأستاذ عبد العزيز الرفاعي

الأستاذ حسين سراج

الأستاذ محمد حسين زيدان

الأستاذ محمود عارف

الدكتور فؤاد عبد السلام الفارسي

الأستاذ بدر أحمد كريم

الدكتور محمود محمد سفر

الشيخ سعيد عبد العزيز الجندول

الأستاذ طاهر زمخشري

(شعر)

(مجموعة قصصية)

(شعر)

(قصة طويلة)

(شعر)

(شعر)

(مسرحية شعرية)

(شعر)

● عن هذا وذاك

● الأصداف

● الأمثال الشعبية في مدن الحجاز

● أفكار تربوية

● فلسفة المجانين

● خدعتني بحبها

● نقر العصفافير

● التاريخ العربي وبدايته

● المجاز بين اليمامة والحجاز

● تاريخ الكعبة المعظمة وعمارتها

● خواطر جريئة

● السنيورة

● رسائل إلى ابن بطوطة

● جسور إلى القمة

● تأملات في دروب الحق والباطل

● الحمى

● قضايا ومشكلات لغوية

● ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز

● زيد الخير

● الشوق اليك

● كلمة ونصف

● اصدااء قلم

● قضايا سياسية معاصرة

● نشأة وتطور الاذاعة في المجتمع السعودي

● الاعلام موقف

● الجنس الناعم في ظل الاسلام

● الحان مغترب

تحت الطبع :

الأستاذ فخري حسين عزي

الأستاذ حسين سراج

الأستاذ سعد البواردي

الأستاذ حسين سراج

الدكتور عبد الرحمن بن حسن النفيسة

الأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي

الأستاذ حامد مطاوع

الأستاذ طاهر زمخشري

الأستاذ حسن عبد الله ال الشيخ

(شعر)

(مسرحية شعرية)

(ترجمة)

(مجموعة قصصية)

(مجموعة قصصية)

(ثلاثة أجزاء)

● قراءات في التربية وعلم النفس

● إليها

● حتى لا نغفد الذاكرة

● غرام ولادة

● احاديث

● نقاد من الغرب

● شئ من حصاد

● الأعمال الشعرية لطاهر زمخشري

● تاريخ القضاء في المملكة العربية

السعودية

● معجم اللهجة المحلية في منطقة جازان

● الاسلام في نظر اعلام الغرب

● قصص من طاغور

● ايامي ..

● ماما زبيدة

● مدارسنا والتربية

● دوائر في دفتر الزمن

● من حديث الكتب

● الموزون والمخزون

الشيخ محمد بن أحمد العقيلي
الاستاذ عزيز ضياء
الاستاذ حسن عبد الحي قزاز
الاستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي
الاستاذ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الاستاذ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الاستاذ عبد الله بلخير
الاستاذ محمد سعيد المقصود
الشيخ أبو تراب الظاهري

(ترجمة)

- ديوان السلطانين
- عام ١٩٨٤ لجورج أورويل
- مشواري مع الكلمة
- وجيز النقد عند العرب
- لن تلحد
- هكذا علمني ورد زورث
- وحى الصحراء
- لجام الاقلام

سلسلة :

الكتاب الجامعي

صدر منها :

الدكتور مدني عبد القادر علاقي

- الادارة دراسة تحليلية للوظائف
- والقرارات الادارية
- الجراحة المتقدمة في سرطان
- الراس والعنق

(باللغة الانجليزية)

الدكتور فؤاد زهران

الدكتور عدنان جمجوم

الدكتور محمد عيد

الدكتور محمد جميل منصور

الدكتور فاروق سيد عبد السلام

الدكتور عبد المنعم رسلان

- النمو من الطفولة إلى المراهقة

- الحضارة الاسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا

الدكتور أحمد رمضان شقيلة

الاستاذ سيد عبد المجيد بكر

الدكتورة سعاد ابراهيم صالح

الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين

الاستاذ هاشم عبده هاشم

- النفط العربي وصناعة تكريره
- الملامح الجغرافية لدروب الحجيج
- علاقة الآباء بالابناء
- مبادئ القانون لرجال الأعمال
- الاتجاهات العددية والتنوعية
- للدوريات السعودية
- مشكلات الطفولة
- شعراء التروبادور
- الفكر التربوي في رعاية الموهوبين
- النظرية النسبية

(دراسة فقهية)

الدكتور محمد جميل منصور

الدكتورة مريم البغدادى

الدكتور لطفى بركات أحمد

الدكتور عبد الرحمن فكري

الدكتور محمد عبد الهادي كامل

الدكتور أمين عبد الله سراج

الدكتور سراج مصطفى زقزوق

الدكتورة مريم البغدادى

(ترجمة)

- امراض الاذن والانف والحنجرة

- المدخل في دراسة الأدب

نحت الطبع :

- الأدب المقارن

(دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والأدب الأوربية)
الدكتور عبد الوهاب على الحكيم

الدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر

الدكتور لطفى بركات أحمد

الدكتور محمود الحاج قاسم

- هندسة النظام الكوني في القرآن
- الرعاية التربوية للمكفوفين
- تاريخ طب الاطفال عند العرب

رسائل جا معية

صدر منها :

- صناعة النقل البحري والتنمية (باللغة الانجليزية) الدكتور بهاء حسين عزي
- في المملكة العربية السعودية الأستاذة أميرة علي المداح
- العثمانيون والامام القاسم بن علي في اليمن
- الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت
- الخراسانيون ودورهم السياسي
- تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف
- القصة في أدب الجاحظ
- النظرية التربوية الإسلامية
- نظام الحسبة في العراق .. حتى عصر المأمون
- الأستاذ رشاد عباس معتوق
- الأستاذ عبد الكريم علي باز
- الأستاذة فاضلة يحيى فاضل مستعجل
- الأستاذ نبيل عبد الحي رضوان
- الدكتور فايز عبد الحميد طيب
- الدكتور فايز عبد الحميد طيب (باللغة الانجليزية)
- الأستاذة ليلى عبد الرشيد حسن عطار
- الأستاذة فتحية عمر رفاعي الحلواني

تحت الطبع :

- افتراءات فليب حتى .. وبروكلمان على التاريخ الاسلامي
- الامكانيات النووية للعرب وإسرائيل
- الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية
- دور المياه الجوفية في مشروعات (باللغة الانجليزية)
- الري والصرف بمنطقة الاحساء بالمملكة العربية السعودية
- دراسة اثنو غرافية لمنطقة الاحساء
- الجانب التطبيقي في التربية الاسلامية
- اساليب التربية المعاصرة في ضوء الاسلام

كتاب الناسين

وطني الحبيب

- الأستاذ يعقوب محمد اسحاق
- الأستاذة فريده محمد علي فارسي
- الأستاذ يعقوب محمد اسحاق
- الأستاذ عزيز ضياء
- الأستاذة فريده محمد علي فارسي

صدر منها :

- جدة القديمة
- الديك المغرور الفلاح وحماره

تحت الطبع :

- جدة الحديثة
- حكايات للأطفال
- قصص للأطفال

كتاب للأطفال

لكل حيوان قصة - الأستاذ يعقوب محمد اسحاق

صدر منها :

- | | |
|-------------------|-----------------|
| ● الذئب | ● القرد .. |
| ● الأسد | ● الضب |
| ● البغل | ● الثعلب |
| ● الفار .. | ● الكلب |
| ● الحمار الاهلي | ● الغراب |
| ● الفراشة | ● الارنب |
| ● الخروف | ● السلحفاء |
| ● الفرس | ● الجمل |
| ● السمكات الثلاث | ● بطوط وكتكت |
| ● الصرصور والنملة | ● النحلة الطيبة |

كتب صدرت باللغة الانجليزية

Books Published in English By Tihama

- Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.
By F. M. Zahran
A.M.R. Jamjoom
M.D. EED
- Zaki Mubarak: A Critical Study.
By Dr. Mahmud Al Shihabi
- Summary of Saudi Arabian
Third Five year Development Plan
- Education in Saudi Arabia, A Model with Difference
By Dr. Abdulla Mohamed Al-Zaid.
- The Health of the Family in A Changing Arabia
By Dr. Zohair A. Sebai
- Diseases of Ear, Nose and Throat
Dr. Amin A. Siraj
Dr. Siraj A. Zakzouk
- Shipping and Development in Saudi Arabia
By Dr. Baha Bin Hussein Azzee
- Tihama Economic Directory.
- Riyadh Citiguide.
- Banking and Investment in Saudi Arabia.
- A Guide to Hotels in Saudi Arabia.
- Who's Who in Saudi Arabia